سلسلة المنتدى الاقتصادى (اللقاء الرابع)

حماية البيئة من التلوث

واجب دينى

القاهرة في ٢٦ من مايو ١٩٩٨م

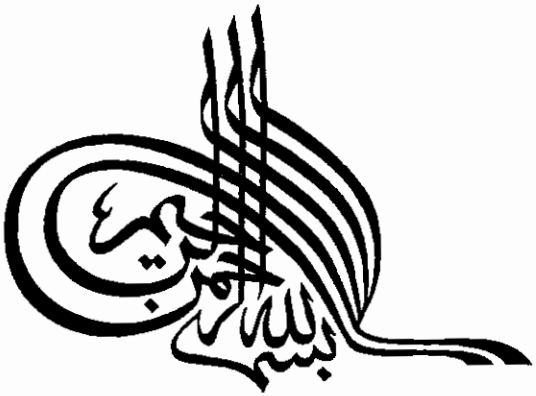
بسم الله الرحمن الرحيم

تصديـر

مما لاشك فيه أن قضية تلوث البيئة من القضايا الهامة في الوقت المعاصر بعدما زاد حجم التلوث بشكل بات يهدد الحياة بشكل عام، مما جعل الاهتمام بحل هذه المشكلة ينال اهتمام الجميع.

فعلى مستوى الدول أنشئت الوزارات للبيئة وصدرت القوانين التى تعمل على حمايتها من التلوث، وعلى مستوى البحث العلمى نجد أكثر من فرع في فروع العلم اسمه "علم البيئة".

هذا ولما كانت قضية حماية البيئة من التلوث قضية جماعية بمعنى أن تلوث البيئة لا يحدث بتصرف فردى، وأن حماية البيئة من التلوث لا يتم بتصرف فردى من شخص أو عدة أشخاص، وإنما القضية تتعلق بالسلوك الجماعى لمجموع الناس.

وحيث أن ترشيد هذا السلوك الجماعى لا يمكن تحقيقه إلا بالبدء بالتوعية إلى درجة تكوين أحساس لدى جميع الأفراد بمسئوليتهم الشخصية عن المشكلة وحلها.

لذلك عقد المركز لقاء في سلسلة المنتدى الاقتصادي بعنوان:

حماية البيئة من التلوث واجب دينى

والهدف من المنتدى الاقتصادي الذى يعقده المركز دورياً هو إلقاء الضوء على إحدى القضايا المعاصرة بهدف جذب الاهتمام نحوها ثم نتناول جوانبها المختلفة من خلال بحوث علمية يعدها نخبة من المتخصصين.

وبما أن قضية تلوث البيئة من القضايا التى لها جوانب اقتصادية كبيرة تتمثل في ما تنطوى عليه من اهدار للموارد سواء بشكل مباشر أو من خلال العمليات الاقتصادية.

وأن الوعى الدينى له أثر مباشر في تكوين سلوك المسلم.

لذلك عقدنا هذا المنتدى الذى حاولنا فيه أن نتناول كل الجوانب المختلفة لقضية حماية البيئة من التلوث فبدأنا بالتعرف على الواقع البيئى من حيث حجم التلوث وآثاره الضارة.

ثم تناولت البحوث بعد ذلك الجانب الدينى للقضية سواء من حيث التأصيل أو التنظيم.

وهذا الكتيب يضم مجموعة من الكلمات التى تم إلقاؤها في المنتدى نقدمها خدمة للإسلام والمسلمين.

ندعوا الله أن ينفع بها ويتقبلها ويجزى المشاركين فيها خير الجزاء أنه سميع مجيب الدعوات

والله الموفق

مدير المركز

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

كلمة فضيلة الأستاذ الدكتور

أحمد عمر هاشم

رئيس الجامعة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أحييكم أيها السادة الضيوف، ضيوف هذه الندوة الكرام أطيب تحية، وأشكر لحضرتكم جميعاً فرداً فرداً مسعاكم الطيب الكريم وإسهامكم مع الجامعة ومع هذا المركز في تعاون لخدمة ما يستهدفه من موضوعات ومن جهود علمية، وأشكر للسادة الحضور تشريفهم وإسهامهم.

وإن موضوع اليوم من الموضوعات الهامة التي ارتأها هذا المركز الذي يمثل واحداً من المراكز البحثية في جامعة الأزهر ومن أكثرها نشاطاً. والواقع أن الجامعة تعيش مرحلة هامة تضطلع فيها برسالة كبري داخل الوطن وخارجه من خلال كلياتها ومراكز البحث فيها، وعلمائها ومفكريها وكتابها الذين يسهمون بعلمهم في مثل هذه المنتديات والمؤتمرات والوسائل الإعلامية المتعددة، ومن خلال مراكز البحث العلمي، وهذا المركز واحد من أكبر هذه المراكز تؤدي هذه الرسالة مرتبطة بالمجتمع ولخدمة المجتمع ولخدمة البيئة ولخدمة الدعوة الإسلامية التي تحث على خدمة البيئة وخدمة الإنسان والسعي إلى ما يسعده دنيا وآخره.

وهذا المركز الاقتصادي رأي أن في مثل هذا الموضوع مدخلاً هاماً لخدمة المجتمع؛ لأن ما يترتب على تلوث البيئة من أضرار ومن أمراض

ومن تأخر في كثير من الموارد الاقتصادية ومن ضعف لها، له مردوده الواقعي. ولذا كان لهذا الموضوع الأهمية التي استحق بها أن يأخذ هذه المساحة من الوقت، وأن نستقبل معه هؤلاء العلماء الأفاضل والمفكرين الإجلاء.

وديننا الإسلام يحثنا على حماية البيئة، يحثنا ألا نتسبب بالتهلكه في أرضنا أو في أنفسنا، وقد قال رب العزة سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[1]، وسيدنا رسول الله ﷺ حين حثنا بصفة عامة، وبين انه «لاضرر ولا ضرار»، وكان يستهدف من وراء ذلك أن يعيش المسلمون حياتهم نقية بعيدة عن الشوائب والأضرار، بل إن الإسلام فرض الطهارة، وجعل الطهارة في الثوب والبدن والمكان شرطا لصحة الصلاة، شرطا للوقوف بين يدى الله، بل حتى وفي غير الصلاة؛ فلا يصح للمسلم إذا كان قد أحدث حدثاً أكبر إلا أن يتطهر وأن يغتسل، وأن يتنظف وأن يستعيد نشاطه وحيويته.

إن التلوث يتسبب في ظهور الكثير من الأمراض، ومن بين وسائل هذا التلوث عدم الحفاظ على نظافة المكان، ومن بين أسباب هذا التلوث عادات ضارة لحقت بأبناء الوطن، من بينها الوسائل الضارة الأخرى، وما يتعاطاه بعض الناس من أمور تضر بهم وبمجتمعهم.

كذلك نري أن الإسلام حثنا على كف الأذى، وعلى إماطة الأذى عن الطريق، وجعل إماطة الأذى عن الطريق وحماية البيئة من التلوث شعبة من شعب الإيمان، ولم يجعل ذلك عنصراً أو واحداً من العبادات أو من الأخلاق،

---

(١) سورة البقرة : الآية ١٩٥.

بل شعبة من شعب الإيمان. معني شعبة من شعب الإيمان، أي أن ذلك يمثل عنصراً من عناصر العقيدة التي يكتمل بها إيمان الإنسان، فيقول سيدنا رسول الله ﷺ: «الإيمان بضع وستون شعبة» وفي رواية أخري «بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان» وينادي المؤمنين أن يتعاونوا على تمحيه الأذى وعلى تنقية البيئة وعلى حمايتها من أي أذى؛ فيحث وينادي ويأمر ألا يتكاتف الجلوس في الطرقات لما يترتب عليه من إيذاء «إياكم والجلوس في الطرقات» فلما قالوا له: يا رسول الله إنها مجالسنا مالنا به منها، نتحدث فيها قال: «فإذا أبيتم ألا الجلوس، فأعطوا الطريق حقه» قالوا: أما حق الطريق يارسول الله قال: «غض البصر، وكف الأذى، ورد السلام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» فجعل كف الأذى من حقوق الطريق التي يجب أن تصان ويجب ألا يفرط فيها أحد.

ونحن الآن، إذ نتواصى بحماية البيئة، نري أن أجهزة رسمية وحكومية تقوم بخدمة البيئة، بل وصل الأمر في رعاية الأمة لبيئتها أن صاغت واستحدثت وزارة لخدمة البيئة، ولكن في تصوري أن الأمور الرسمية، وأن الأمور حين تأخذ الطريق الرسمي، نعم قد يكون لها تأثير كبير، ولكن التأثير الأكبر حين يكون الدافع من داخل الإنسان، حين يكون الوازع الديني، حين يكون الضمير الديني، فكم يتحايل الإنسان على القانون، وكم يستطيع الإفلات من طائلة عقوبته، لكنه حين يراقب ربه، وحين يعلم أنه سيحاسب على مايقصر فيه وما يفرط فيه، وما يتسبب في إضرار الناس به يكف، وهنا يبرز دور الدين والدعوة ودور جامعتنا العريقة الإسلامية في مثل هذه اللقاءات الهامة التي تؤثر في مصداقية الدعوة الإسلامية، في الدعوة يصدق إلى حماية

البيئة من التلوث.

إن القرآن الذي يقول: ﴿وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ﴾[٢] والذي يدعونا إلى ان تنقي حياتنا من الشوائب، يدعونا هذا الدين أيضا إلى أن نصون أنفسنا، وأن نتتبع ما يصلح ما حدث من فساد، وأن نعالج ما يقع من مرض أيضا، حتى لا يتفشى وحتى لا تكون العدوى التي تنتشر في البيئة والتي تفسد البيئة؛ فيأمرنا بالتداوي «تداوا فإن الله لم يخلق داءً إلا خلق له دواء».

إن الهواء والماء والتربة من نعم اللّه، وإن النيل والبحار والزراعة والأرض والجو، كل هذه المخلوقات التي سخرت لخدمة الإنسان وللانتفاع بها في الحياة يجب أن تكون مصونة عن أي عبث أو عن أي تلوث.

لقد صور لنا رسول اللّه صلوات اللّه وسلامه عليه في توجيهاته الكريمة إلى أي مدي كان الذي يعني بخدمة بيئته ويعمل على استزراعها واستثمارها واستنباتها وتطييبها يكون به ذلك كالصدقة الجارية التي لا ينقطع ثوابها حتى بعد موته «ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع ذرعاً، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة الا كان له به صدقة» وفي رواية للحديث «إلى يوم القيامة» فيأخذ حكم الصدقة الجارية التي يستثمر ثوابها للإنسان حتى بعد موته، بل يجعل أن هذا الغرس له قيمة في ذاته، حتى وإن لم ينتفع الإنسان نفسه منه، لكن ربما ينتفع غيره، حين يقال لأبي الدرداء أتزرع هذا وأنت شيخ كبير وهي لا تثمر إلا بعد كذا من السنين، فيقول: أن أزرعها ويأكل منها بعدي، زرع من قبلنا فأكلنا، ونحن نزرع ليأكل من بعدنا".

يبين رسول اللّه ﷺ أن هذا العمل الذي فيه عمار للبشرية والأرض

---

(٢) سورة القصص : الآية ٧٧.

والبيئة هو قيمة دينية في ذاته حتى وإن لم ينتفع منه من بعد الإنسان ولا أحد بالمرة، «إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فليغرسها» إن الساعة حين تقوم ينتهي أمر الحياة، فمن ذا الذي سينتفع، لابد أن نغرسها لا تهملها كما لو كان موكب الحياة ما زال يمضي ويهدر، لابد أن تحافظ عليها، إن لها قيمة لاينكرها الشرع بحال من الأحوال.

إني أريد أن أتحدث أيضاً في نهاية كلمتي عن العدوان الحضاري على البيئة، والذي يتمثل في تأثير ما أنتجته الحضارة البشرية على طبقة الأوزون، وما سببته الحضارة البشرية والتقدم الحضاري من العبث بصنعة اللّه وخلقه اللّه في تمرد الهندسة الوراثية وفي سبل الاستنساخ التي تحاول أن تصنع الإنسان في معامل بعيدة عن الزوجين والأبوين ودون ارتباط بأسرة.

إننا نناشد المجتمع، نناشد الأمة، نناشد العلماء والمفكرين والدعاة، وجميع الأكاديميات والجامعات ودور العلم في مصر، في وطننا العربي، في المجتمع الدولي، أنه آن الأوان أن تكون هناك ضوابط دينية وأخلاقية حتى لا يصل العدوان العلمي التقدمي على البيئة، بما يمثل ذلك من أسلحة الدمار الشامل والهندسة الوراثية وغير ذلك.

إن الحفاظ على البيئة أيها السادة واجبنا جميعاً، مفكرين ودعاه مسئولين وغير مسئولين، لكن الواجب الأهم كما قلت لحضراتكم أن هذه الوصايا حين تنبع من ضمائرنا، وحين ندعو بها من منطلق الدعوة الدينية التي يدرك كل منا، وكل من يمارس عدوانا على البيئة، أو يتسبب في إضرار بالبشرية أو بالهواء أو بالزرع أو بالأرض إنما يمثل عصياناً للأوامر الربانية التي تستوجب علينا ان نحمي هذه الطبيعة وهذه المخلوقات التي خلقت من أجل أن نحيا بها وأن نستمتع بها وأن نقرأ فيها آيات القدرة الإلهية المبثوثة صباح

مساء تحدثنا بلسان حالها مسبحة ربها ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾(٣)، إن هذه المخلوقات التي تسبح ربها والتي تنطق لنا صباح مساء بلسان حالها يجب علينا أن نحميها وأن نصونها وان نستجيب لأوامر الله فيها حماية للبيئة من أي تلوث بأي أسلوب.

أسأل الله التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(٣) سورة الإسراء : الآية ٤٤.

الوضع البيئي في مصر

حجم وآثار تلوث البيئة – الجهود لحماية البيئة

الأستاذ/ صلاح حافظ(*)

البيئة هي المحيط الحيوي الذي يشمل الإنسان والكائنات الحية وما يحويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت.

كان الإنسان في بادئ الأمر ومنذ بدء الخليقة يتعامل مع البيئة بفطرته يأخذ منها ما يشاء وتعطيه من خيراتها ما يكفل له حياة سهلة من مأكل ومسكن ومأوي لحمايته من ويلات البيئة ومخاطرها.

ظل الإنسان على هذا الحال بفترات طويلة دون المساس بالتوازن البيئي أو استنزاف يذكر للمواد الطبيعية وكانت مخلفات أنشطته المختلفة تستوعب بواسطة النظام البيئي دون خلل لهذا التوازن الفذ الذي خلقه المولي سبحانه وتعالي.

وجاءت الثورة الصناعية وما استتبعها من أنماط جديدة للحياة وتبدل الحال وازداد معدل استنزاف الموارد الطبيعية وكثرت المخلفات التى تتولد عن الصناعات المختلفة من غازات ومواد صلبة وسائلة، يتم التخلص منها في الهواء والأنهار والأرض وطالت خطوط المواصلات عبر البلاد والقارات لنقل هذه المنتجات، وتطور استخدام الكيماويات المختلفة والمواد المخلقة مما تسبب عنهما تحولات جوهرية في مكونات الهواء والمياه والأرض، وتغيرت

(*) رئيس جهاز شئون البيئة السابق

مكونات الغازات المحيطة بكوكب الأرض وتلوثت المجاري المائية وفقدت الأرض نضارتها وخصوبتها.

هذا ولم يكن الحال في مصر مختلفاً عما هو عليه في البلدان الأخرى فحذونا حذو باقي العالم الذي زاد فيه حجم الإنتاج الصناعي في القرن الأخير خمسة وخمسون ضعفاً ما كان عليه قبل هذا القرن وبمعدل أسي حيث أن ٩٠٪ من هذه الزيادة حدثت منذ عام ١٩٥٠م.

فبتفاعل المصريين أفراداً وجامعات مع بيئتهم يحدث تغيرات بيئية بعضها إيجابي وكثير منها سلبي، ولقد تفاقم العديد من التغيرات السلبية، لأن الجهود الرامية إلى تحسين مستوي النمو الاقتصادي لم تكن حتى عهد قريب تنطوي على التقدير الكافي لعواقبها البيئية الضارة. كانت لأنشطة التنمية في الزراعة والصناعة والنقل والسياحة وإنتاج واستهلاك الطاقة وفي القطاعات الأخرى تأثيرات كثيرة على المكونات البيئية من هواء ومياه وتربة وكائنات بحرية وبرية وغيرها.

ويمثل تلوث الهواء في معظم المدن المصرية مشكلة بيئية خطيرة، وخاصة في المناطق الصناعية. ومن حيث الملوثات الشائعة، مثل ثاني أكسيد الكربون والجسيمات العالقة وأول أكسيد الكربون، فقد أصبحت أعلى من القيم الإرشادية التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية. فبالمناطق الصناعية في القاهرة يصل منسوب الجسيمات العالقة في الهواء إلى خمسة أو عشرة أضعاف المعايير الدولية، ومنسوب ثاني أكسيد الكبريت هو أعلى بمقدار الضعف، وكذلك فإن منسوب أكاسيد النيتروجين هو أعلى بنحو الضعف. وبين نحو ٢٦ مليونا من البشر يعيشون بالمناطق الحضرية هناك ١٥ مليونا يتعرضون لمناسيب ضارة من ملوثات الهواء. وكثير من المشاكل الصحية

تأتي من تلوث الهواء أو تتفاقم بسببه ووجود مناسيب مفرطة من تلوث هواء القاهرة الكبرى بالجسيمات العالقة ينتج عنه ما يقدر بنحو ٩٠٠٠ حالة وفاة مبكرة، ونحو ٦٥٠٠ إلى ١١٠٠٠ حالة نوبة قلبية، ونحو ٨٠٠ إلى ١٤٠٠ حالة جلطة بالمخ وزيادة كبيرة في حالات الربو الشعبي بين المجموعات الحساسة وخاصة الأطفال. وإضافة إلى الأضرار الصحية، فإن تلوث الهواء قد تسبب في تدهور أسطح الكثير من المواد والأبنية التاريخية والصروح الأثرية وتمثال أبو الهول الذى تحمل فعل التأثيرات الجوية لآلاف السنين دون تلف كبير يبدي دلائل تدهور سريع كنتيجة جزئية لتلوث الهواء المتزايد.

وتقدر كمية المياه المستخرجة من مصادر طبيعية في مصر بنحو ٦٠,٢ ألف مليون متر مكعب سنويا، بينها ٥٥,٥ ألف مليون متر مكعب من النيل بينما تأتي البقية من موارد للمياه الجوفية. وتعيد مصر تدوير كميات إضافية من المياه السابق استخدامها، منها نحو ٣,٧ ألف مليون متر مكعب من مياه الصرف الزراعي ونحو ٦٠٠ مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي المعالجة، كل عام، للاستغلال في أغراض الري.

ويتزايد تلوث نهر النيل بمياه الصرف الصحي غير المعالجة أو التي عولجت فقط جزئيا، وكذلك بالصرف الصناعي والزراعي. ويستقبل نهر النيل مع فرع رشيد ودمياط سنويا نحو ستة آلاف مليون متر مكعب من مياه الصرف الزراعي و١,٧ ألف مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي ونحو ٣١٢ مليون متر مكعب من مياه الصرف الصناعي. ومن ناحية السمية والتأثير الفعال على نوعية المياه والأحياء المائية، فإن أخطار الصرف الصناعي تفوق مضار الصرف الزراعي بعشرة أضعاف إلى مائة ضعف، حجما بحجم. وتظهر البيانات بأن النيل في عمومة من أسوان إلى القاهرة لم

يزل يعتبر آمنا نسبيا، باستثناء المناطق شديدة التلوث عند نقاط تصريف النفايات. ولكن الوضع بالنسبة لمنطقة القاهرة وفرعي رشيد ودمياط يختلف تماما، فالتلوث فيها حاد ونوعية المياه أكثر تدهورا بكثير منها بين أسوان والقاهرة. ولقد أدي تدهور نوعية المياه إلى اختفاء عدة أنواع من أسماك النيل. وتستقبل قنوات الصرف الزراعي أيضا كميات متزايدة من مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو التي عولجت فقط جزئيا. ويخلق هذا مشاكل خطيرة بالنسبة لمياه الصرف التي يعاد تدويرها لاستخدامات الري. وإضافة إلى ذلك فإن معظم أنظمة الصرف بالدلتا تصب مياهها في بحيرات شمال الدلتا، وأصبحت هذه البحيرات شديدة التلوث بما قد أثر على الأحياء المائية، والطيور وانخفض إنتاج السمك في بعض هذه البحيرات.

ويتزايد تلوث المياه الساحلية في مصر. ويرتفع التلوث من النقل البحري (وعلى الأخص ناقلات النفط) في كل من البحر الأحمر وخليج السويس وشرق البحر المتوسط، ولكن غالبية التلوث في المياه الساحلية يأتي من مصادر على اليابسة. وتستقبل المنطقة الساحلية للبحر المتوسط سنويا نحو ١٥ ألف مليون متر مكعب من مياه الصرف الزراعي، ونحو ٧٦٥ مليون متر مكعب من مياه المجاري ونحو ٥٤٥ مليون متر مكعب من مياه الصرف الصناعي. ودلائل تدهور نوعية المياه الساحلية والمصاريف أصبحت واضحة، من بور سعيد إلى الإسكندرية ويزداد أيضاً تلوث مياه البحر الأحمر وخليج السويس من مصادر على اليابسة بسبب تزايد تصريف مياه الصرف المنزلي والصناعي فيها.

وتبلغ مساحة الأرض المنزرعة في مصر نحو ٧,٧ مليون فدان، وهي تمثل نحو ٣٪ من إجمالي مساحة القطر. وإذا كان قد أمكن استصلاح مساحة

نحو ٢,٧ مليون فدان بين عام ١٩٥٣ وعام ١٩٩٦؛ فإن مساحة نحو ٧٥٠ ألف فدان من الأراضي الزراعية الجيدة قد فقدت خلال الفترة بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٩٠ بتحويلها إلى استخدامات غير الزراعية (مثل المباني والطرق والمصانع وغيرها) ويقدر معدل الفاقد من الأراضي الزراعية في مصر سنويا منذ عام ١٩٩٠ بنحو ثلاثين ألف فدان. وتتعرض الأراضي الزراعية في مصر إلى أنواع مختلفة من التدهور. ويقدر الفاقد في كفاءة إنتاجية التربة بنحو ٥٢٪ بسبب التملح والغرق الدائم والمحددات الطبيعية ومحددات الخصوبة. ويتأثر نحو ٧٠٪ من إجمالي الأراضي المروية بدرجة قليلة من التصحر، ونحو ٢٨٪ بدرجة متوسطة بينما تعاني البقية (نحو ٢٪) من درجة شديدة أو حادة جداً من التصحر. وهناك خطط قائمة لاستصلاح نحو ٣٠٥ مليون فدان بين عام ١٩٩٧ وعام ٢٠١٧، وتشمل مشروعين عملاقين أحدهما في شمال سيناء (ترعة السلام) والآخر في جنوب مصر (الوادي الجديد، أو مشروع توشكا).

وتمتلك مصر نطاقا واسعا من الموائل، كل منها يزخر بأنماط حياة نباتية وحيوانية متفردة، ولكن التنوع البيولوجي لمصر يتناقص بمعدل مقلق. وأكثر ما يتهدد التنوع البيولوجي تدمير الموائل والتلوث والاستغلال الجائر للموارد الطبيعية. ولقد أدي التفريغ الدائم للأراضي الرطبة في شمال دلتا النيل، وتلوثها، إلى تقلص أعداد من أنواع الأحياء المائية ومن الطيور. ويهدد التلوث بالنفط وتصريف مياه الصرف الصحي والصناعي في البحر الشعاب المرجانية وغيرها من الأحياء البحرية. ولقد أدت الجهود المبذولة في إدارة التنوع البيولوجي لمصر إلى إنشاء نحو ١٧ محمية تغطي نحو ٧,٥٪ من إجمالي مساحة مصر.

ويعيش نحو ٤٣٪ من سكان مصر في المناطق الحضرية التي أصبحت شديدة الازدحام. وتصل الكثافة السكانية في منطقة القاهرة الكبرى مثلا إلى نحو ٣١ ألف في الكيلو متر المربع الواحد، ولقد أدي التوسع الحضاري غير المحكوم في مصر إلى انتشار العشوائيات والأحياء المكتظة الفقيرة بما يصاحبها من مشاكل اقتصادية واجتماعية وبيئية وتتوافر لنحو ٩٧٪ من سكان الحضر ونحو ٦١٪ من سكان الريف خدمات شبكات مياه الشرب، ولكن هناك تفاوتا واضحا في استخدام الفرد للمياه بين المناطق الحضرية والريفية وكذلك بين المناطق الحضرية المختلفة وفي نطاق المنطقة الحضرية الواحدة. وتتباين كذلك نوعية مياه الشرب أيضا وتختلف من محافظة إلى أخري ومن منطقة إلى أخري بنفس المحافظة. ويتمتع نحو ٥٠٪ من سكان الحضر بخدمات شبكة الصرف الصحي بدرجة كافية، ولكن هناك نقصا واضحا في وحدات المعالجة ببعض المحافظات وتصل خدمات أنظمة الصرف الصحي إلى نحو ٥٪ فقط من سكان الريف وتبلغ كمية المخلفات الصلبة المتولدة بالمناطق الحضرية نحو ٢٤ ألف طن في اليوم، وبالمناطق الريفية نحو ١١ ألف طن يوميا. ويتراوح معدل جمع المخلفات الصلبة عامة بين نحو ٤٠٪ ونحو ٧٠٪ وتكون أعلى المعدلات بالأجزاء التي يقطنها أصحاب الدخول المرتفعة بالمدن. ويجري حاليا تنفيذ مشروعات رياديه ببعض المحافظات لإدخال فنون الإدارة السليمة للمخلفات الصلبة. والتلوث والضوضاء وباء آخر يتفشى بالمناطق الحضرية في مصر. ويصل منسوب الضوضاء في معظم المدن إلى قيم تفوق، بعدة أضعاف، المعدلات المقبولة دوليا.

وتعرضت مواقع التراث الحضاري في مصر، خلال العقود الأخيرة، إلى ضغوط متزايدة نتيجة الأنشطة البشرية غير المدروسة والتخطيط غير السليم، ولقد أدي تسرب المياه وطفح المجاري من المساكن الزاحفة المجاورة إلى ارتفاع منسوب المياه الجوفية مما أثر على أحجار أساسات وحوائط عدد من الأبنية التاريخية والصروح الأثرية (مثلا تمثال أبو الهول).

واتخذت عدة إجراءات، وغيرها أيضا في الطريق، للتعامل مع المشاكل البيئية في مصر. وتتعامل معاهد ومراكز وأقسام بحثية كثيرة مع البحوث والتقنيات البيئية، ولقد أنشئ جهاز شئون البيئة عام ١٩٨٢، بدور حافز وتنسيقي بصفة أساسية، حيث سعي الجهاز إلى إصدار قوانين وتشريعات لتنظيم الأمور البيئية، وكان آخرها القانون رقم ٤ لعام ١٩٩٤ في حماية البيئة ولائحته التنفيذية. ومع ذلك، فإن هناك عدة عوائق في طريق تطبيق تلك التشريعات، بعضها كامن في نقص الإمكانات والموارد والبعض الآخر يرتبط بالتنسيق وبإجراءات التطبيق واتجهت الجهود أيضا نحو زيادة الوعي البيئي وكذلك الإدراك العام للمشاكل البيئية المختلفة، وذلك لحفز الأمة على تغيير المفاهيم والاتجاهات بما يجذب إلى الإسهام في تناول تلك المشكلات بالعلاج اللازم لها.

وتتركز الأنشطة الجارية على تحسين إدارة الموارد الطبيعية (مثلا الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وإدارة المناطق المحمية)، وكذلك على تمكين الصناعة للتعامل مع مشكلاتها البيئية من خلال تقليص النفايات إلى الحد الأدنى، ومنع التلوث واستعادة حيوية وتكامل الموارد، وتبني تقنيات أنظف للإنتاج ومعالجة مخلفاتها، والإدارة المتكاملة لمكونات البيئة. وتتجه الجهود أيضا نحو الإدارة السليمة للمخلفات البلدية الصلبة وللنفايات الضارة.

ويجري الآن كذلك تطوير أنظمة الرصد البيئي (الهواء، والمياه، والبيئة البحرية، والتربة)، لتوليد قاعدة بيانات متجددة يمكن استخدامها في تأسيس وتقييم أنماط نوعية البيئة واتجاهاتها، ولقد أصبحت كافة هذه الأنشطة ممكنة من خلال الدعم المقدم من عدة منظمات دولية في إطار اتفاقات مساعدات وتعاون ثنائية أو متعددة الأطراف، سعي لعقدها جهاز شئون البيئة.

وهناك إنجازات كثيرة في مجال حماية البيئة في الآونة الأخيرة كان من أهمها:

إصدار أول قانون مصري شامل للبيئة وهو قانون ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية التي روعي فيها أن تكون مقبولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

فعلى صعيد حماية البيئة فقد قامت الكثير من المصانع وعدد من الوزارت بمشروعات كثيرة لخفض نسبة التلوث في الهواء والمياه والتربة وكذلك آثار تلك الملوثات على التنوع البيولجى وحماية التراث الحضاري.

ففي مجال الهواء كانت هناك مشروعات لخفض نسب التلوث الناتج عن الانبعاثات من مصانع الأسمنت وكذلك خفض نسبة الرصاص في الهواء الذي كان يمثل خطر أهم على صحة المواطن المصري حتى اقتربت معدلات تلوث الرصاص من المعدلات العالمية وجاري الآن تنفيذ مشروع قومي هام وهو تحسين هواء القاهرة التي رصد له ٥٦ مليون دولار ممولة من المعونة الأمريكية.

كما أن هناك الكثير من المشروعات العملاقة في مجال التلوث الصناعي في المجاري المائية وأنشأ صندوقين لتمويل بعض المشروعات الرائدة.

ومن أجل حماية التربة وطرح بدائل لاستخدام الأراضي فلا يمكن إغفال الفكر الاستراتيجي لمجابهة تحديات القرن القادم وهو التحرك خارج الوادي الضيق إلى الصحراء التي تمثل ما يزيد عن ٩٥٪ من مساحي مصر.

كما أن مصر الآن تعتبر رائدة في حماية التنوع البيولجي فقد أعلنت من خلال السنوات الماضية ومنذ صدور قانون ١٠٢ لسنة ٨٣ في شأن المحميات الطبيعية عدد كبير من المناطق المحمية يبلغ في جملته ١٧ محمية طبيعية تغطي ٧,٥٪ من المساحة الكلية لمصر ومن المخطط أن تصل إلى نحو ١٥٪ بحلول عام ٢٠١٠.

وفي نطاق الإجراءات المؤسسية والتنظيمية والتعليمية فقد أنشئت لجان وزارية من أجل تنسيق الأنشطة المختلفة بين الوزارات في مجال مكافحة التلوث، ثم استبدلت تلك اللجان في عام ١٩٨٢ بجهاز شئون البيئة الذي أنشئ بقرار جمهوري في البداية، ثم تعدل هيكله وفقا لأحكام القانون رقم ٤ لعام ١٩٩٤. والمهام الرئيسية لجهاز شئون البيئة هي:

صياغة السياسات البيئية وإعداد الخطط اللازمة لحماية البيئة ولمشروعات التنمية البيئية ومتابعة تنفيذها، وتنمية العلاقات البيئية بين مصر والدول الأخرى، ومع المنظمات الإقليمية والدولية. ويتولى جهاز شئون البيئة، على وجه الخصوص إعداد التشريعات البيئية، وصياغة المعايير والمعدلات البيئية، وضمان الالتزام بالتعليمات والإشراف على أنشطة الرصد البيئي. ولجهاز شئون البيئة دور تنفيذي وتتعلق مسئوليته أساسا بإدارة المناطق المحمية وتطبيق القانون رقم ٤ لسنة ١١٩٤ في حماية البيئة ولائحته التنفيذية وبهذا يبقي دوره الرئيسي تحفيزيا وتنسيقيا وتتولى الوزرات والمحافظات المعنية، لذلك القيام بمعظم أنشطة حماية البيئة ويشجع جهاز

شئون البيئة القطاع الخاص والجهات غير الحكومية على الإسهام بدور فعال متزايد في مجالات حماية البيئة والتنمية المستدامة، ويعطى أولوية عليا لبناء القدرة المؤسسية للمجتمع المصري من أجل المساهمة في حماية البيئة وإلى بناء قدرته المؤسسية الخاصة، فإن جهاز شئون البيئة يدعم أيضا المكاتب البيئية بالمحافظات لتمكينها من التعامل مع القضايا البيئية خاصة فيما يتعلق بتنفيذ التعليمات. ولقد أنشئ حديثا فرع غير مركزي للقاهرة الكبرى من أجل تنسيق الأنشطة بمناطقها، داخل التعاون مع الجهات المعنية في الوزارات والمحافظات، وذلك كمقدمة لإنشاء سبعة فروع مماثلة تغطي باقي مناطق الجمهورية.

وينظم القانون تناول إدارة المواد والنفايات الضارة ويتعامل القانون مع حماية الهواء من التلوث، ومع التلوث البحري (التلوث بالنفط والمواد الضارة والصرف الصحي والقمامة، والتلوث من مصادر ثابتة على اليابسة) وينظم القضايا البيئية، مثل إصدار شهادات دولية للسفن والإجراءات الإدارية والقضائية في حالة حوادث السفن، وغيرها وفرض القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ عقوبات على مخالفة أحكامه المختلفة، وتعطي اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ الإطار العام لتفاصيل فرض القانون، كما تعطي حدود الإنبعاثات والنفايات التي يحظر تجوزها من أجل حماية الهواء والبيئة البحرية ولم يزل يسري العمل بالقانون رقم ٤٨ لعام ١١٩٨٢ ولائحته التنفيذية، في شأن حماية المياه السطحية من التلوث.

وتعد مسألة فرض القواعد البيئية من الأولويات العالية في مهام جهاز شئون البيئة، ولكن صلاحية فرض كثير من القواعد من اختصاص وزارات أخرى.

وعلى سبيل المثال فإن فرض قواعد مكافحة الضوضاء ونظم المرور وانبعاث الدخان من المركبات الآلية هو من سلطة الجهات المختصة في وزارة الداخلية. وفرض قواعد حماية المسطحات المائية (نهر النيل وبحيرات شمال الدلتا، وغيرها) هو من اختصاص وزارة الأشغال العامة والموارد المائية. أما فرض القواعد المتعلقة بجمع وإدارة المخلفات البلدية الصلبة فإنها تقع في اختصاص المحافظات، إلى غير ذلك.

وأخيراً التعليم والتوعية العامة والتدريب من الأمور ذات الأهمية الأولية في تأسيس بيئة تمكينية للتعامل مع مختلف مشاكل التلوث ومع القضايا المتعلقة بالاستخدام العاقل- غير المهدر- للموارد الطبيعية، بهدف تحقيق التنمية المستدامة في النهاية وهي أيضا أمور حيوية في تغيير مفاهيم وآراء العامة ليكونوا قادرين على تقدير عواقب أفعالهم على البيئة، وفي تشجيعهم على الإسهام بفاعلية في حل المشاكل المختلفة التي تواجه مجتمعاتهم.

الأسس العامة للتوازن البيئي في الإسلام

دكتور/ محمد عبد الفتاح القصاص(*)

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد.

البيئة هي الحيز الذي يعيش فيه الكائن الحي، في هذا الحيز قوى وطاقة، كقوة الرياح وقوة الجاذبية الأرضية وطاقة الشمس، وفيه مواد كالأرض وما فيها، والمياه وغازات الهواء، وفيه أنماط الحياة النباتية والحيوانية، بعضها ظاهر بين وبعضها دقيق لا تراه العين، يجد الكائن الحي في حيز وما يزخر به، زاده ومأواه، الحيوان العاشب يأكل ما تيسر من نمو النبات، والحيوان اللاحم يفترس ما تيسر من الحيوان، كل ذلك في إطار توازن بيئي، وكل شيء بقدر ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾(1)، لكن الله ميز الإنسان بقدرات العقل والعمل، وهي قدرات أذنت له أن يغير عناصر البيئة إلى ما يبتغيه، فهو لا يأكل النبات كما يفعل الحيوان العاشب إنما يعالجه بالطهي والخلط وكذلك يفعل باللحم، وأن يغير الغطاء النباتي الفطري إلى مايبتغيه من حقول يزرعها أو مراع لماشيته وأن يضبط ماء النهر الجاري، لخزنة إلى وقت حاجته أو ليروي به حقوله، وأن يحفر الأرض ويحصل على خاماتها من البترول وغيره، ويظل يغير فيها لتصبح صالحة للوقود أو معادن من حديد وفضه وغيرها، وأن يبني فوق هذا الحيز مستقرات سكنه التي تري

(*) الأستاذ بكلية العلوم جامعة القاهرة وخبير البيئة العالمي

(1) سورة القمر : الآية ٤٩.

في القرى والمدن ومصانع تحول الخامات إلى سلع تفي حاجاته إلى غير ذلك من نواتج العمل الإنساني وجهده.

أي أن بيئة الإنسان هي الحيز الزاخر بالعناصر التي يمولها بعمله المنظم إلى ثروات. يقول أحد علماء الاقتصاد: "الثروة لا تكون، الثروة تتكون"، أي أن البيئة ليس فيها ثروات، البيئة فيها عناصر خام من نبات وحيوان وأرض تتكون بفعل الإنسان، البيئة هي خزانة الموارد الطبيعية، هذا هو الوجه الأول للبيئة، البيئة هي الحيز الذي يمارس فيه الإنسان حياته ونشاطه. إذا رشد الإنسان فهم أن البيئة التي يعيش فيها جزء من نظام بيئي واسع هو المحيط الحيوي، والمحيط هو الحيز من كوكب الأرض وغلافها الجوي الذي تكون فيه الحياة، هذا المحيط الحيوي تحكمه نواميس غاية في الدقة والاتزان، وهذه النواميس جزء من القوانين السرمدية التي تضبط حركة الكون جميعاً، وتجاوز هذه النواميس في دقتها وتوازنها هو الفساد الذي حذرنا منه القرآن في العديد من آياته ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[1] ﴿وَيَاقَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[2] ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾[3]، ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[4].

---

(١) سورة البقرة : الآية ٦٠.

(٢) سورة هود : الآية ٨٥.

(٣) سورة البقرة : الآية ٢٠٥.

(٤) سورة الروم : الآية ٤١.

هذه الآيات ترينا أوجه البيئة الاثنين: الفساد بمعني التلوث، والفساد بمعني تدمير القوي الإنتاجية على الأرض، الفساد الذي تشير إليه الآيات القرآنية الكريمة يجمع بين الوجهين اللذين تشير إليهما علوم البيئة الحديثة، وهما: فساد البيئة التي يعيش فيها الإنسان، أي التلوث، وفساد الموارد البيئية التي يعتمد عليها الإنسان. ويؤذن لي أن أشير إلى واحدة من هذه الآيات الكريمة وتسلسل عناصر رسالتها:

١-ظهر الفساد في البر والبحر، أي ظهر التدهور البيئي في المحيط الحيوي بقطاعيه اليابس والماء.

٢- بما كسبت أيدي الناس، أي نتيجة عمل الإنسان غير الرشيد الذي لم يراع قواعد التوازن البيئي.

٣- ليذيقهم بعض الذي عملوا، أي يصيبهم بعض الضرر، فساد البيئة بالتلوث الذي يضر بصحبتهم وفساد الموارد الطبيعية الذي ينقص من معاشهم.

٤- لعلهم يرجعون، أي يعودوا إلى رشدهم فيصلحوا الذي أفسدوه، ويقلعوا عن السلوك غير الرشيد الذي أفسدوا به هذا. هذه هي المسألة الأولي.

المسألة الثانية: الأمانة التي حملها الإنسان، والخلافة التي كرم الله الإنسان بها. والمسئولية التي هي جزء من فطرة الإنسان، هي في جملتها صورة التوازن البيئي في جملته على الأرض، ويؤذن لي أن أشير إلى طرف من قصة سيدنا نوح عليه السلام ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[1].

(١) سورة هود : الآية ٤٠.

١–كان فلك نوح هو الوسيلة الوحيدة للنجاة، أي البقاء، والبقاء هو حفظ النوع.

٢–أمر الله نوحاً أن يحمل معه الكائنات الحية الأخري التي خلقها الله، وجعلها من عناصر المحيط الحيوي، وأمره أن يحمل من كل نوع زوجين اثنين، وهي الوحدة القادرة على حفظ النوع وصونه وتحقيق بقاءه.

القرآن الكريم أوجز في إشارته إلى زوجين اثنين، التوراة فصلت وذكرت أن أمر الله تضمن سبعة أزواج من كائنات بعينها وثلاثة أزواج من كائنات أخري وهكذا. ولكن المقصود في الحالين هو العدد من الأفراد والقادر على حفظ النوع.

٣–أمر الله نوحاً من بعد أن يحمل معه أهله، أي عناصر الجنس البشري التي ستحفظ نوعه وتحقق بقاءه، نجاة نوح وحده لا تعني بقاء النوع.

يعني هذا أن ناموس المحيط الحيوي الذي وضعه خالقه هو أن للكائنات جميعاً ومنها الإنسان حق البقاء، لأن الجميع شركاء في المحيط الحيوي الذي شاءت إرادة الله أن يكون مهاداً للحياة، لأن الله لم يخلق الكائنات عبثاً بلا غاية.

والواقع أن لكل كائن من الميكروب الدقيق إلى الحيوان الكبير دور في حفظ توازن الحياة، يعني أن نوحاً قائد الفلك هو المسئول عن سلامة الكائنات جميعاً، لا فرق بين نوع ونوع، وأنه المسئول عن إتاحة فرص البقاء. هذه هي الأمانة التي حملها، والخلافة التي كرمه الله بها.

فلك نوح هو رمز له شبيه بالحاضر، إذ عندما صعد نفر من الناس إلى الفضاء بسلطان ما حملهم من صواريخ، نظروا من عل إلى كوكب الأرض،

فرأوا سفينة سابحة في الفضاء، وعلموا أنها السفينة الوحيدة التي تحمل الحياة بكل أنواعها، وأن الكواكب الأخرى لا يحصى عددها إلا الله تبدو خاوية. الكرة الأرضية هي الفلك ونوحها هو الإنسان المسئول عن حسن إدارتها بأن يحفظ توازنها ونواميس النظم البيئية، يحقق للأنواع جميعا البقاء، يحمي البيئة مما يلوثها ويفسد صحتها، يأخذ من مواردها ما يكفي حاجته المشروعة ولا يستنزف مواردها بالإسراف الذي نهي عنه الإسلام. هذه هي مسئولية الإنسان، الجنس البشري، وهي مسئولية حمل الأمانة، والاستخلاف هو تكريم الله للإنسان.

القضية الثالثة: من القضايا البيئية التي شغل العالم بها هي صور التنوع الحياتي، قضية وضعت لها اتفاقية دولية في عام ١٩٩٢، واستقبلت دول العالم ومنها مصر بإجراءات التوقيع والتصديق عام ١٩٩٤، وأصبحت معاهدة دولية في حيز التنفيذ، هذه الاتفاقية تدعو إلى صون الأنواع النباتية والحيوانية جميعا. فماذا قال الإسلام منذ أربعة عشر قرن؟

١-إن لهذه الأنواع حق البقاء والحياة، وهي شركاء الإنسان في المحيط الحيوي، ومن مسئوليات الإنسان صون حياتها على نحو ما أشارت إليه قصة سيدنا نوح عليه السلام وفلكه.

٢- إن هذه الأنواع وصفاء للإنسان في عبادة الله ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾(١).

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ كُلٌّ

(١) سورة الأنعام : الآية ٣٨.

قَدْ عَلِمَ صَلاَتَهُ وَتَسْبِيحَهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾[1].

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ﴾[2].

فكل هذه المخلوقات تسبح، وربما لو أمتد بنا العمر وأتيحت الفرصة لنا حديث في معني تسبيح هذه الكائنات.

في أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام الكثير من الحث على الرفق بالحيوان، وحديثه الشريف في المرأة التي عذبت في هرة، وعن الشخص الذي سقي كلباً يلهث من العطش، ونهى عليه السلام من اتخذ شيئاً فيه روح غرضاً، أي يجعل منه هدفاً يتلهى ويلعب بالتصويب عليه، كذلك نهي النبي الكريم عن استيقاد النار في موضع قرية النمل، وقد روي البخاري ما معناه أن الرسول عليه السلام ذكر أن نملة قرصت نبياً من الأنبياء فأمر بقرية النمل أن تحرق، فأوحي الله إليه أن قرصتك نملة أهلكت أمة من الأمم تسبح، والرسول عليه الصلاة والسلام نهي عن قطع شجرة في الفلاة يستظل بها الإنسان والحيوان. نعم إن الإنسان يقوم بالصيد، لكن بقصد الطعام والإفادة منه ودون تجاوز لحدود الحاجة المشروعة، ودون أن يكون القصد هو اللهو والتقتيل. هذه مسألة هامة لأن علوم البيئة وصون الحياة البرية تدعو إلى الإدارة السليمة بمجموعات الحيوان البري، ويكون الصيد والقنص المنضبط من وسائل صون الحيوان وتحقيق التوازن بين أعدائه وأعداء شركائه في الحيز، وما يتاح من كلأ ومرعي، الصيد بقدر مباح والإسراف في الصيد

(١) سورة النور : الآية ٤١.

(٢) سورة الحج : الآية ١٨.

منكر.

من الوسائل المعروفة لصون الحياة البرية إنشاء المحميات الطبيعية، وقد صدر في مصر القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ يخول للسيد رئيس مجلس الوزراء تخصيص مناطق لحماية البيئة بما فيها من ظواهر طبيعية ومن نبات ومن حيوان، وتوجد في مصر حالياً حوالي ١٨ محمية طبيعية تمثل الأنماط البيئية في ربوع مصر جميعاً، وكذلك تفعل دول كثيرة وخاصة بعد إقرار الاتفاقية الدولية لصون التنوع في الحياة. وقد سبق التراث العربي في هذا المضمار، وأقره الإسلام وزكاه "هذا هو نظام الحمي، وأكرم الأحمية الحرمان"، فالحرم حول مكة أمان للناس والحيوان والنبات، وقد روي البخاري أن رسول الله عليه السلام قال يوم فتح مكة: "فهو حرام لحرمة الله إلى يوم القيامة لا يعضد شوكة، ولا ينفر صيده" وحرم الرسول عليه السلام المدينة المنورة إذ قال: "إن إبراهيم حرم مكة وإني حرمت المدينة ... لايقطع عضاها ولا يصاد صيدها".

أما الحمي فهي مناطق ينظم استغلال مواردها، كأن يمنع فيها قطع الشجر أو أن يخصص مرعاها لدواب الجيش في زمن السلم أو يخصص لدواب الحج أو أن يخصص لتربية النمل.

الغرض من الحمي هو صون النظام البيئي كله وحمايته من الاستغلال غير المنظم الذي يؤدي إلى التدهور ليكون كل شئ بقدر. هذه هي حماية البيئة والتنوع الإحيائي.

المسألة الرابعة: من المقاصد التي شاع الاهتمام بها، وخاصة فيما بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة.

والتنمية، قمة الأرض في سنة ١٩٩٢، مقصد التنمية المتواصلة أو المستدامة- حسب الترجمة- هي تنمية الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي بحيث تفي بالحاجات المشروعة للناس في حاضرهم دون الإخلال بحق الأجيال التالية من الأبناء والأحفاد في أن يجدوا ما يفي حاجتهم.

يقوم هذا المقصد على أسس، منها: أن تكون تنمية الموارد في إطار زمني ممتد، ألا يؤدي استغلال الموارد إلى استنزافها ونضوب معينها، ألا يؤدي الاستغلال إلى إفساد البيئة. التنمية المتواصلة أو المستدامة ذات مضمون أخلاقي، وهي مسئولية الجيل الحاضر تجاه الأجيال القادمة، وكل مضمون أخلاقي ينبغي أن يتأسس على قواعد الدين، وقد وضع الإسلام هذه القواعد مجملة في ثلاثة أمور.

١ -النهي عن الإسراف ﴿يَابَنِي ءَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾(١) ﴿وَلا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ وَلا يُصْلِحُونَ﴾(٢).

نهي الرسول عليه السلام عن الإسراف في استعمال الماء حتى لو كان ماء الوضوء، وحتي لو كان المرء على نهر جار.

٢- الحث على تعمير الأرض وتنمية الموارد وإحياء الأرض الموات ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾(٣) ويقول عليه الصلاة والسلام: "إن الدنيا... والله مستخلفكم فيها فينظر كيف تعملون" ويقول عليه الصلاة

(١) سورة الأعراف : الآية ٣١.

(٢) سورة الشعراء : الآية ١٥١، ١٥٢.

(٣) سورة هود : الآية ٦١.

والسلام: "ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة".

٣- النهي عن إفساد البيئة وإفسادها وإتلافها، وقد تحدثنا عنها، ولعله يؤذن لي أن أذكر أن مؤلفاً بريطانياً كتب كتاباً عن موارد المياه، وجعل في مقدمته فصلاً عن التنمية المتواصلة أو المستدامة، ذكر فيها أن والده حدثه أنه زار مصر والتقي بالإمام محمد عبده وسمع منه أن من توجيهات الإسلام أن "اعمل لأخرتك كأنك تموت غداً واعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً" وقال: إن في الجملة الثانية جوهر فكرة التنمية المتواصلة، وقد سبق بها المسلمون العالم بأكثر من عشرة قرون.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

التأصيل الإسلامي لحماية البيئة من التلوث والتطبيق المعاصر

الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر(*)

مشكلة تلوث البيئة والتى تنطوى على الإضرار بالموارد الحرة التى خلقها الله للجميع للانتفاع بها على قدم المساواة من هواء وماء بقذف آلاف من أطنان المخلفات الضارة إليها بشكل يغير من خصائصها ويحولها من موارد نافعة إلى موارد ضارة بالإنسان، كما تمتد أشكال التلوث إلى استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة بمعدلات تصل إلى حد الإسراف والتبذير بما يشكل خطراً على الأجيال القادمة. ولقد وصلت مشكلة تلوث البيئة بهذا الشكل إلى حد خطير يهدد مجمل الحياة على وجه الأرض سواء في صورة تزايد الإصابة بالأمراض الناشئة عن التلوث أو في صورة تدمير الموارد الاقتصادية وتخصيصها بطريقة غير سليمة.

ومن المعروف أن لمشكلة تلوث البيئة جوانب عديدة تتصل بجميع المعارف والعلوم، وحتى لا نكرر ما تبذله جهات أخرى في المجتمع من مجهودات تتناول هذه القضية، فإننا اخترنا أن نتناولها في جانبها الاقتصادى والدينى لاتصالهما بطبيعة نشاط المركز وأغراضه، ولقد حددنا الهدف المباشر من هذا اللقاء وهو الإسهام في توعية المواطنين بخطورة المشكلة وآثارها المدمرة على مجمل الحياة ثم بيان واجبهم ومسئولياتهم حيال تلك القضية.

(*) أستاذ المحاسبة – مدير مركز صالح كامل جامعة الأزهر

أولاً: التأصيل الإسلامي لحماية البيئة من التلوث:

يستند هذا التأصيل إلى عدة أمور كلية في الإسلام نوجزها فيما يلى:

أ- حماية البيئة من شعب الإيمان:

بداية يستند هذا التأصيل إلى اعتبار حماية البيئة من التلوث من شعب الايمان كما جاء في تمثيل الرسول ﷺ بصورة من أدنى وسائل الحماية في قوله: «الايمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الايمان»(١).

ب- حماية البيئة من التلوث من مقاصد الشريعة:

إن مقصود الشريعة الذى حدده العلماء بالاتفاق يتمثل في المحافظة على مقومات الحياة الخمس وهى: الدين والنفس والعقل والعرض والمال، ومن المعروف أن تلوث البيئة يضر بهذه المقومات والضرر منهى عنه شرعا كما يقول الرسول الكريم ﷺ «لا ضرر ولا ضرار»(٢) كما يؤدى التلوث إلى إفساد هذه المقومات، والفساد منهى عنه شرعا في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾(٣).

وإذا كانت الأحكام التكليفية بنيت على أن ما يصلح هذه المقومات الخمس يكون واجباً أو مندوباً إليه بحسب درجة الصلاح، وأن ما يفسدها يكون حراماً أو مكروهاً بحسب درجة الإفساد، وأن التلوث يعتبر ضررا حيث

---

(١) صحيح مسلم- مطبعة عيسى الحلبى بمصر ١/ ٣٦.

(٢) الموطأ للإمام مالك- دار الشعب ص٤٤٨ باب "القضاء في المرافق".

(٣) سورة الأعراف: آية ٨٥.

يوصف اقتصادياً بأنه الزيادات التراكمية للعناصر الضارة بالبيئة[1]. كما يوصف فقهياً «بالضرر الكبير المستدام»[2]، لذا فإنه يدخل في نطاق التحريم الشرعى، وفي المقابل فإن حماية البيئة منه تدخل في نطاق الوجوب الشرعى.

ثانياً: الإجراءات العملية لحماية البيئة من التلوث في التجمع الإسلامي:

إذا كان اهتمام النظم الوضعية بمشكلة التلوث لم يبدأ إلا في الستينيات من هذا القرن بإصدار قانون الهواء النظيف في أمريكا عام ١٩٦٣م وفي انجلترا عام ١٩٦٨[3]، فإنه يتضح أن اهتمام الإسلام بالمشكلة بدأ منذ فجر الرسالة انطلاقاً من العقيدة والشريعة كما سبق القول، هذا ولم يقتصر موقف الإسلام على الجانب النظرى أو التأسيسى فقط، وإنما امتد إلى الجانب العلمى ممثلاً في ايجاد نظام متكامل لحماية البيئة بدءاً من تحديد صور التلوث وإنشاء أجهزة التحكم والرقابة على التلوث وتحديد مسئولياتها، ووضع السياسات والأساليب والإجراءات العملية اللازمة لعمل النظام.

---

(١) جى هولتن ولسون "الاقتصاد الجزئى" ترجمة د/ كامل سليمان العانى- نشر دار المريخ بالسعودية ١٩٨٧م ص٥٧٠.
وانظر أيضاً: د/ أحمد منصور، د/ أحمد رمضان "اقتصاديات الموارد والبيئة" نشر مؤسسة شباب الجامعات ١٩٩٥م، ص٣٨٣.

(٢) "المنتقى شرح موطأ الإمام مالك "للإمام الباجى (٤٠٣- ٤٩٤) دار الكتاب العربى ١٣٣٢ ص٤١.

(٣) د/ حسنى طه نجم وآخرون "البيئة والإنسان" درا البحوث العلمية بالكويت ١٩٧٧ ص٢٢٣.

ولقد طبق هذا النظام عملياً وأثمر نتائج باهرة رغم عدم حدة المشكلة حينها، وتتمثل أهم إجراءات هذا النظام في الآتى:

أ – في الجانب القانونى وما يذكره الفقهاء في باب «القضاء في المرافق»[1] ما يجب على القاضى الحكم به في القضايا المتعلقة بتلوث البيئة والتى حددت صورها بما لا يخرج عن الصور المتعارف عليها الآن مثل تلوث الهواء بالدخان من الناتج عن الأفران، والروائح الكريهة من المدابغ، وتلوث الضوضاء الناتج عن تشغيل الآلات ومنها أيضاً إفساد جدران المبانى، وتلوث مياه الأنهار بإلقاء المخلفات والنجاسات فيه «كل ما يضر بالمياه في الأنهار»[2] ثم ذكرت صوراً للتلوث المعنوى بانتهاك حرمات الآخرين وخصوصياتهم عن طريق اتخاذ نوافذ وأبواب يطلع منها الإنسان على جيرانه، وتم وضع قواعد قانونية ليسترشد بها القاضى في كل هذه الأمور.

ب– إجراءات التحكم والرقابة: بجانب الإجراءات القانونية أو القضائية تأتى إجراءات التحكم والرقابة على التلوث من خلال جهاز الحسبة الذى يتبع إجراءات وقائية تمنع حدوث التلوث فوراً وتزيل أسبابه، ومن أمثلة ما ورد عن واجب المحتسب تجاه ذلك مكافحة تلوث الهواء بالدخان من الأفران «وينبغى أن يأمرهم المحتسب برفع سقائف أفرانهم ويجعل في سقوفها منافس واسعة للدخان»[3]، وأما في مواجهة التلوث الناتج عن مخلفات الإنتاج فجاء فيه «ويكلف من فتح سرابا واخرج ما فيه– من مخلفات الإنتاج السائلة– أن

(١) المنتقى للباجى– مرجع سابق ص٤٠– ٤٧.

(٢) بدائع الصنائع للكاسانى– مطبعة الجمالية بمصر ١٩١٠– ٥/ ١٩٢.

(٣) الشيرزى "نهاية الرتبة في طلب الحسبة" نشر السيد الباز العرينى– القاهرة ١٩٤٦ ص١١– ١٤.

ينقله إلى خارج البلد ويسوى موضع السراب ويعدل الطريق وينظفه من الأذى»[١].

وهناك إجراء وقائى يتبع عند تخطيط المشروعات بشكل لا يضر بالبيئة ومنه تحديد أماكن إقامة المشروعات الملوثة للبيئة في أماكن لا يصل ضررها للناس مثل ما جاء، «ويجب أن تصنع القراميد والآجر- مواد البناء- خارج أبواب المدينة وتكون مواضعها بالحفير الذى يحظى بالمدينة" كما جاء "ويجب على المحتسب أن يتخذ لبياعى الحوت مكانا يكون فيه سوقهم بمعزل عن الطريق لما تعوده من الرائحة»[٢].

ثالثاً: التطبيق المعاصر للمنهج الإسلامي معارفاً بالمنهج الاقتصادى المعاصر:

وإذا كانت هذه الصور تؤدى إلى إفساد ما في البيئة من موارد حرة فإنه يلاحظ أن دور المحتسب يمتد أيضاً إلى رقابة التلوث في الأطعمة والأشربة الجاهزة والتى يزداد استخدامها وعلى نطاق واسع هذه الأيام وتؤثر على صحة الناس خاصة اللحوم المصنعة والحلويات والمخبوزات، وهنا نجد أن كتب الحسبة[٣] تفيض بالإجراءات العملية التى يقوم بها المحتسب وتضمن سلامة هذه المنتجات وصلاحيتها للاستهلاك الآدمى على عكس ما يحدث فيها هذه الأيام.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) ابن عبد الرؤوف "ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب" القاهرة ١٩٥٥ ص٩٧- ٩٨.

(٣) القرشى "معالم القربة في أحكام الحسبة" الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦.

وإذا كانت الأمثلة السابقة لصور تلوث البيئة تعبر عن ما كان موجودا قديما في زمن كتابها فإن ما يحدث الآن ليس إلا صورة مكبرة لهذه الأمثلة من جهة، ويؤكد من جهة أخرى اهتمام الإسلام بالمشكلة رغم صغرها، ومن جهة ثالثة فإن ذلك يدل على أنه لو اتصل اللاحق من واقع المسلمين بالسابق في استمرار لأمكن في ظل النظام الإسلامى الحد من مشكلة التلوث قبل أن يستفحل خطرها، أما من جهة رابعة فإنه ليس هناك ما يمنع من الاستفادة من أحكام الإسلام وتوجيهاته في مكافحة مشكلة التلوث في الوقت الحاضر استنادا إلى القواعد الأصولية العامة وبناء على ما ورد في التراث الإسلامى لتوافر العلة وهى حدوث الضرر بالتلوث، ذلك أن مقررات الإسلام في هذا المجال تعمل في الجانب الوقائى لحدوث مشكلة التلوث اعتمادا على القواعد الأصولية[1] ومنها: أن درء المفاسد مقدم على، أو أولى من جلب المصالح، وأنه إذا كانت المفسدة أعظم من المصلحة درءنا المفسدة ولا نبالى بفوات المصلحة وأن رعاية المصالح العامة- بحماية البيئة التى يمتد أثرها إلى المجتمع- مقدمة على رعاية المصلحة الخاصة، بفوات الربح للمنتج الملوث للبيئة، وبناء على ما سبق يتضح أن موقف الإسلام من قضية حماية البيئة له قصب السبق على غيره، كما أن أحكام الإسلام وتوجيهاته في هذا المجال تتفوق على ما يقول به الفكر المعاصر ويجد صداه في التطبيق حيث يتم التركيز في الحلول المعاصرة لمشكلة تلوث البيئة على الجانب العلاجى بعد حدوث التلوث، وبمراعاة الجانب الاقتصادى فقط، وبما فيه صالح الملوثين

(١) درر الحكام شرح مجلة الأحكام "لعلى حيدر- تعريب على فهمى الحسينى- مكتبة النهضة بيروت ١/ ٣٠.

فبالنظر إلى السياسات البديلة المطروحة حالياً لعلاج المشكلة نجدها تتراوح بين سياسة تعويض المتضررين من التلوث عن طريق السماح لهم برفع قضايا أمام المحاكم ، أو تقديم إعانات للملوثين لمنع التلوث، أو فرض ضريبة التلوث[1]، أو أن تبيع الحكومة لهم حق استخدام جزء من البيئة كمستودع للمخلفات مقابل سعر تحدده الحكومة[2]، ويتخذ الملوث قراره في ضوء التكلفة الأقل التى يتكبدها اختياراً بين ما يدفعه كتكاليف لمنع التلوث الناتج عن نشاطه أو ما يدفعه كتكاليف للتعويض أو الضريبة أو شراء جزء من البيئة، وفي كل الأحوال فإنه سوف يحمل المستهلكين بهذه التكلفة ضمن سعر السلعة أو الخدمة.

ومن الجدير بالذكر ان سياسة التضحية الاختيارية من جانب ممارسى النشاط المسبب للتلوث نتيجة وجود مستوى مرتفع من الوعى والضمير الاجتماعى لديهم بالحد من التلوث، فإنه رغم ذكرها في كل المراجع المعاصرة إلا أن الكتاب يرون صعوبة الاعتماد عليها كما يقول أحد الكتاب "إن مستخدمى الموارد العامة- من ماء وهواء- يكون لديهم حافظ ضئيل لاستخدام طرق إنتاجية ينتج عنها تلوثا أقل، كما أن أى فرد يستخدم الممتلكات العامة من الماء والهواء سوف يتصف بالحماقة إذا كبد نفسه طوعا تكاليف التحكم في تقليل التلوث الذى يدفع به"[3].

---

(١) جى هولتن ولسون "الاقتصاد الجزئى" مرجع سابق ص ٥٩١.

(٢) د/ أحمد مندور، د/ أحمد رمضان "اقتصاديات الموارد والبيئة" مرجع سابق ص٣٩١-٣٩٢.

(٣) جيمس جوارنتى، ريتشارد ستروب "الاقتصاد الجزئى" ترجمة د/ محمد عبد الصبور- نشر مكتبة المريخ بالسعودية ١٩٨٧ ص٥٨٩.

ومما لا شك فيه أن سياسة التضحية الاختيارية من أهم السياسات وأجداها إذا أمكن ايجاد الدافع لتطبيقها، وهو ما يقوم عليه الإسلام الذى يعمل بداية على تربية المسلم وتكوين الدافع الذاتى لدية من عقيدته وإيمانه بتجنب الاضرار بالغير استجابة لأمر الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم بالامتناع عن الإفساد في الأرض باحداث التلوث والاضرار بالغير نتيجة هذه التلوث حفاظاً على عقيدته ودينه الذى يمثل الأولوية في مقصود الشريعة.

هذا ولما كان من المتفق عليه ضآلة الاسهام الفردى في مكافحة التلوث، وأن مشكلة التلوث يعم خطرها الجميع سواء من ارتكب التلوث أو غيره من أفراد المجتمع، لذلك فإن واجب المواطن ليس الامتناع فقط عن الأنشطة المسببة للتلوث، ولكن يمتد هذا الواجب إلى توعية الآخرين بخطورة المشكلة وكيفية الحد منها، لذلك كله فإن الأمر يتطلب العمل الجماعى المشترك حيال هذه القضية.

تلوث البيئة

الدكتور/ عطية عبد الحليم صقر(*)

لنتفق منذ البداية على مفهوم أو مدلول لكل من البيئة، والتلوث يكون محوراً للحديث والنقاش:

أولاً: مفهوم البيئة:

إن البيئة تعني عند إطلاقها، المكان أو الظروف الحياتية المحيطة بالشخص، ويتسع هذا المكان أو المحيط و يضيق بحسب استعمال اللفظ ونسبته.

فقد يطلق اللفظ ويراد به المنزل أو المحيط الأسري أو المحيط الاجتماعي وذلك حين تنسب البيئة إلى فرد بعينه.

وقد يطلق اللفظ ويراد به مجتمع القرية أو الحي أو المدينة أو الدولة أو العالم بأسره، وذلك حين تنسب البيئة لا إلى فرد بعينه، وإنما إلى محيط اجتماعي معين.

فالبيئة هي المكان الذي يتواجد فيه الشخص (سواء كان طبيعياً أو معنوياً) في لحظة معينة، وهي أيضاً: الظروف الحياتية لهذا الشخص في هذه اللحظة المعينة.

ثانياً: التلوث:

إن التلوث يعني: تراكم عناصر ضارة وغير مرغوب فيها في مناطق

(*) الأستاذ بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة جامعة الأزهر

التجمع العمراني، وذلك بما من شأنه إلحاق الضرر بالمصلحتين الفردية والجماعية.

وعلى سبيل المثال: فإن الضوضاء في الشارع او المنزل، إذا زادت عن حدها المعقول، وكانت غير مرغوب فيها، بما يمنع الفرد عن الاستمتاع براحته أو الانتفاع بوقته، كانت تلوثا، وهكذا الحال في كل أشكال أو مظاهر التلوث، إذا وصلت إلى المستوي الذي يضر بصحة الإنسان أو الحيوان أو النبات، أو يتعارض مع قابلية الإنسان للانتفاع بالشيء الملوث، فإنها تكون تلوثا.

مصادر التلوث:

يأتي التلوث دائماً من الممارسات الفردية أو الجماعية، المتصلة بالإنتاج أو بالاستهلاك.

أشكال التلوث البيئي:

إن التلوث البيني فيما يتصل بعملية إنتاج أو استهلاك سلعة أو خدمة ما، لا يقتصر فقط على ما ينبعث من غبار أو دخان من فوهات مداخن المصانع أو شكمانات السيارات، كما لا يقتصر كذلك على ما يلقي في الممرات أو المجاري المائية من مخلفات الإنسان أو الآلة، بل يمكن أن يمتد ليشمل:

١- التربة الزراعية فيما تسقي به من ماء ملوث، أو فيما يوضع فيها أو يرسن عليها من بذور مريضة أو درنات متعفنة أو معالجة كيميائيا ومن أسمدة غير عضوية ومبيدات حشرية.

٢- معدة الإنسان وجهازيه التنفسي والعصبي، فيما يطعمه أو يستنشقه من غبار وكيماويات، أو يسمعه من صخب وضجيج.

٣- بل وحتى واجهات المنازل والمنشآت، فإنها تبدو كاسفة مما يعلوها من عادم السيارات وغبار المصانع والطريق، ومما يحيط بها من مخلفات المنازل والمنشآت.

وسوف نركز حديثنا على ثلاثة أشكال للتلوث البيئي هي: تلوث الهواء والماء والتربة الزراعية، ولكن هذا لا يعني قصور التلوث على هذه الثلاثة فقط، فهو ممتد لا محالة إلى سائر كائنات الوجود والحياة من البحار وطبقات الجو العليا وغيرهما.

مظاهر التلوث:

يمكن أن يتخذ تلوث البيئة عدة مظاهر منها:

١- التلوث الحراري المنبعث من تشغيل ملايين المحركات الميكانيكية في السيارات والقطارات والطائرات والمصانع والأدوات المنزلية وغيرها ومن الاحتراق اليومي لملايين الأطنان من مصادر الطاقة.

٢- التلوث الناتج عن الضوضاء والزحام، على كافة مستويات المنازل والشوارع والنوادي والميادين والمصانع والمنشآت.

٣- التلوث الناتج عن الفضلات والمهملات المادية الملوثة للشوارع أو سطح المنازل مما يقع عليه بصرنا في مقالب الزبالة والخرابات.

٤- التلوث الناتج عن صرف المجاري في الترع والمصارف والبحار.

٥- التلوث الناتج عن ري التربة الزراعية بمخلفات الصرف الصحي دون معالجة، أو بمياه ملوثة بمخلفات المصانع والمنازل والحيوانات النافقة، ومن زراعتها ببذر أو درنات مريضة أو متعفنة، ومن رشها بمبيدات الحشائش والحشرات.

مسببات (خواص) تلوث الماء والهواء والتربة:

أ-**تلوث الماء:** إن الملوثات التي تلقي في الماء على نوعين هما:

١- فضلات بيولوجية قابلة للتفسخ (التحلل).

٢- فضلات بيولوجية صعبة التفسخ أو غير قابلة للتفسخ.

ومن أمثلة النوع الأول: مخلفات تكرير البترول، والإنتاج الزراعي، والتصنيع الغذائي ومياه المجاري.

أما النوع الثاني فمنها: مواد التنظيف الصناعية، ومبيدات الآفات الزراعية والنفايات المشعة والمعادن الثقيلة مثل الحديد والزئبق والرصاص وغيرها والسؤال الذي نطرحه هو:

كيف ينشأ التلوث من كلا النوعين من الفضلات البيولوجية. والإجابة هي:

أن البكتريا والأحياء المجهرية الأخرى الناتجة عن تعفن النوع الأول تتغذى على الفضلات البيولوجية القابلة للتفسخ، وترجعها إلى مكوناتها العضوية الطبيعية.

بيد أن هذه العملية تتضمن استعمال الأوكسجين المذاب في الماء واللازم لحياة الأسماك، ولعل هذا هو ما يفسر لنا نقص كمية الأسماك في الممرات المائية لنهر النيل بعد ما أصابه من تلوث، وذلك نتيجة لأن عملية تفسيخ أو تحلل الفضلات المشار إليها تتولد عنها مواد غذائية محفزة لنمو الطحالب وازدهارها وسيادتها على المجري المائي، واستهلاكها لأكبر كمية من الأوكسجين المذاب في الماء اللازم لحياة الأسماك.

ومعلوم أن الماء كلما كان راكدا أو ساخنا، كلما زادت استجابته للتلوث من الفضلات البيولوجية القابلة للتفسخ، نتيجة لاستعمال البكتريا والطحالب للأكسجين المذاب فيه بقدر أكبر.

وذلك خلافا للماء الجاري أو المتدفق الذي يستطيع أن ينقي نفسه بالحركة، إذ هو عن طريق تدفقه وحركته يمتص قدر اكبر من أكسجين الهواء، يعوض به ما تستعمله البكتريا الموجودة فيه.

أثر نقص الأوكسجين في الماء:

إنه كلما انخفض مستوي الأوكسجين في الماء، كلما كان مرتعا خصبا لأنواع من الكائنات اللاهوائية، التى لا تحتاج إلى الأوكسجين، والتي من شأنها توليد فضلات غير مرغوب فيها، وعلى الأخص الميثان والهيدروجين، والتي من شأنها كذلك تحويل لون الماء إلى اللون القاتم جدا، وتوليد رائحة كريهة له مما يجعله غير ملائم للاستعمال.

عظمة الهدي النبوي في النهي عن التبول في الماء الراكد:

أنه إذا كان العلم الحديث قد أثبت من خلال المعامل البحثية أن الماء القليل أو الراكد يفسد بإلقاء الفضلات البيولوجية القابلة للتفسخ، ومنها مياه المجاري فإن رسولنا الكريم ﷺ قد قال في الحديث المتفق عليه: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه» وفيما رواه أبو هريرة أنه صلي اللّه عليه وسلم قال: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه» متفق عليه، وفيما رواه أبو داود عن معاذ أن النبي ﷺ قال: "اتقوا الملاعن الثلاثة: البراز في الموارد، وقارعة الطريق، والظل"

تلوث الماء بالفضلات البيولوجية غير القابلة للتفسخ:

إن هناك بعض أنواع العناصر الملوثة غير القابلة للتفسخ تمتاز بشدة مقاومتها واستمراريتها لمدة طويلة ومن أمثلتها المنظفات الصناعية ومبيدات الآفات الحشرية والزرنيخ والزئبق والرصاص وغيرها من المعادن الثقيلة، ولنا أن نتخيل مقدار الخطورة التي تصيب الإنسان عندما يتغذى على سمك قد عاش في مياه خزنت فيها نفايات الزئبق أو الزرنيخ، أو يشرب هو من هذا الماء، أو يأكل من حيوان أو نبات شرب منه.

ولنا أن ندرك في هذه اللحظة حكمة النهي الوارد في قوله تعالي: ﴿وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾[1] والتهلكة مصدر نادر للهلاك، لا يتأتى إلا من فعل يمكن أن يظنه الفاعل هينا، وهو في الوقت ذاته ينطوي على خطر محدق.

تلوث الهواء:

كما أن الموارد المائية تعتبر في كثير من الأحيان مخزنا مجانيا للفضلات والنفايات، فإن طبقات الغلاف الجوي تعتبر هي الأخرى مستودعا مجانياً لخزن الكثير من الفضلات، والنفايات والغازات والأبخرة بأنواعها، المنبعثة من أربعة مصادر للتلوث الجوي هي:

المساكن الخاصة المصانع والمرافق- محارق النفايات- المركبات ذات المحركات ولنا أن نحصر أهم عناصر التلوث الجوي في:

١- أول أوكسيد الكربون، الذي ينبعث من السيارات ذات المحرك، والذي يؤثر على وظائف الرئة والقلب.

---

(١) سورة البقرة : الآية ١٩٥.

٢- الهيدروكربونات، وأوكسيدات النتروجين التي تتحد لتكون ما يعرف بالضباب والضبخان المهيج للعيون وأمراض القلب والتنفس وتآكل جدران الأبنية.

٣- ثاني أوكسيد الكبريت المنبعث من المصانع ضمن أوكسيدات الكبريت الأخرى والذي يمكنه أن يتحد مع الماء ليشكل حامض الكبريتيك والذي يمكنه من السقوط إلى الأرض على شكل مطر مسببا أضراراً خطيرة للتربة والحياة النباتية.

٤- هذا فضلا عن المواد الدقيقة التي تنبعث من فوهات مداخن مصانع الصناعات التحويلية (الحديد والصلب والألمونيوم والأسمنت) والصناعات البتروكيماوية والتي تشتمل على الرماد والغبار والدخان الضار بالبيئة والإنسان، والتي لنا أن نتخيل مقدار المنبعث فيها على نوافذ البيوت القريبة من مصادرها.

تزايد مخاطر تلوث الهواء:

إن مما يزيد من مخاطر تلوث الهواء أمران مهمان هما: كثرة مصادر التلوث فما ينبعث من غازات وأبخرة وملوثات من الإنسان والحيوان والسيارات والطائرات والمصانع وبالوعات المجاري وغيرها، يختزن في طبقات الجو.

والأخطر من ذلك أن الإنسان يستنشق هذه الغازات كما هي بدون تنقية لها، أو معالجة من أي نوع.

تلوث التربة الزراعية:

في اعتقادي أن التربة الزراعية تتعرض لأشكال من التلوث لا تقل

خطورة عما يتعرض له الهواء والماء، فجانب من تلوث الهواء يسقط عليها يوميا مع تساقط حبات الندي والمطر عليها كل صباح، أو مع تراكم دقائق الغبار والرماد العالقة بالهواء على أغصان الأشجار ثم سقوطها على التربة فيما بعد، وجانب آخر من ملوثات المياه تسقي به التربة الزراعية، إضافة إلى ما يضعه المزارع بيده من كيماويات ومبيدات وبذور ودرنات مصابة بالمرض في جوف التربة أو على سطحها.

فإذا علمنا أن النبات يتغذى من كل هذه الملوثات، أدركنا مدي الخطورة التي تقع على الإنسان والحيوان، مما أصاب التربة من ملوثات، وتلك دعوي غير عارية من الدليل، وإذا أردت عزيزي المستمع أن تقيم الدليل المادي عليها فتناول حزمة أو عودا من الجرجير الذي يروي بمياه الصرف الصحي، وسوف تري بنفسك ما يصيب معدتك منه من تقلصات، ولعل ربات البيوت لديهن خبرة أكبر في هذا السياق، فالخضروات الطازجة التي يصيبها العفن والحموضة وهي محفوظة في الثلاجة، والطبيخ الذي يصاب بالحموضة ولما يمض على طهيه أكثر من ساعات قلائل، والبطيخ الذي يأتي من سوق الخضار وهو فاسد القلب وغير ذلك الكثير والكثير من الثمار والخضروات التي نطعمها طازجة، ونصاب بعد. تناولنا لها بأمراض معوية، قد تتحول إلى وبائية والعياذ بالله.

الجانب الاقتصادي من تلوث البيئة:

نحن لا نستطيع أن نخفي بأن لهذا التلوث جانبا اقتصاديا، فقد سبق لنا القول بأن طبقات الجو ومجاري المياه، مخزنا أو مستودعا مجانيا للفضلات والنفايات والغازات والأبخرة وغيرها من الملوثات.

ويساهم المنتجون من أصحاب المصانع والأنشطة الخدمية بالجانب الأوفر من هذا التلوث، سعيا وراء التقليل من التكلفة الكلية للانتاج، فها هو صاحب السيارة التي ينبعث أول أوكسيد الكربون من شكمانها، مشكلا سحابة سوداء من الدخان من خلفه، نتيجة لعدم احتراق الوقود كاملا في محركها، وهو يظن أن هذا الدخان سوف يتلاشى في الهواء بعد قليل، وأنه لا يؤذى أحدا بسيارته ولا يدري أن هناك الآلاف من مستخدمي الطريق وراءه، يستقر في صدورهم وأعينهم الغاز المنبعث من سيارته، وأن المئات منهم قد يصابون بأمراض القلب أو الرئة بسببه، وأن التكلفة الاجتماعية لعلاجهم تقدر بمئات الأضعاف لتكلفة إصلاحه لسيارته، وهاهو صاحب المصنع الواقع على نهر النيل شريان الحياة في مصر، وهو يمد الأنابيب من مصنعه لصرف عشرات الأطنان يوميا من مخلفاته في النهر، حيث لا يرغب في تنقيتها بالطرق العلمية والتخلص منها كيماوياً حتى لا تزيد نفقاته، وحيث يري النهر مخزنا مجانيا لها، إنه وهو مندفع لتحقيق أقصي ربحية له، يتناسى الملايين الذين يأكلون ويشربون من أسماك ومياه النيل، وربما كان معهم في استخدام مياه النهر.

إن المقارنة مستحيلة بين التكلفة الاقتصادية للتخلص من مخلفات المصانع الملوثة للبيئة، والتكلفة الاجتماعية لالقائها في المياه أو تصريفها في الهواء إن آلام المرضي وصرخاتهم وأثمان الدواء والعلاج الذي يحتاجونه، وفقد الكثير من الأسر لعائلهم الوحيد أو الحبيب، لهو أكبر بكثير من التكلفة الاقتصادية للتخلص من مخلفات هذه المصانع الملوثة.

التأثيرات البيئية على الصحة:

يشير التقرير عن التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير لعام ١٩٩٣م إلى أن البيئة التي يعيش فيها الناس لها تأثير بالغ (هائل) على صحتهم، وخاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة، حيث تعيش الأسر الفقيرة بصفة عامة في بيئة منزلية تتصف بمخاطر صحية عالية، ويحدد التقرير عوامل الخطر في مياه الشرب، وعدم كفاية التخلص من القمامة ومياه الصرف، وتلوث الهواء الكثيف داخل المباني، والازدحام، فإذا ما أضفنا إلى ذلك الدخان المنبعث من السجاير أو الجوزة أو الشيشة التي يشربها رب المنزل ورفاقه، والميكروبات المتطايرة مع رذاذ كحتهم وسعالهم أثناء التدخين وبعده، أمكننا الجزم بصفة عامة بوقوع الأمراض المتصلة بسوء البيئة المنزلية في هذه الأسر، وعلى الأخص منها: الإسهال والعدوى بالديدان المعوية، وعدوي العيون والجلد.

هذا فضلا عن أن تلوث الهواء داخل المباني يفضي إلى حالات عدوي حادة في الجهاز التنفسي لدي الأطفال الصغار، وإلى أمراض رئوية وسرطان لدي البالغين، ونتائج حمل معاكسة (ولادات ميتة) لدي النساء، ناهيك عن الأمراض التي تسببها الحشرات الطائرة والزاحفة الناقلة للعدوى والمبيدات الحشرية لها.

ودائما: الوقاية أفضل وأرخص من العلاج:

إن مدينة القاهرة شأنها في ذلك شأن سائر عواصم المدن والمحافظات المصرية، وشأن سائر عواصم الدول الأخرى، شهدت منذ بداية العقد الخامس والسادس من القرن العشرين فترة تصنيع ونمو سريعين، وقد أحاطت بها،

وأقيمت على ضفاف نيلها العظيم آلاف المصانع والورش، وجرت في جنبات شوارعها عشرات الآلاف من المركبات ذات المحرك الميكانيكي، وفي معظم أحيائها، اكتظت المساكن بأهلها وضاقت عليهم، كما ضاقت مجاري الصرف الصحي عن استيعاب مخلفاتهم فطفحت إلى سطح الأرض، وظهر الكثير والكثير من مصادر تلوث البيئة بها سواء فيما يتصل بالهواء أو الماء داخل المباني وخارجها.

هذا في الوقت الذي لم يول للعواقب البيئية لهذا التلوث سوي القليل من الاهتمام وكانت النتيجة هي: مستويات مرتفعة في الملوثات في الهواء والماء والتربة الزراعية وتفشي أمراض لم تعرف من قبل.

بيد أننا ونظرا لنقص البيانات والإحصائيات عن أنواع ونسب التلوث في القاهرة فإننا سوف نفترض ثلاثة نماذج بحثية، لنستخلص منها بعض النتائج الهامة.

النموذج الأول:

لنفترض أنه قد أقيم مجمع بتروكيماوى على مشارف القاهرة. يطلق من فوهات مداخنه ثاني أكسيد الكبريت في الهواء، ويرفع من مستويات تلوثه عن الحد الأقصى المقترح من قبل منظمة الصحة العالمية والذي يبلغ ٣٥٠ ميكروغراما في المتر المكعب من الهواء.

إن النتيجة المترتبة على وجود هذا المصنع هي انتشار أمراض القلب والجهاز التنفسي بين كل من يصله غبار المصنع ودخانه، ولنفترض بأن كل من تأثر طبياً بتلوث الهواء المحيط بالمصنع قد حكم له بتعويض عادل، فأيهما

يكون أقل تكاليف تدابير مكافحة تلوث الهواء المحيط بالمصنع، بمختلف تقنياتها وتركيباتها، أم تكاليف علاج المتأثرين بتلوث الهواء وتعويضاتهم.

النموذج الثاني:

لنفترض أنه قد أقيم على ضفة نهر النيل الخالد مصنع للأسمدة يرمي بمخلفاته من زئبق الميثيل في قاع النهر، بما من شأنه تلوث المياه والأحياء المائية فيه، وأصيب كل من يتناول أسماكا عاشت بالقرب من مصب مخلفات الزئبق بالتسمم أو الأمراض العصبية، فأيهما يكون أقل: إعادة تدوير نفايات المصنع والتخلص منها بالطرق الكيماوية، أم تكاليف الأضرار الناشئة عن تصريفها في النهر.

النموذج الثالث:

لنفترض أنه أقيم على ترعة الإسماعيلية (التي تشرب منها القاهرة) مصنعا للتعدين والصهر يلقي بمخلفاته من عنصر الكاديوم السام في مياه الترعة، فماذا تكون النتيجة؟ لا شك أنها إصابة محتمة بأمراض متعددة في الكلي وهشاشة العظام، ولا شك أن تكاليف علاجها أكبر كثيرا من تكاليف منع المصنع من إلقاء سمومه في المياه.

مكمن الحظر في تلوث الهواء والماء والتربة:

إن الحظر الحقيقي الكامن في تلوث مقومات الحياة المشار إليها ينشأ من اعتبارين هما:

١- أن الهواء والماء والتربة تعد من وجهة النظر الاقتصادية، سلع اجتماعية، يستحيل على أي إنسان الاستغناء عنها، وهو الأمر الذي يترتب عليه إصابة كل مستعمل لها بأمراض التلوث فيما لو كانت ملوثة.

٢- أنه لا توجد سوق للهواء أو الماء أو التربة النظيفة، يمكن الاستعاضة بها عن مصادر هذه السلع الملوثة.

الإدارة والمسئوليات وآليات التنفيذ لحماية البيئة في الشريعة الإسلامية

أ.د/ شوقي دنيا(*)

يتفق المهتمون بشئون البيئة على أن مشكلة الإدارة والمسئولية في موضوع البيئة تعد من أخطر المشكلات التي تواجه هدف المحافظة على البيئة، ومرجع ذلك العديد من الاعتبارات المحلية والدولية، فمصادر التدهور ووحداته عديدة في الداخل والخارج، فما هي السلطة التي يمكنها بالفعل الحيلولة دون هذا التدهور؟ هل هي الأفراد؟ هل هي الدولة؟ هل هي ما فوق الدولة؟ وما هو ما فوق الدولة؟ ثم ما هي آليات التنفيذ التي تضمن بالفعل إنجاز تلك المهمة؟ وما مدي فعاليتها؟ وأين هي الأموال اللازمة لتمويل عمليات المحافظة على البيئة؛ وقاية وعلاجاً، وهي مبالغ جد باهظة تتجاوز المليارات محليا ومئات المليارات عالمياً؟ إن هذه الجوانب المختلفة على درجة كبيرة من الأهمية، إذ عليها ومن خلالها يتحول الموقف حيال البيئة من مجرد أماني وأحلام بل وقوانين وأحكام إلى واقع ملموس تحيا فيه البيئة بصحة جيدة يراها الجميع.

إن استعراض ودراسة وتحليل موقف الإسلام من تلك الجوانب المتعددة يضطرنا إلى إطالة البحث إطالة قد لا يحتملها، ومن ثم فإننا نكتفي بالتناول المجمل الموجز الذي يفي بالغرض.

(*) أستاذ الاقتصاد – تجارة الأزهر

١- الدولة ومسئولية الحفاظ على البيئة:

من يدرس جيداً النصوص الشرعية ويتتبع أقوال العلماء ومواقف حكام المسلمين الذين التزموا فعلاً بالشريعة يخرج بنتيجة لا خلاف حولها وهي ان توفير نوعية بيئية جيدة تعد إحدى المهام الكبرى للدولة في الإسلام، تستوي في ذلك البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية، وأنه إذا ساغ للدولة أن تتخلى عن بعض مهامها فإنه لا يسوغ لها التخلي عن تلك المهمة تحت أي ظرف، فحماية المجتمع من التلوث الفكري والتلوث الأخلاقي والتلوث الاجتماعي والتلوث السياسي وحماية موارد وأموال المجتمع من التلوث والتدهور والتعطيل وحماية حياة الإنسان، كل ذلك يمثل صلب مقاصد الشريعة، والدولة في الإسلام ما قامت إلا من أجل العمل على تحقق هذه المقاصد. ومن المعروف جيداً أن ترك هذه المهمة للقطاع الخاص لن يحقق ولن ينجز نوعية بيئية جيدة. هذا ما يؤكد عليه اليوم الفكر الإنساني الرشيد، وما سبق أن أكده الإسلام وعلماؤه من قبل.

إذن ومهما كان الأمر حيال النظام الاقتصادي القائم، ومهما اشتطت الدول في اعتناق نظام السوق الحرة، ومهما كان ما هنالك من تهميش لدور الدولة فإنه من غير المستصوب وضعيا ومن غير المقبول إسلامياً معاملة البيئة على أنها سلعة خاصة يمكن للأفراد أن ينتجوها كبقية السلع الخاصة.

وقد جندت الدولة الإسلامية في الماضي جهازاً خاصاً للقيام بذلك هو جهاز الحسبة[1]، ومما يجدر ذكره هنا أن الذي كان يقوم بالحسبة في صدر

(١) لمعرفة مفصلة بهذا الجهاز يمكن الرجوع إلى:

-ابن بسام نهاية الرتبة في طلب الحسبة، بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٨م. ==

الإسلام هو الخليفة نفسه، ثم بعد ذلك أوكلت إلى جهاز من أجهزة الدولة، ومع ذلك فإن الحاكم نفسه يظل هو المسئول الأخير عن حماية البيئة بغض النظر عن قيام المحتسب بذلك أولاً. وقد سبق من بعض أقوال الفقهاء ما يؤكد على ذلك. ولا يقف الأمر عند إقامة وزارة للبيئة مثلاً، لكن الدولة مسئولة أن تتخذ من تشريعاتها ومن سياساتها الاقتصادية في مجال الضرائب وفي مجال الرسوم وفي مجال الإنفاق العام وفي مجال الأسعار والأجور ونظم الملكية ما يحقق المحافظة الإيجابية المتوازنة للبيئة ويحول دون تدهورها. وقد مارست الحكومات الإسلامية الرشيدة في الماضي مسئولياتها حيال ذلك، واليوم تترى التقارير العلمية مؤكدة على مسئولية الحكومات في تدهور البيئة، وعلى ما ينبغي لها بل يجب عليها القيام به تصحيحاً لما وقع(١).

وإذا كانت هذه التقارير والدراسات تركز على البعد الطبيعي في البيئة فإن الإسلام لا يقف عند ذلك، كما سبقت الإشارة المتعددة، ومن هنا فإننا نقول إن مسئولية الدولة الإسلامية تمتد في هذا الصدد إلى وزارات التعليم والثقافة والإعلام والأزهر بحيث تنجز لنا تعليماً وثقافة وتربية بيئية سليمة في كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية.

= – محمد القرشي، معالم القربة في أحكام الحسبة.

– الماوردي، الأحكام السلطانية، القاهرة: مكتبة الحلبي، ص ٢٧٠ وما بعدها، وانظر د/رفعت العوضي، من التراث الاقتصادي للمسلمين، مكة المكرمة، رابطة العالم الإسلامي، سلسلة دعوة الحق، ص ٢١٤ وما بعدها.

(١) يراجع تقرير التنمية ١٩٩٢م، ص٨٦ وما بعدها، كينيث ميراندا، السياسة العامة والبيئة، مجلة التمويل والتنمية، يونيه ١٩٩١م.

ومسئولية تلك الجهات في الحفاظ على البيئة بشطريها الاجتماعي والاقتصادي لا تقل بحال في نظر الإسلام وفي نظر عقلاء البشر عن مسئولية وزارة الزراعة ووزارة الري بل وما يسمي بوزارة البيئة، فهي التي تصنع وتشكل الإنسان الذي يحافظ أو الذي يعتدي، وليت الحكومات الإسلامية المعاصرة تعي ذلك الوعي الذي يستحقه.

ومما يثير الإعجاب والتقدير ما قررته الشريعة من أن الدولة أو الحكومة لا تملك الاعتداء على البيئة، شأنها في ذلك شأن الأفراد تماما بتمام[1]، وحتى يمكن ترجمة ذلك إلى واقع حقيقي فإن الأمر يتطلب قيام أجهزة تمثل المجتمع مثل المجالس النيابية والشعبية والأحزاب والصحافة، بل والقضاء بمتابعة مواقف الدولة حيال ذلك، وحملها على القيام بالتزاماتها، حيال الأفراد والشركات المعتدية على البيئة وحيال نفسها وقيام بعض الجهات التابعة لها بتلويث البيئة أو استنزافها أو تعطيلها، فهذا أحد الحقوق الأساسية للشعوب تجاه حكوماتها، طبقاً لما قرره الإسلام.

خلاصة القول إن الدولة حيال حماية البيئة والمحافظة عليها مطالبة بأن لا تمارس هي من خلال أي جهاز من أجهزتها تلوث أو تدهور البيئة، ومطالبة بمنع الأفراد من ذلك، ومطالبة بتقديم المعلومة البيئية الصحيحة لمختلف الجهات، من حيث التكلفة المترتبة، ومن حيث الأسلوب الأمثل لعدم

(١) والقرآن الكريم يقول ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ ويقول أيضا ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾

الاعتداء، حيث إن التوعية البيئية الحسنة تجعل الأفراد والجماعات في وضع أفضل لممارسة الضغط على المتسببين في إحداث التدهور البيئي، كما أن تحملهم لتكاليف التحسن البيئي يكون أكبر، ومن هنا فإن قيام الدولة بنشر التوعية البيئية السليمة بأسلوب علمي فعال يعد من مهامها الأساسية المسئولة عنها أمام اللّه وأمام المجتمع.

٢- الجماعة ومسئولية الحفاظ على البيئة:

مع التسليم بما جاء في الفقرة السابقة فإن إيكال هذه المسئولية إلى الدولة كاملة هو منهج غير فعال، فللأفراد وللمنظمات غير الحكومية دور بارز في هذا الأمر، ومهما قوي دور الدولة والمؤسسات الحكومية فإنه لن يغني عن دور الجماعة هذا ما يتفق عليه كل من الموقف الوضعي والموقف الإسلامي، لكن الموقف الوضعي لم يتمكن حتى الآن من ترجمة هذه المسئولية الجماعية ترجمة ترتكز على آلية فعالة للتنفيذ(١).

بينما إذا بحثنا في الموقف الإسلامي فإننا نعثر على العديد من العناصر الجيدة في هذا الشأن، ومن ذلك مثلاً مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو من أهم المبادئ التي يقوم عليها الإسلام. فكل المجتمع مأمور بالأمر بالمعروف، وكل المجتمع مأمور بالنهي عن المنكر، وإن تنوعت الأساليب لتحقيق ذلك، حسب موقع كل شخص، وليس القيام بذلك في مجالات المعروف وفي مجالات المنكر عملاً اختيارياً، بل هو فريضة إلزامية إذا لم يتحقق على الوجه المرضي عوقب الجميع في الآخرة وفي الدنيا، والآيات

(١) تقرير التنمية ١٩٩٢م، ص١٢٠ وما بعدها.

والأحاديث الصحيحة في ذلك أكثر من أن تحصي. قال تعالي: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنكَرِ﴾[1] وقال تعالي: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنْكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ﴾[2] وقال صلى اللّه عليه وسلم «والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله يبعث عليكم عذاباً منهن ثم تدعونه فلا يستجيب لكم». ومما هو في غير حاجة إلى بيان أن الحفاظ على البيئة بعنصريها الطبيعي والاجتماعي يقع في صلب المعروف، وأن العدوان عليها يقع في بؤرة المنكر.

ومعني ذلك أن الجميع مسئول، وأن المسئولية لا تقف عند حد التزام الشخص بل التزام غيره أيضا، فلا يكفي ألا ألوث الطريق، وإنما أن أعمل الا يلوثه غيري. وكثيرا ما يتردد على أسماعنا اليوم تشبيه الأرض بسفينة أو بقارب وانه إذا ما أحدث فيه أحد خرقاً غرق الجميع، ولست في حاجة هنا إلى التذكير بالحديث الصحيح الذي يفصح إفصاحاً كاملاً عن هذا المعني وزيادة «مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة » الحديث.

والترجمة العصرية لهذه المسئولية الجماعية والتنفيذ الفعال لهذا المبدأ يمكن أن يتم من خلال النقابات والجمعيات الأهلية والمساجد والنوادي والأحزاب واتحادات الطلاب، وغير ذلك. وبهذا تتبلور مسألة المشاركة

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١١٠.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٠٤.

الشعبية في الحفاظ على البيئة بلورة عملية تمكن بالفعل من حماية البيئة، حيث أن آثار المشكلات البيئية تعم الجميع.

وإذن فمن حق الجميع أن يشارك مشاركة فعالة وليست صورية في منع هذه المشكلات هذا حق الجماعة أمام الحكومة، وهو في الوقت ذاته واجبها أمامها وأمام الأفراد فرداً، وقبل هذا وذاك أمام الله سبحانه وتعالي، معني هذا أن من حق بل من واجب الفرد أو أي تجمع منع التلوث، حتى ولو لم يكن متضرراً بصفة مباشرة منه، وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك في فتوى ابن رشد فيمن يلوث المياه، ومما يثير العجب أن الولايات المتحدة قد سنت شيئاً مثل ذلك أو قريباً منه، فقد فوض الكونجرس في قانون الهواء النظمي لعام ١٩٩٧ المواطنين الأفراد في استصدار أوامر قضائية، وفي بعض الحالات جزاءات مالية ضد الشركات الخارجة[١]. وهذا، من غير شك عمل صائب، وليت الأمر عم فشمل مختلف التلوثات المعنوية.

٣- حدود المسئولية:

لن نكون مبالغين إن قلنا إن اهتمام الشريعة بموضوع الضرر فاق اهتمامها بالكثير من الموضوعات الأخرى، لخطورة موضوع الضرر، فهناك العديد والعديد من النصوص الشرعية القرآنية والنبوية التي تنص بوضوح وصراحة على الضرر، وهناك، أخذاً من هذه النصوص، العديد من القواعد الشرعية التي تنص هي الأخرى على منع الضرر، وعلى الحيلولة دون وقوعه، فلا ضرر ولا ضرار، والضرر يزال، والضرر لا يزال بالضرر،

(١) راجع تقرير التنمية ١٩٩٢م ص١١٥.

ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح، ويدفع الضرر الأعلى بتحمل الأدنى، ويدفع الضرر العام بتحمل الضرر الخاص.. الخ[1]، وهناك في الأخير الأحكام الشرعية الجزئية التي فصلت القول فيها تفصيلاً رائعاً كتب الفقه الإسلامي بتتبع الضر ومسالكه ومحاولاته سواء تعلق بالإنسان نفسه وإضراره بنفسه أو تعلق بغيره من بني الإنسان فرداً كان أو جماعة أو تعلق الضرر بالحيوانات أو بالجماد. وفي المجتمع الإسلامي يقوم القضاء ويقوم الحكم وتقوم السياسة على هدي من الفقه الإسلامي الذي تحمل مسئولية التعرف على الأحكام الشرعية العملية. ومن المعلوم أن الأضرار محمل اهتمام خاص من الشريعة ومن ثم من الفقه.

إن ذلك يصدق أول ما يصدق على قضايا البيئة، حيث الضرر فيها عادة هو ضرر عام، حيث لا تقف المشكلات البيئية- كما سبق أن أشرنا- عند فرد أو جماعة محدودة من الناس، بل هي عابرة الأقاليم بل والقارات، فهي فوق الحدود والحواجز المكانية، كما أنها عابرة للأزمان المقبلة فما نفعله اليوم حيال البيئة تجني ثمرته غداً وبعد غد، إن خيراً فخيراً وإن شراً فشر. ومعني ذلك أن المشكلات فوق الحدود والحواجز الزمانية، وبالتالي فهل أوغل الصور المتعلقة بالأضرار العامة.

ومعني ذلك أننا بالضرورة حيال ما يعرف بالضرر العام عند وجود تدهور بيئي طبيعي أو اجتماعي، والإسلام ينظر لتلك القضايا ذات البعد العام

---

(١) راجع في ذلك، السيوطى الأشباه والنظائر، القاهرة: مكتبة الحلبي، بدون تاريخ، ابن نجيم، الأشباه والنظائر، مكتبة الحلبة ١٩٦٨، ابن رجب القواعد في الفقه الإسلامي، القاهرة: مكتبة الخانجى، ١٩٩٣م.

نظرة بالغة الاهتمام فيجعلها من حقوق الله، ومن حدود الله. والمعروف أن حقوق الله في العرف الإسلامي هي أعلى بكثير مما هو معروف في الأنظمة الوضعية بالنظام العام، إذا لا يجوز على الإطلاق إسقاطها أو التهاون فيها، ثم إن الجميع مسئول عن المحافظة عليها، فكل فرد مطالب بعدم الاعتداء عليها ومطالب بنفس القوة بمنع اعتداء الغير عليها.

لقد عني الفقه الإسلامي عناية بموضوع الأضرار، وقدم فيها تصنيفاً في غاية من الدقة والإبداع، وعامل كل نوع المعاملة الملائمة له[1]. فمن الأضرار ما هو معفو عنه لضرورته من جهة ولأن إزالته تبطل منفعة أهم من جهة أخري، ومنها ما يزال وإن بقي المصدر، مثل من يمارس عملاً مشروعاً وليس ضاراً بذاته لكنه أثناء ذلك ألحق ضرراً بالغير، عند ذلك يزال هذا الضرر بضمان وتعويض ما أضره. ومن جميل ما صنعه الفقه الإسلامي حيال الأضرار تمييزه بين الضرر القائم "القديم المصدر" والضرر المستجد، وتقديم مواجهة تتناسب وكل نوع منهما فضرر مستحدث غير ضرر دخل على غيره.

---

(١) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

-القرافي، الذخيرة، مرجع سابق جـ٦ ص١٧٥ وما بعدها، الونشريسي، المعيار المعرب، مرجع سابق، جـ٨ ص٤٣٥ وما بعدها.

-ابن فرحون، تبصرة الحكام، المطبوع بهامش فتح العلي لمالك للشيخ عليش القاهرة: المكتبة التجارية الكبري.

-د/ عبد السلام العبادي، الملكية في الشريعة الإسلامي، وزارة الأوقاف، الكويت: جـ٣، ص٢٤١ وما بعدها

ومنها ما يزال الضرر ويزال مصدره، وذلك عندما يكون الضرر متأصلا فيه وقويا أو كان المتضرر هو العامة، عند ذلك تحسم مادة الضرر بإزالة سببها ومصدرها وتحميل المحدث له الضمان والتعويض. ولقد صاغ الفقه الحنبلي في هذا الشأن قاعدة جليلة هي "ما يفضي إلى الضرر في ثاني الحال يجب المنع منه في ابتدائه"(١). ومعني ذلك أن يكون التعامل مع الضرر قبل حدوثه بالفعل، ولا ينتظر حتى يحدث ثم يواجه. وهذا يضعنا وجها لوجه أمام تضمين مسألة البيئة في صلب الدراسات الأولية للمشروعات المختلفة، وطالما توقع فيها الضرر مستقبلا فيحتاط له من الآن، فذلك اقل تكلفة وأقل تنفيذا. كذلك ضرورة قيام موازنات دقيقة بين تكاليف التحسينات البيئية ومنافعها، أو بعبارة أخري بين تكلفة الضرر وتكلفة منعه، في ضوء الوسائل المتاحة، واتخاذ القرار الصائب في ضوء القواعد الشرعية المقررة حيال الأضرار والمنافع. وقد ظهر لنا من تتبع أقوال الفقهاء في هذا الموضوع أن أمام الحاكم المجال الفسيح لاتخاذ ما يراه من وسائل وأساليب تمنع الضرر من الحدوث وتزيل ما وقع من أضرار، والقيد الوحيد عليه في ذلك– وفي كل الشئون– هو تخير الوسيلة المثلي والأسلوب الأحسن، والذي يجمع بين قلة التكاليف وفعالية الأداء، هناك الوسائل والأساليب الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، فمن يفسد يدفع، وقد أجاز بعض العلماء فرض الضرائب لمنع الإسراف(٢) والإسراف ليس ببعيد عن موضوعنا، وهناك الأوامر الإدارية

(١) المغني جـ٤ ص٥٥٢.

(٢) انظر الغزالى شفاء الغليل، بغداد: مطبعة الارشاد، ص ٢٤٣ وما بعدها، ولا يقف الأمر حيال منع الإسراف أمام الدولة الإسلامية عند حد فرض ضريبة بل وعليها =

التي تمنع وتقطع، وهناك في النهاية العقوبات الزاجرة الرادعة مهما بلغت شدتها. كل ذلك لأن الإفساد في الأرض شره مستطير، وقد قرنه الإسلام بجريمة الحرابة، وأبشع بها من جريمة، وعقوبتها في الإسلام من أشد العقوبات: قال تعالي: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنْ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[1].

٤- التمويل:

توفير نوعية بيئية جيدة يتطلب المزيد من الأعباء والتكاليف، يستوي في ذلك إزالة الأضرار القائمة والحيلولة دون وقوع أضرار بيئية، تتجاوز المليارات محلياً وعشرات المليارات عالمياً كل عام[2].

ومهما كان حجم هذه التكاليف فالذي لا شك فيه أنها أقل من التكاليف والأضرار التي سوف تحدث إذا لم يواجه الأمر الآن، فما يتكلف اليوم مثلا مليون جنيه لو ترك بضع سنوات فإنه سيحدث مضار تتجاوز قيمتها الملايين، ثم إذا ما أريد إزالته يتكلف ذلك أيضاً الملايين. هذه هي إحدى عبر المشكلات البيئية. والأمر الذي لا شك فيه أيضا أن العديد من الدول النامية لا تمتلك حكوماتها الأموال الكافية لإيجاد بيئة مقبولة، ناهيك عن أن تكون حسنة

=ان تتخذ من التشريعات والسياسات والاجراءات ما يحول دون ذلك، وقد مارست الدولة في عهد عمر ذلك الحق أو تلك المسئولية في ضوء واقعها.

(١) سورة المائدة: الآية ٣٣

(٢) لمعرفة موسعة يراجع تقرير التنمية ١٩٩٢، ص٢٠٦ وما بعدها.

وجيدة، فالإيرادات العامة محدودة وجوانب النفقات العامة متزايدة متضخمة، بحق وبغير حق. كيف نواجه هذه المعضلة في ضوء الإسلام؟.

بداية من الملاحظ أن شطراً كبيراً من هذه التكاليف تدر على المجتمع عائداً ومنفعة عامة شأنها شأن بقية النفقات العامة في ميزانية الدولة، والمعروف شرعاً أن كل ما يحقق مصلحة عامة فتمويله من بيت المال، لأنه، بلغة فنية يعد سلعة عامة، وتوفيرها مسئولية الدول، فإن عجزت الدولة مولتها الجماعة، كل حسب وسعه وفي مثل هذه القضايا البيئية وجدنا الحكم الشرعي لا يعفي أحداً من الإسهام في إنجازها حسبما يمتلك من مال وطاقة وجهد[1]. ومن جهة أخري فإن منع إحداث الضرر من البداية يقلل إلى حد كبير من التكاليف البيئية، وقد رأينا الشريعة تأمر بذلك أمرا صريحا، حيال التلوث وحيال الاستنزاف وحيال التعطيل، ثم إن الزكاة تنصرف أساسا إلى علاج مشكلات الفقر، وهي في صلب علاج البيئة، كذلك نجد النفقات التبرعية وقد رغب الإسلام بقوة فيها، خاصة إذا ما انصرفت إلى المصالح العامة وإزالة المفاسد العامة، وهنا يلعب الوقف كما لعب من قبل دورا أساسيا.ويمكن للدولة أن تفرض من الضرائب ومن الرسوم ما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد ويباعد بينها وبين الإسراف وسوء الاستخدام، وحصيلة ذلك تستخدم في تمويل صندوق البيئة، ثم إنه في ضوء بذل الفضل وإنفاق العفو اللذين أمرت بهما الشريعة فإن روافد التمويل تتزايد، فغالبا ما نجد العفو والفضل متاحين

(١) ابن عابدين، حاشية بن عابدين مرجع سابق جـ٦، ص٤٤١.

في صور مختلفة[1]، حتى ولو بالتطوع بالعمل الجثمانى أو العمل الفكري. وما المانع من تنظيم هذه العملية من قبل الجمعيات والنوادي والنقابات وغير ذلك؟ كذلك فإن من يفسد يتحمل التعويض عما أفسده، ومعني ذلك تخفيف الأعباء من جهة وتوفير رافد للتمويل من جهة أخري.

٥- إدخال البعد الدولي في صلب الموضوع:

من أعظم مفاخر الإسلام أنه دين للعالم كله وشريعة للبشرية جمعاء، ليس بمعني قهر العالم كله على اعتناقه والدخول فيه "لا إكراه في الدين"، ولكن بمعني أن أحكامه وتشريعاته تصلح الدنيا كلها بما فيها من مسلمين. ونزيد الأمر وضوحاً، إن الإسلام حرم الظلم، حتى مع غير المسلم ومع غير المواطن، والإسلام حرم إتلاف الأموال وتدميرها وتلويثها حتى ما كانت لغير المسلمين، والإسلام حرم التلوث الأخلاقي حتى مع غير المسلمين وخارج حدود الوطن، فلا يجوز للمسلم أن يمارس الفواحش ويمارس الفساد حتى في داخل البلاد غير الإسلامية، بل إنه في حالات الحروب رفض الإسلام تدمير بيئة العدو من زروع وحيوانات، والمفارقة في ذلك وفي غيره اليوم مذهلة إذا ما قارنا ذلك بما تفعله الدول في الحروب من تدميرات بيئية وبشرية مروعة، معني ذلك كله أن المسلمين مطالبون بمنع أي اعتداءات بيئية عالمية. ومن جهة أخري فإن الإسلام يأمرنا أمراً جازماً بعدم تمكين الغير من إفساد بيئتنا، تلويثا وتدميراً، فإذا كانت الدول الأجنبية أو بعض شركاتها ترتكب جرائم

---

(١) لمعرفة موسعة ببذل الفضل وانفاق العفو يراجع د/ يوسف إبراهيم، انفاق العفو في الإسلام بين النظرية والتطبيق، الدوحة كتاب الأمة وزارة الأوقاف رقم (٣٦) ١٩٩٣م.

بيئية في حق بعض الدول الأخرى فإنه باسم الإسلام تكون الدولة المسلمة قد ارتكبت جريمة أكبر في حق بعض الدول الأخرى فإنه باسم الإسلام تكون الدولة المسلمة قد ارتكبت جريمة أكبر بتمكينها هذه الدولة أو الشركة من ممارسة هذا الاعتداء، ثم إن التطبيق الصحيح لهذه الآية الكريمة ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[1].

يجد مجالاته الرحبة في الميدان الاقتصادي والميدان السياسي على المستوي الدولي، الأمر الذي يوفر الكثير من مقومات حماية البيئة. لقد منع الإسلام أن يصدر المسلم أو يستورد السلع والخدمات الضارة، ولا شك أن الضرر البيئي يمكن أن تكون له رقعة متسعة في ذلك.

ثم إن الإسلام نظر للمسلمين على أنهم أمة واحدة يرد أقصاها على أقصاها، وأنه مهما كانت هناك اليوم من دول ودويلات إسلامية فإن ذلك لا يجوز أن يتعارض والأمة الإسلامية الواحدة، ونحن نعلم أن المشكلات البيئية قد تكون فوق طاقة دولة بمفردها، فإذا ما تعاونت مع دولة أخري قلت حدة المشكلات، وقويت قدرات الدولة على مواجهتها، فإذا ما شاع التعاون فإن الفعالية تتزايد بدرجة ملحوظة. خذ مثلاً مشكلات الفقر والانفجار السكاني وتعطل المزيد والمزيد من الموارد بل وإهدارها وضياعها إن ذلك كله تكون مواجهته أيسر وأكفأ في ظل تعاون إسلامي فعال، وهذا ما أمر به الإسلام. ومعني ذلك أن قيام تكتل اقتصادي إسلامي لا يحقق فحسب إنجاز التنمية في العالم الإسلامي، بل يحقق معها الحفاظ على البيئة.

---

(١) سورة المائدة : الآية ٢.

التوازن البيئي رؤية إسلامية

الأستاذ/ محمد يونس(*)

تمهيد:

إذا كانت تعريفات علماء الغرب للبيئة تشير إلى أنها الوسط أو المجال الذي يعيش فيه الإنسان، بما يضم من ظاهرات طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها، فإن المفهوم الإسلامي للبيئة أكثر عمقا من ذلك حيث يربط البيئة بمجمل المنظومة الإيمانية للمسلم، فالمسلم يؤمن بإله واحد خالق الكون ومنزل القرآن الكريم.

ويحفل القرآن والسنة النبوية بالعديد من النصوص التي توضح بجلاء علاقة الإنسان بالبيئة التي يعيش فيه.

هذه النصوص توضح أن الله تعالي قد خلق الكون بما فيه وما فيه من كائنات ومكونات وسخرها الله تعالي لكي يعمر الأرض ويعبد الله، وانزل تعالي للإنسان الرسل هادية ومبشرة وحاملة لمنهج الله تعالي في الحياة، وجاء الإسلام ليختم رسالات السماء إلى الأرض فتضمن المنهج والميزان الذي يحكم العلاقة فيما بين الناس من ناحية، وبين الإنسان البيئة من ناحية أخري.

وهذه العلاقة بين الإنسان والبيئة تقوم في المنظور الإسلامي على أساسين:

الأول: التسخير: أي تسخير الله تعالي لمكونات البيئة لكي تساعد الإنسان على أداء رسالته في تعمير الأرض فيقول تعالي: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ

(*) الصحفى بالأهرام

السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الأَنْهَارَ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾[1] ويقول: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[2] ويقول: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ﴾[3].

والثاني: الوسطية وهذه الوسطية ترتبط بالتسخير:

لكي يستفيد الإنسان من تسخير مكونات البيئة بأسلوب معتدل وبمنهج الوسطية التي تميز به الإسلام عن سائر الأديان الأخري، وينبع هذا الاعتدال من حقيقة موقع الإنسان في الكون، فالإنسان في المنظور الإسلامي: "سيد في الكون" وليس "سيد الكون" كما يري الفكر الغربي، ومن ثم فإن حركة الإنسان وسلوكه تجاه مكونات البيئة تحددها جملة التعاليم والمبادئ والقيم التي جاء بها القرآن الكريم ووردت في السنة النبوية، كما ترتبط بالمعالم الأساسية للمنهج الإسلامي في الحياة والكون والسمة الأساسية لهذا المنهج هي الوسطية فهذه السمة تميز المنهج الإسلامي عن مناهج المذاهب والفلسفات والشرائع الأخرى، وقد انطبعت الحضارة الإسلامية بهذه السمة في كل القيم والمثل

(١) سورة إبراهيم: الآيات ٣٢-٣٣

(٢) سورة النحل: الآية ١٤.

(٣) سورة لقمان: الآية ٢٠.

والمعايير والأصول والمعالم والجزئيات وهي تمثل الفطرة الإنسانية في بساطتها وبداهتها وعمقها وصدق تعبيرها عن فطرة الله التي فطر الناس عليها حيث يقول تعالي: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[1].

وهذه الوسطية الجامعة تميز المنهج الإسلامي في معالجته لمختلف دوائر العلاقات التي تسود دنيا الناس محل العلاقات فيها بين الفكر والمادة، والجبر والاختيار، والدين وبهذه الوسطية لم يقع الفكر الإسلامي في الثنائية التي شهدتها ولا تزال تشهدها الحضارة الغربية بين الروح والجسد، والدنيا والآخرة، والذات والموضوع، والعقل والنقل، والدين والعلم[2] وهذه التي تحكم أو ينبغي أن تحكم علاقة الإنسان بالبيئة.

ومن ثم فإن مفهوم البيئة في المنظور الإسلامي يعني أكثر من مجرد سرد لمكونات البيئة أو النظام البيئي، فهو يربط هذه المكونات بالنفس البشرية، لأن شريعة الإسلام لا تقف بالإنسان عند حدود الماديات وشكلها وإنما تجعلها وسيلة لبلوغ الهدف الأسمى وهو تزكية النفس وتطهيرها وإعادة صياغتها على نحو خال من العقد والانفصامات، وهو ما تنفرد به الحنيفية السمحاء عما سواها من شرائع البشر وقوانينهم الوضعية التي إن سيطرت

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٤٣

(٢) د. محمد عمارة: "معالم المنهج الإسلامي" القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١م، ص٧٧–٨٠.

حيناً على الجوارح، فلا سلطان لها البته على الجوانح[1]، يقول تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾[2].

وتشكل البيئة في الرؤية الإسلامية كياناً حياً، فليس الأرض مجرد جرم يطؤه الناس بأقدامهم، ويفعلون على ظهرها ما يشاءون وليس الجبال مجرد كيانات هامدة وإنما هي كيانات حية لها حس وإنفعال خاص[3] حيث يقول تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾[4] ويقول: ﴿وَتَرَى الأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾[5] ويقول: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾[6].

ويقول المصطفى ﷺ: «لا يسمع صوت المؤذن جن ولا إنس ولا حجر ولا مدر ولا شئ إلا شهد له يوم القيامة»[7]

---

(١) عبد الحكم عبد اللطيف الصعيدي: البيئة في الفكر الإنساني والواقع الإيماني" القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، د. ت، ص١٠٣.

(٢) سورة الشمس: ٩–١٠.

(٣) د. عبد الحكم عبد اللطيف الصعيدي، مرجع سابق، ص١٠٤.

(٤) سورة الاسراء: الآية ٤٤

(٥) سورة الحج: الآية ٥

(٦) سورة الأنبياء: الآية ٧٩.

(٧) رواه ابن ماجه ومالك في الموطأ.

ويعكس التصور الإسلامي نظرة عميقة لمفهوم البيئة، فقد طالب الإسلام الإنسان بأن يتعامل مع البيئة من منطلق أنه ملكية عامة يجب المحافظة عليه حتى يستمر الوجود، حيث يقول تعالي: ﴿وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾(١).

كما أن نظرة الإسلام للبيئة لم تقتصر على البعد المكاني لها وإنما شملت أيضا البعد الزماني: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾(٢).

وقد طالب الإسلام المسلم أن يستثمر عمره باعتباره بعدا زمنيا هاما في تعامله مع الأنظمة البيئية من منطلق انها نعمة كبري للإنسان ودعاه إلى النظر في مكونات البيئة من منطلق أنها نعمة كبري للإنسان والتأمل في مخلوقات الله(٣) وجعل ذلك دليل على الإيمان ﴿قُلِ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لا يُؤْمِنُونَ﴾(٤).

ويحفل القرآن الكريم بالكثير من الآيات التي تؤكد على أن الله هو وحده خالق البيئة ومنظمها، وهو الذي وضع النواميس التي تكفل حفظها. ومنها قوله تعالي ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٨٥

(٢) سورة العنكبوت: الآية ٢٠

(٣) د. محمد عبد القادر الفقي: "البيئة مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث"، القاهرة: ابن سينا، ب.ت،ص ١١٩.

(٤) سورة يونس: الآية ١٠١

فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[1].

وقوله ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ﴾ وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴿تَبْصِرَةً وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ﴾وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ﴾رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ﴾[2].

وقوله: ﴿وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ﴾ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ﴾[3].

فكل ما خلقه الله قد خلقه بمقادير محددة وصفات معينة بحيث تكفل لها القدرة على توفير سبل الحياة الملائمة للإنسان وغيره من الكائنات الحية الأخري التي تشاركه الحياة على الأرض، والقرآن الكريم يلخص هذه الحكمة بقوله تعالي: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[4].

وهو تعالي يعلم أن هذا القدر هو الذي يكفل لأي مكون أو عنصر من عناصر البيئة أن يؤدي دوره المحدد والمرسوم له في صنع الحياة في توافقيه

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢

(٢) سورة ق: الآيات ٦-١١

(٣) سورة الحجر: الآيات ١٩-٢٢.

(٤) سورة القمر: الآية ٤٩

أنسجامية غاية في الدقة فخضع كل ما في الكون لدورة حيوية رسمها الخالق العظيم تتسم بالدقة والاتزان، وتجري الحياة في هذا الكون بصفة مستمرة خلال سلسلة من عمليات التولد والموت والتحول، فالحيوانات حين تموت، تتحل أجسادها إلى التراب، وتقوم النباتات باستخلاص المواد الغذائية من التراب لتحولها إلى أوراق وثمار وبذور يعتمد عليها الإنسان والطير والحيوان في غذائه، وتستمر عملية الموت والتحول والحياة وفقاً لما قدره الخالق عز وجل[1].

وفي الورقات التالية نحاول أن نتعرف على التوازن البيئي في رقابة إسلامية تنطلق من آيات القرآن الكريم وأحاديث سيد المرسلين وتربط ذلك بالواقع البيئي المعاصر.

(١) د. محمد عبد القادر الفقي، مرجع سابق، ص٢٠-٢١.

التوازن البيئي.. رؤية إسلامية

شاءت إرادة الله تعالي أن تجعل الأرض مستقراً للإنسان الذي اتخذه الخالق خليفة له وقد خلق الله تعالي البيئة الطبيعية على صورة متوازنة تجعل الحياة تسير وفق قوانين ونواميس إلهية تكفل استمرارها من خلال مجموعة من التوافقات والتنظيمات الرائعة والتي يطلق عليها العلماء التوازن البيئي الطبيعي، وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا التوازن في العديد من الآيات ومنها قوله تعالي: ﴿وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ﴾[1].

ولكن تدخل الإنسان بجموحه وطموحه الزائد قد أدي إلى الإخلال بهذا التوازن ونجم عن ذلك مشكلات بيئة عديدة.

ونعرض فيما يلي: لفلسفة التوازن البيئي من المنظور الإسلامي والمشكلات التي نتجت عن التدخل الإنساني غير الراشد في هذا التوازن.

لاشك أن البيئة وحدها متوازنة ومتكاملة إذ تشترك في هذا التكامل جميع عناصرها الطبيعية والحيوية وهذا التكامل يقوم على ما بين هذه العناصر من ترابط وتلازم بلغ حد التعقيد فليست حياة الأحياء في بيئاتها مجرد وجود كائنات حية يعيش بعضها مجاوراً لبعض في بيئة واحدة وإنما هي مزيج من العلاقات التي تربط الكائنات الحية بعضها ببعض من جهة، كما تربط هذه الكائنات بعوامل البيئة من جهة أخري.

---

(١) سورة الحجر: الآية ١٩.

ويؤدي ذلك إلى سير عجلة الحياة من خلال ما هو معروف بالسلاسل البيولوجية الشهيرة، مثل سلاسل كل من الكربون والنتروجين والأكسجين والأيدروجين، فالنباتات الخضراء تستخدم ثاني أكسيد الكربون في تغذيتها لإنتاج العديد من المركبات التي يستخدمها الإنسان والحيوان في سد متطلباته الحياتية وفي نفس الوقت تقوم تلك النباتات بإنتاج الأوكسجين فهي بمثابة رئات كونية عملاقة كما أنها تقوم بتحويل النيتروجين غير العضوي إلى بروتينات تستخدم كمواد غذائية أساسية، أما الحيوانات فتعتمد بدورها على الطعام الذي تنتجه النباتات بصورة أساسية، فضلاً عما تقوم به من دور مهم في تجديد المواد غير العضوية مثل ثاني أكسيد الكربون والنترات والفوسفات اللازمة لدعم الحياة الذاتية وإعالتها(١).

كما أن الملايين من الكائنات الحية الدقيقة التي تقطن التربة أو المياه العذبة وهذا القدر الهائل من التفاعلات الحيوية يعمل في تآزر على دفع عجلة الحياة في المحيط الحيوي بصورة متزنة ودقيقة، وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾(٢) ويقول ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾(٣). ويقول أيضا: ﴿وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ﴾(٤).

والحقيقة أن الإنسان هو المسئول مباشرة عن الإخلال بالتوازن البيئي خاصة في العصر الحديث حيث استخدام منجزات الثورة العلمية في إحداث

---

(١) د. عبد الحكم عبد اللطيف الصعيدى: البيئة في الفكر الإنساني والواقع الإيمائي "القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٤، ص٥٠-٥١.

(٢) سورة القمر: الآية ٤٩

(٣) سورة الطلاق: الآية ٣

(٤) سورة الحجر : الآية ١٩.

هذا الإخلال بالتوازن البيئي الرباني، فقد جاء هذا الإخلال عبر أنماط الإنتاج وأيضا من خلال أنماط الاستهلاك لدي الإنسان المعاصر.

فيما يتعلق بأنماط الإنتاج في العصر الحديث، نجد أن الدولة الغنية أو الصناعية تسعي بنهم إلى استهلاك كميات متزايدة من المواد الخام ومواد الطاقة التي تنتج عالميا فالوقود الحفري مثل الفحم الحجري، وكذلك البترول والغاز الطبيعي، كلها مصادر للطاقة غير متجددة والعجيب حجم الوقود المستخرج من هذه المصادر قد تضاعف إلى نحو مرة في هذا القرن مقارنا بالقرن الماضي، وأن الدول الصناعية تستخدم معظم الإنتاج العالمي من المعادن والوقود الحفري (ثلثي هذه المواد) بالرغم من أن تعدادها السكاني لا يتجاوز ثلث سكان العالم، ومن هذا الإحصاء الوجيز ندرك فداحة هذه المشكلة ونتصور آثارها الضارة على البيئة بشتي صورها، وما تدل عليه من جشع وإسراف.

أما الدول الفقيرة أو النامية فإنها تعمل على إجهاد البيئة بطرق مختلفة حيث يؤدي اعتمادها على الزراعة في التصدير، فضلاً عن سد حاجاتها الاستهلاكية- إلى استنزاف التربة وإجهاد البيئة عن طريق القطع الجائر للغابات، وإنهاك ماشية المرعي، والصيد الجائر للحيوانات البرية والبحرية والتلوث الذي أدي إلى القضاء على كثير من أنماط الحياة البرية في العديد من دول العالم- ففي أوربا وحدها أصاب تلوث البيئة مليون هكتار بالضرر تمثل ٣٥٪ من إجمالي مناطق الغابات بهذه القارة[١].

(١) سينياشي: "حماية الحياة على الأرض" ترجمة أنور عبد الواحد، القاهرة، الدار الدولية للنشر، ص٣.

أما من حيث أنماط الاستهلاك، فنجد تزايد رهيب في أنماط الاستهلاك وتزداد تلك الحقيقة وضوحاً في أذهاننا إذا علمنا أن العالم كان لا ينتج إلا نحو ٢٠٪ من السلع التي ينتجها اليوم قبل عام ١٩٥٠م، كما كان العالم لا يستهلك إلا نحو ٣٥٪ من المعادن التي يستغلها اليوم، وفي كل هذه دلالات واضحة على أن البيئة وعناصرها المختلفة، براً وبحراً وجواً، وقد ساهم في توزيع هذه الهوة ما كان يعانيه المجتمع البشري من الاحلاف والتكتلات والحروب الساخنة والباردة التي سادت بقاع العالم بأسره(١).

وتتعدد ملامح الإخلال بالتوازن البيئي بسبب التدخل غير الراشد للإنسان، ففي مجال الزراعة حدث تدمير خطير، ويكفي أن نذكر أنه خلال الفترة ما بين ١٩٧١م حيث انعقدت قمة استوكهولم للبيئة بالسويد وحتى عام ١٩٩٢ حيث انعقدت قمة "ريو دي جنيرو" في البرازيل أعلنت الأمم المتحدة أنه تم قطع ٤٩٤ مليون فدان من الأشجار، وأن التصحر قد نجح في التهام ٢٩٧ مليون فدان أخري، وأن عشرات الألوف من الحيوانات والنباتات قد انقرضت، ولم يعد لها وجود في دنيا الناس، كما ارتفعت نسبة ثاني أكسيد الكربون بمقدار ٢٥٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٢م أي أن معدل قطع الغابات قد بلغ ٢٥ مليون فدان سنويا كما بلغ معدل التصحر ١٥ مليون فدان سنويا. ومن الأمثلة الصارخة أيضاً مجزرة الغابات الاستوائية في "الامازون بالبرازيل" وغابات "لاكنون" المكسيكية المطيرة.

أما في المجال الصناعي، فقد أدت الثورة الصناعية إلى إنتاج العديد من

---

(١) د. عبد الحكم عبد اللطيف الصعيدى، مرجع سابق، ص٥٢–٥٣.

المركبات والمواد الكيماوية، التي تستخدم في شتي الأغراض، ومن بينها تلك المواد الطبيعية العلاجية والوقائية، وقد أغرت هذه المواد الإنسان فاستخدمها في مكافحة الآفات التي تظهر في بيئته، وتناصبه العداء، ولقد كانت مادة كبريتات النحاس أولي هذه المواد استخداماً في مكافحة آفات الكروم، كما احتل مركب د.د.ت. شهرة واسعة في هذا المجال، كما استخدمت مشتقات كل من الزرنيخ والفلور في المكافحة، وليت الأمر اقتصر على هذا ولكن الأكثر من ذلك هو أن الدول الصناعية الكبري قد حشدت في ترسانتها الحربية كميات هائلة من المواد الضارة بصحة الإنسان والملوثة للبيئة، كما أصبحت الأقمار الصناعية والمكوكات الفضائية تجوب الغلاف الجوي ليل نهار فمزقت هذا الغلاف وصاحب ذلك نفايات وعوادم تكتظ بها البيئة فضلاً عن عوادم السيارات ومخلفات المصانع(١).

ويتعرض أكثر من بليون شخص في العالم للتلوث غير المقبول بثاني أكسيد الكبريت بسبب الصناعات الثقيلة وارتفاع عدد السيارات خارج البلاد الصناعية من ٢٢ مليون سيارة عام ١٩٧٠ إلى ١٠٩ ملايين سيارة عام ١٩٩١م(٢).

وهذا أثر الإخلال بتوازن البيئة قد أدي إلى العديد من المشكلات البيئية، ومن أبرزها:

---

(١) المرجع السابق، ص٥٣-٥٤.

(2) **Robert W.Halhn and ard A.May: "The Behavior of the Allowance Market; Theary and Evidenc" Electricity Journal, March 1994.P8.**

أولاً: تدهور إنتاجية الأراضي الزراعية وتصحر مساحات شاسعة من أراضي المعمورة:

فتشير الإحصاءات إلى أن ٢١ مليونا هكتار من الأراضي الزراعية قد أصبحت غير صالحة للزراعة وتقدر الخسائر بسبب التصحر بنحو ٢٦ ألف مليون دولار سنوياً.

ويقدر معدل زحف الصحراء في السودان على سبيل المثال بنحو ١٠ كيلو مترات سنويا كما يقدر معدل انخفاض الغابات في المغرب بنحو ٣٠ ألف هكتار في الفترة من ١٩٤٠م إلى ١٩٨١م. وقد بلغ معدل تدمير الغابات في العالم فدانا واحداً في كل ثانية، كما بلغ عدد السكان المتضررين من التصحر ١٣٥ مليون نسمة طبق إحصاء عام ١٩٨٤م.

ثانياً: ارتفاع درجة حرارة الأرض:

لقد أدي الاستهلاك الهائل والمذهل لملايين الأطنان من الوقود يومياً في المجتمعات الصناعية إلى تصاعد ملايين الأطنان من غازات ثاني أكسيد الكربون والميثان وغيرها من الملوثات، مما يؤدي إلى رفع درجة حرارة الأرض بمرور الوقت، وقد حذر العالم الأمريكي (جيمس هانسن) مدير معهد (جودارد) لدراسة الفضاء من خطر ارتفاع درجة حرارة الأرض.

ولهذا الارتفاع في درجات الحرارة تأثيرات خطيرة على مستوي سطح مياه البحر، حيث يترتب عليه إزالة الجليد في المناطق القطبية ويترتب عليه ارتفاع مستوي سطح مياه البحر مما يهدد بغرق ١٢٠ مدينة ساحلية.

ثالثاً: هطول الأمطار الحمضية التي تنزل أثاراً مدمرة على النبات والأراضي الزراعية

رابعاً: تأكل طبقة الأوزون وما يترتب عليه من مشاكل في المناخ وتأثير ضار لأشعة الشمس على الإنسان[1].

وتعود هذه المشاكل البيئية إلى عوامل أشار إليها القرآن وحذر منها في العديد من الآيات أول هذه العوامل الطموح الزائد والتطلع غير المحدود للإنسان في حب التملك حيث يقول تعالي:

﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ﴾[2].

ويقول رسول الله ﷺ: «ولو كان لابن ادم واديان من مال لابتغي إليهما ثالثا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب»[3]

فقد رأينا اندفاع المجتمعات البشرية على اختلافها، صناعية أو زراعية غنية كانت أو فقيرة، وراء تملك تلك الثروات مستخدمة في سبيل تحقيق هذا الهدف كل طاقاتها وإمكاناتها، مما ترتب عليه المشكلات التي أشرنا إليها فضلاً عن تلوث البيئة في البر والبحر والجو.

وثاني هذه العوامل هي الإسراف والنهم في إشباع الرغبات بصورة

---

(١) د. عبد الحكم عبد اللطيف الصعيدى، مرجع سابق، ص٥٧-٦٦.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٤

(٣) رواه أنس وابن عباس.

عنيفة بلغت حد السفه، ونستطيع أن ندرك مغبة هذا الإسراف إذا ما لاحظنا بدقة ذلك الاندفاع المحموم الذي تقوم به شركات تصنيع الأغذية، حيث تعمد إلى ترويجها بكل سبيل وفي أي مكان رغبة في الوصول بالمبيعات إلى حدودها القصوى، والدول الصغيرة والكبيرة الغنية والفقيرة في هذا الخطب سواء ناهيك عن تكاليف الدعاية والإعلان حتى لأتفه السلع[1].

وقد أشار تقرير صادر عن الأمم المتحدة إلى أن مستوي الاستهلاك ومعدلاته الحالية في العالم إذا استمر على ما هو فيه فإن المصادر الطبيعية في الأرض ستنضب في مدة لا تتجاوز عشرين عاماً، كما يري واضعوا التقرير أن الأرض يمكن أن تلبي حاجات البشر بشرط البعد عن الإسراف، كما أن المحافظة على موارد الثروة تقع على كاهل الحكومات.

أما مشاكل الإسراف ومظاهر التبذير فلا يمكن حصرها في إنسان هذا العصر وهنا يبرز موقف الإسلام الثابت من هذه القضية والتي يلخصه قوله تعالي ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾[2] وقوله صلي الله عليه وسلم: "ما ملأ آدمي وعاء شرا من بطنه"[3]

وهنا أيضاً تتجلى حكمة المنهج الإسلامي الذي يقوم على الوسطية ويدعو إلى الاعتدال في الإنفاق والاستهلاك ، وهو ما عبرت عنه العديد من الآيات القرآنية، ومنها قوله تعالي:

---

(١) د. عبد الحكم عبد اللطيف الصعيدى، مرجع سابق، ٧٢-٧٤.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٢٧.

(٣) رواه الترمذى.

﴿يَابَنِي ءَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾(١).

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾(٢) وقوله: ﴿وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾(٣).

ويعني التطبيق العملي لهذه النصوص في ميدان البيئة– الحفاظ على التوازن البيئي، فلا شك أن السلوك المعتدل في تعامل الإنسان مع بيئته يعطي الفرصة لعناصر البيئة لكي تتجدد ذاتيا ولكي تمتص التلوث الناتج عن هذا التعامل أو التفاعل فيما بين الإنسان والبيئة، وهو ما يسمي بإعالة الحياة.

وسائل حفظ التوازن البيئي في المنظور الإسلامي:

ويتدرج الإسلام في دعوته إلى الحفاظ على التوازن البيئي في مستويات ثلاثة هي:

١– الأمر بالاعتدال والوسطية في سلوك الإنسان: ﴿وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾(٤).

٢– النهي عن الإسراف والتبزير: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾(٥).

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٣١.
(٢) سورة الفرقان : الآية ٦٧.
(٣) سورة الإسراء: ٢٩.
(٤) سورة الإسراء: الآية ٢٩
(٥) سورة الأعراف: الآية ٣١

٣- النهي عن الإفساد في الأرض: ﴿وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾(١).

وعند تطبيق هذه المستويات الثلاثة في مجال تلوث البيئة، نجد أنها تقابل وتواجه درجات التلوث الثلاثة التي ذكرها علماء البيئة وذلك على النحو التالي:

أ-**التلوث المقبول:** وهو الناتج عن تفاعلات مكونات البيئة في حالة اعتدال تعامل الإنسان مع بيئته، فإذا تحلي الإنسان بالوسطية والاعتدال في سلوكه تجاه البيئة وهو ما يدعوا إليه الإسلام- فإن التأثير الناتج عن هذا التعامل الراشد لا يتجاوز حد التلوث المقبول.

ب-**التلوث الخطر:** وتصل البيئة إلى هذه الدرجة من التلوث عندما يصل الإنسان في تعامله مع مكونات بيئته إلى حد الإسراف والتبذير وهو الحد الذي ينهي عنه الإسلام كما أوضحت الآيات القرآنية المذكورة.

جـ- **التلوث الخطر:** وتحدث هذه الدرجة من التلوث عندما يصل الإنسان في تعامله مع بيئته إلى حد الإفساد. وهنا نجد القرآن الكريم ينهي عن الإفساد في الأرض على النحو الذي أشرنا إليها.

ومن ثم فإن الاعتدال الذي يدعو إليه الإسلام ينسجم مع التوازن البيئي ويحافظ عليه، ولكن عندما يخالف الإنسان التعاليم التي جاء بها الدين والنهي عن الإسراف والنهي عن الإفساد" يحدث الخلل والتلوث في البيئة.

لذلك فإن القرآن الكريم يحمل الإنسان مسئولية الإخلال بهذا التوازن

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٥٦

والذي ينتج عن تلوث البيئة. يذكر القرآن الكريم هذا المعني صراحة ويحمل الإنسان المسئولية المباشرة في إحداث هذا التلوث البيئي.

حيث يقول الله تعالي: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[1] فقد تنبأ القرآن الكريم في هذه الآية بظهور الفساد وهو هنا التلوث بكل ما تحمل الكلمة من معان وامتداد هذا الفساد أو التلوث يشمل البر والبحر وكلمة البحر في هذه الآية تشمل بحار الماء والهواء والفضاء فالعبرة بعموم اللفظ ينص القرآن الكريم في هذه الآية على أن مرجع الفساد هو ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ فالقرآن يحمل الإنسان المسئولية الكاملة في قضية تلويث البيئة وإفسادها. ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ تعني: بما وصلت إليه أيديهم من تكنولوجيا شملت كل وسائل الحياة واقترنت بتلوث بيئي خطير كما في استخدام الوقود من فحم وبترول واستخدام المبيدات الحشرية وإلقاء المخلفات السامة في الأنهار والبحار، وغير ذلك من صور التلوث التي تمثل أبشع ألوان الفساد التي تهلك الزرع والنسل، كما توقع القرآن الكريم إن الإنسان سوف يقوم بهذا الإفساد في قوله تعالي:

﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾[2].

وقد حرم الله الفساد في الأرض بعد إصلاحها في قوله تعالي: ﴿وَلا

---

(١) سورة الروم: الآية ٤١

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٠٥

تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[1].

أما وقد ظهر الفساد وعمت كوارثه فلعل الناس يرجعون عن فسادهم وإفسادهم حتى يرفع الله عنهم العذاب والله سبحانه يعدهم بالجزاء في الدنيا والآخرة ﴿وَابْتَغِ فِيمَا ءَاتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾[2].

ويشير الدكتور منصور حسب النبي إلى أن الفساد الذي تحدث عنه القرآن وإن كان يتجلى في تلوث البيئة، فإنه يظهر أيضاً في صور أخري مثل الفساد الاقتصادي الذي يتمثل في المعاملات المالية المحرمة والفساد الأخلاقي كالإباحية والشذوذ.. إلخ. ويوضح أن الآية القرآنية التي تحمل الإنسان مسئولية هذا الفساد تشير أيضاً إلى الآثار الضارة لهذا التلوث على الإنسان نفسه ﴿لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾.

فيقول: لقد أذاق الله تعالي البشرية نتائج التلوث خلال الأعوام الأخيرة وقد تمثل ذلك في ظهور أمراض جديدة في الإنسان والحيوان كالإيدز في الإنسان وجنون البقر في الحيوان، والأول ينشأ من الزنا وخلط الأنساب والثاني من خلط علف الحيوان بمكونات حيوانية[3].

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٥٦

(٢) سورة القصص: الآية ٧٧

(٣) مقابلة مع الدكتور منصور حسب النبي سكرتير جمعية الإعجاز العلمي للقرآن والسنة النبوية، منشور في جريدة الخليج ١٩٩٦/١/١٥م.

فضلا عن ظهور التلوث بالإشعاع الذري المؤدي لهلاك الحياة كما في حوادث انفجار القنابل الذرية والمفاعلات النووية بجرعات قاتلة ويسبب سرطان الدم، واضطراب الدورة الدموية، وسقوط الشعر، وتلويث الماء والطعام بالإشعاع الذي يؤثر على صحة الإنسان وأجياله المقبلة، كما أن دفن النفايات النووية في البر تحدث أثاراً مدمرة والبحث والآثار المدمرة لذلك في المستقبل.

يضاف إلى ذلك التلوث بالمعادن الثقيلة وأخطرها الزئبق والرصاص والكاديوم والتي توجد في عوادم المصانع التي تصب في الأنهار والبحار والهواء وينتج عن مركباتهم تشوهات الأجنة في الأرحام والتخلف العقلي عند الأطفال والتسمم والموت وأمراض الفشل الكلوي والعقم والالتهاب الرئوي[1].

وهكذا تعددت مظاهر التلوث اليوم ومجالاته، فقد أمتد إلى الهواء والماء والتربة والغذاء فضلا عن التلوث الصوتي "الضوضاء" ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[2].

ومن ثم فإن هذا التلوث هو عقاب للإنسان لأنه أخل بالتوازن البيئي الذي جعله الله صفة أساسية للأرض ومكونات البيئة عليها.

ويعرض الدكتور منصور حسب النبي نموذجاً يوضح مسئولية الإنسان في الإخلال بالتوازن البيئي في مجال جو الأرض الهواء فيقول: قد استقر جور الأرض منذ مليار سنة على ما هو عليه من هواء يتكون من مجموعة من الغازات بنسب ثابتة ومعظمها من النيتروجين والأكسجين ونسب ضئيلة

(١) المرجع السابق.
(٢) سورة الروم: الآية ٤١

من الغازات الأخرى مثل ثاني أكسيد الكربون.

وإذا حدث أي خلل في هذه التركيبة الطبيعية يحدث تلوث في الهواء. فعلى سبيل المثال يعتبر غاز ثاني أكسيد الكربون من أخطر ملوثات الهواء ينتج عن احتراق أي مادة عضوية في الهواء ولا يختلف في ذلك الخشب أو الفحم أو الورق أو زيت البترول ونظراً لأن هذا الغاز من المكونات الطبيعية للهواء لنه يتصاعد مع ثورات البراكين فإننا رغم هذا لا نشعر بوجوده ولا يخنقا طالما كانت نسبته في اطار التوازن الإلهي الطبيعي القائم بين الهواء والماء والمكونات الحية فهناك نسبة كبيرة من هذا الغاز تذوب في مياه البحار، كما أن النباتات تبني أعوادها وموادها العضوية من هذا الغاز في عملية التمثيل الضوئي الكلورفيللي. ولقد أخل التقدم العلمي بهذا التوازن إلى حد كبير في دورة الكربون في الطبيعة، لأن كمية غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة من الإسراف الشديد في إحراق الوقود والتي تقدر بمليارات الأطنان كل عام من هذا الغاز، جعلت من المستحيل بقاء هذا التوازن، وهناك من يعتقدون أنه إذا استمر إحراق الوقود وإزالة الغابات بالمعدل الحالي فإن نسبة هذا الغاز في الهواء الجوي ستصل إلى الضعف تقريباً في أوائل القرن القادم[1].

وهذا سيؤدي إلى اختلال التوازن بين الإشعاع الشمسى الساقط على الأرض أو المنعكس فيها لأن زيادة هذا الغاز يؤدي إلى امتصاص زيادة الإشعاع الحراري المنعكس من سطح الأرض وكأن هذا الغاز حابس الحرارة وهذا يؤدي للأسف إلى ارتفاع درجة حرارة الجو بمقدار درجتين أو ثلاثة من

(١) د. منصور حسب النبى، مرجع سابق.

منتصف القرن وترتفع إلى خمس درجات عام ٢١٠٠ وهو تطور خطير يحمل معه آثار مدمرة أهمها غرق الشواطئ والدلتا في كثير من دول العالم بما فيها مصر وبنجلاديش وأندونسيا والهند والصين نتيجة انصهار الجليد عند القطبين وبالتالي ارتفاع منسوب مياه البحر والمحيطات بمقدار ٦٥سم ويشير القرآن الكريم الآية الكريمة التالية إلى إنقاص الأرض من أطرافها[١]، أي من قمم الجبال والقطبين وشواطئ البحار والمحيطات كما في قوله تعالي: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا وَاللَّهُ يَحْكُمُ لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾[٢].

وقوله سبحانه ﴿بَلْ مَتَّعْنَا هَؤُلاءِ وَءَابَاءَهُمْ حَتَّى طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ أَفَلا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِي الأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا أَفَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾[٣].

ثم تأتي الضوضاء ثاني أهم الملوثات للبيئة وذلك منم نطلق أنها تفسد طبيعة الهواء وتحوله من هواء مفيد إلى هواء ضار، لما للضوضاء من أخطار مرضية تصيب الإنسان. ويحضنا الإسلام على تقليل الضوضاء حيث يدعونا إلى خفض الصوت. يقول تعالي: ﴿وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾[٤].

وهكذا تنسجم تعاليم الإسلام التي جاء بها القرآن الكريم مع التوازن البيئي في الأرض والكون، فسبحان خالق الكون ومنزل القرآن.

---

(١) المرجع السابق.
(٢) سورة الرعد: الآية ٤١
(٣) سورة الأنبياء: الآية ٤٤
(٤) سورة لقمان: الآية ١٩

الحفاظ على البيئة من المنظور الإسلامي

الدكتور/ عبد الحكم عبد اللطيف الصعيدى(*)

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، الذي خلق كل شئ فقدره تقديراً ثم الصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد، الذي أرسله بالحق بشيراً ونذيراً ورضي الله عن الآل والصحب أجمعين وسلم تسليماً كثيراً

وبعد..

فإن الحديث عن البيئة حديث ذو شجون؛ ذلك لأنه يرتبط بكوكبنا الأرضي ارتباطاً قوياً، وحسبنا في هذا المضمار قول ربنا تبارك وتعالي عن الأرض: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾(١) وقوله: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾(٢)، وقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ مِنْ سُلالَةٍ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ﴾(٣).

ولا غرو ولا عجب في ذلك، فإن ارتباطنا بالبيئة جد وثيق، فمنها نحصل على ارزاقنا ومقومات حياتنا، وكل هذه الموارد تمثل نعماً من نعم الله

(*) كلية الزراعة – جامعة الأزهر بالقاهرة

(١) سورة طه: الآية ٥٥

(٢) سورة هود: الآية ٦١.

(٣) سورة المؤمنون: الآيات ١٢،١٣

تستوجب الحمد، وتستأهل الشكر؛ لكي تستمر وتستقر، بل إن استزاداتها مرهونة بذلك كله، يقول ربنا تبارك وتعالي: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ﴾(٤).

وحينما طلب مني الحديث في هذه الحلقة النقاشية الموقرة عن موضوع "الحفاظ على البيئة من المنظور الإسلامي" فقد وجدت لزاماً على أن أشير إلى طائفة من الملاحظات التي أري أهميتها لمن يتصدى للحديث عن مثل هذه القضايا الحياتية الهامة، وبخاصة وأن الكثيرين ممن يتحدثون عن البيئة وقضاياها يفهم من كلامهم أن علم البيئة علم حديث، فيضعون التعريفات ويقعدون القواعد على هذا الأساس.

ولكن الحق الذي لا مريه فيه أن ديننا الإسلامي الحنيف قد عني بأمر البيئة عناية فائقة بدءاً من التعريف الدقيق لها، ومروراً بمقوماتها والحفاظ عليها، وانتهاء بالغاية الكريمة التي ينشدها الإسلام من أتباعه وهي حسن الخلافة عن الله عز وجل– فيها، وأن على الإنسان واجبا مقدسا نحو البيئة بصفة عامة، ونحو مرافقها ومقوماتها بصفة خاصة.

وتتمثل تلك الملاحظات التي أود الإشارة إليها سريعاً فيما يلي:

- تعريف البيئة وفقاً للنصوص الكريمة.
- أهم العوامل المؤثرة في البيئة.
- منهج الإسلام في الحفاظ على البيئة.
- سبق الإسلام في شق قوانين الحمي(المحميات).

---

(٤) سورة إبراهيم: الآية ٧

أولاً: تعريف البيئة:

عندما ننظر إلى كلمة البيئة فإننا نجدها مشتقة إما من الفعل "باء" أو "بوأ" أو "تبوأ" وهي تدل على النزول وعلى الإقامة في مكان ما.

وعليه فإن علم البيئة يعني العلم الذي يهتم بقضايا المواطن، والعمل على تذليل ما بها من صعوبات، ووضع الضوابط والقواعد التي تيسر التعايش السلمي معها.

وعندما نتصفح آي الكتاب العزيز والسنة النبوية نجد كلا منهما حافلا بالنصوص التي تجلي لنا هذه المعاني، وتجسدها أمام ناظرينا، ومنها:

يقول اللّه تعالي: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّآ لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا﴾(٥).

ويقول أيضاً: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا..﴾(٦).

ويقول جل شأنه: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾(٧).

ويقول رسول اللّه ﷺ فيما رواه مسلم: «إن كذبا على ليس ككذب على أحدكم، فمن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

ويقول صلى اللّه عليه وسلم: «من استطاع منكم الباءة فليتزوج» فكلمة الباءة في هذا الحديث تعني البيئة، فهي وإن كانت تطلق على النكاح

---

(٥) سورة يونس: الآية ٨٧.

(٦) سورة الحشر: الآية ٩.

(٧) [سورة العنكبوت:٥٨]

والتزويج، فإن ذلك المعني منقول عن الأصل وهو المنزل، فمن المعلوم أن من تزوج امرأة فإن عليه أن يبونها منزلا تسكن فيه.

وأما التعريفات الحديثة للبيئة فإنها تختلف تبعا لاعتبارات واضعيها، فمنهم من ينظر إليها على اعتبار أنها مجموعة المؤثرات الخارجية التي تؤثر في الأحياء التي تقطن وتقيم في موطن معين، ولذا فإنهم يطلقون عليها Enuironment ومنهم من ينظر إلى البيئة نظرة أدق من النظرة السابقة على اعتبار أنها الوسط الذي تعيش فيه تلك الكائنات الحية بما يحويه من المؤثرات الخارجية التي تؤثر في تلك الكائنات بما فيه ذلك الإنسان، وأصحاب هذه الفكرة ينظرون إلى البيئة على هذا النحو، ويطلقون عليها اصطلاحا آخر أكثر شهرة وأوسع انتشارا، وهو Ecology.

ثانياً: العوامل البيئية:

من المعلوم أن البيئة تتكون بصفة عامة من جملة من العناصر والعوامل التي يرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا، وهذه العوامل يمكننا أن نصنفها تبعا لوجود الحياة أو غيابها إلى ما يلي:

أ- عوامل بيئية غير حية:

وهذه العوامل هي التي نطلق عليها العوامل الطبيعية، ومنها:

١- الأرض وطبوغرافيتها.

٢- المناخ وعناصره من الضوء والحرارة والرطوبة والرياح وغيرها

ب- العوامل الحية:

وتشمل هذه العوامل ما يلي:

١- النباتات. ٢- الحيوانات.

ومما لاشك فيه أن هذه العوامل وتلك المكونات موجودة في البيئة بصورة طبيعية ونسب ومقادير متزنة تعمل على استمرار الحياة بصورة فعالة ومنتظمة، وهو ما يعرف في هذا المجال بـ "التوازن البيئي"، وعندما تتعرض هذه العوامل للإخلال والإرباك من قبل الإنسان، إما بدافع الطموح في الإنتاج أو بدافع النهم والإسراف في الاستهلاك، أو بهما معاً، فإن هذه البيئة تعاني من الإرباك والاضطراب الشيء الكثير، وهو ما عبر عنه القرآن الكريم بالفساد في قول الله تعالي: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾(٨).

ولقد أصبحت البيئة الأرضية مثقلة بالهموم والمشاكل التي يعرفها القاضي والوالي، والتي أصبحت تلقي بظلال قاتمة على الحياة وعلى الأحياء، والتي لا تري خلالها إلا التمسك بمنهج الإسلام وتوجيهاته في هذا الخصوص.

ثالثاً: منهج الإسلام في الحفاظ على البيئة:

إننا نود أن نوضح بين يدي هذا الموضوع الهام أن نذكر بأن منهج الإسلام في الحفاظ على البيئة هو أسلم المناهج وأعدلها؛ وما ذلك إلا لأن بنوده تنبع من مشكاة الوحي الصادق، قرانا وسنة، والقرآن هو كلام الله الذي خلق كل شئ فقدره تقديراً، وهو وحده العليم بما يصلح شئون خلقة، وهدي النبي ﷺ في هذا الخصوص هو من اعدل الهدي وأقومه، فهو الشخصية المعيارية القياسية التي بلغت فيها الفطرة البشرية حد السلامة والاستقامة، بحيث يقاس عليه غيره، ولا يقاس هو على غيره.

---

(٨) سورة الروم: الآية ٤١.

كما أن عناية الإسلام بشئون البيئة والحفاظ عليها أمر لا ينفصم عن عناية الإسلام بالإنسان نفسه؛ ذلك لأن علاقة الإنسان بالبيئة هي علاقة الظرف بالمظروف، فحيثما وجد الإنسان فلابد له من بيئة يقطنها، وبقدر صلاحية هذه البيئة للحياة السوية بقدر ما يكون صلاح الإنسان واستقراره وسواءه، والعكس بالعكس صحيح، فلا عجب أن نري الإسلام يعني بأمر البيئة على هذا النحو الطيب؛ ذلك لأن البيئة والإنسان هي من إبداع وإحكام رب العالمين، وأحسن الخالقين، وبحسبنا ونحن نتعرض لهذا المنهج أن نشير إلى أنه منهج متكامل يعني بالناحية النظرية والفكرية، عنايته بالناحية العملية الواقعية بل ويعنى بأكثر من ذلك في سن القوانين والضوابط التنظيمية، كما أنه يضع بين يدي الدنيا نمطا فريدا في نظام الحمي والمحميات التي لم يهتد إليها إنسان العصر الحديث إلا في الآونة الأخيرة، وهذه هي أهم ملامح ومعالم هذا المنهج الإسلامي البالغ حد السمو والكمال.

أ- الإحسان إلى البيئة جزء من عقيدة المسلم:

مما لاشك فيه أن الإسلام ينظر إلى البيئة نظرة عميقة وشاملة، فيجعلها جزءا من عقيدة المؤمن، بل إن هذا المنهج ليزداد عمقا في وجدان المؤمن ينمو عقيدته؛ ذلك لأنه يعتمد على نظافة القلب والضمير الوجدان من سخائهم الغل والحقد والحسد، فيحوط تصرفات البشر بسياج من مكارم الأخلاق، ويعصمهم من التردي في حمأة الرذيلة.

ومن هنا فإن استثمار العاطفة الدينية في التعامل الرحيم مع البيئة أجدى وأنفع من قوانين أهل الأرض جميعا، فهدايات السماء تعتمد على قانون الثواب والعقاب الدنيوي والأخروي، أما قوانين أهل الأرض فإنها قوانين

عقوبات بقضها وقضيضها، وهى إنما تعمل في حدود الدنيا، ولا شأن لها بالآخرة من قريب أو من بعيد.

وتتجلى لنا هذه الحقيقة من خلال تلك النصوص التي نوجزها فيما يلي:

عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا اللّه، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان» رواه مسلم.

أخرج الترمذى أن رسول اللّه ﷺ قال: «إن اللّه طيب يحب الطيب، نظيف يحب النظافة، كريم يحب الكرم، جواد يحب الجود، فنظفوا أفنيتكم ولا تشبهوا باليهود».

ب- الإحسان إلى البيئة يكفر الذنوب:

وهذا ملخص أخر لا يظهر الاهتمام به ولا التفكير فيه إلا في مقررات الدين الإسلامي الحنيف، وهو يدلنا على رفعة هذا التشريع وسموه؛ ذلك لأنه يتعلق بالضمائر والوجدان متعلقة بالظواهر والأبدان، وهذه أمور لا يعلم صدقها إلا اللّه الذي لا يعذب عنه شئ في الأرض ولا في السماء، وإذا أردت الدليل على صدق ذلك، فتعال معنا إلى أقوال الصادق المصدوق.

عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «لقد رأيت رجلا يتقلب في الجنة في شجرة قطعها من ظهر الطريق كانت تؤذي المسلمين» رواه مسلم.

وفي رواية للبخاري ومسلم: "بينما رجل يمشي بطريق، وجد غصن شوك على الطريق فأضره فشكر اللّه له فغفر له".

عن عائشة - رضى اللّه عنها- قالت: قال رسول اللّه ﷺ: «إنه خلق كل إنسان من بني آدم على ستين وثلاثمائة مفصل، فمن كبر اللّه وحمد اللّه

وهلل اللّه، واستغفر اللّه وعزل حجرا عن طريق الناس، أو شوكة أو عظما عن طريق الناس، أو أمر بمعروف، أو نهي عن منكر، عدد الستين والثلاثمائة، فإنه يمسي يومئذ وقد زحزح نفسه عن النار» رواه مسلم.

جـ- من صور الإحسان إلى البيئة:

١- كف الأذى:

ويعني ذلك كف الأذى عن الموارد والمرافق، كموارد الماء والطرق العامة والحدائق والمنتزهات، والأماكن الظليلة أسفل الأشجار، فقد شدد الإسلام النكير على كل المستهترين بهذه المرافق، والعمل على إفسادها، وأنهم بهذه الأفعال يعرضون أنفسهم للعن والعقاب.

يقول رسول اللّه ﷺ: «أنفقوا الملاعن الثلاث: البراز في الموارد، وقارعة الطريق، والظل» رواه أبو داود ابن ماجة.

٢-أحياء موات الأرض واستزراعها:

كما يدعو الإسلام كل القادرين من الموسرين إلى العمل على إحياء موات الأرض باستصلاحها، والعمل الجاد على استزراعها، حتى ولو كان سامر الحياة قد أوشك على الانتهاء، والقيامة على الأبواب، وجعل إحياء الأرض الموات سببا في ملكها، وهذه باقة من النصوص التي تجلي لنا هذا البند:

يقول رسول اللّه ﷺ: "من أحيا أرضا ميتة فهي له" رواه أحمد والترمذى

٣- استخدام الموارد الطبيعية بعيداً عن الإسراف:

عن عبد اللّه بن عمر رضي اللّه عنهما أن رسول اللّه ﷺ مر بسعد بن أبى وقاص وهو يتوضأ، فقال له: «لا تسرف» فقال: يا رسول اللّه أو في الماء سرف؟ قال: «نعم وإن كنت على نهر» رواه أحمد

د- الإسلام والمحميات الطبيعية:

لقد وضع الإسلام اللمسات الوضيئه، بخصوص الإحسان إلى البيئة وقد تمثل ذلك في وضع وابتكار نظام المحميات الطبيعية، وسن لها من القوانين والتشريعات ما يضمن الحفاظ عليها، مستهدفا من وراء ذلك توسع العمل بهذا المبدأ لكي يحيل وحشة البيئة أنساً، ووعورتها سهولة ويسرا، فوضع لذلك أول محمية طبيعية، ألا وهي مكة بيت اللّه الحرام، التي جعلها اللّه مثابة وأمنا، فما هي هذه المحمية.

إن مكة هي بلد اللّه الحرام، وفيها بيته الآمن، يقول اللّه تعالي: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾(٩)، وقد شاءت إرادة ربنا تبارك وتعالي- أن يجعل لها حرما يحوطها من سائر الجهات خارجها، وحكم هذا الحرم حكم مكة في الحرمة تشريفا لها، وقد ذكر صاحب شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام أنه قد اختلف في سبب تحريم هذه المنطقة المحيطة بمكة على عدة أقوال، منها:

أن آدم عليه السلام لما أهبط إلى الأرض خاف على نفسه من الشيطان، فاستعاذ باللّه منه، فأرسل اللّه له ملائكة حفوا بمكة من كل جانب، وقد وقفوا

(٩) سورة آل عمران: الآية ٩٧.

في مواضع أنصاب الحرم يحرسون آدم، فصار ما بينه وبين موقف الملائكة حرما.

وقيل: إن الخليل عليه السلام لما وضع الحجر الأسود في الكعبة حين بناها أضاء الحجر يمينا وشمالا وشرقاً وغرباً فحرم اللّه الحرم من حيث انتهي نور الحجر الأسود.

ونود أن يكون حديثنا عن هذه المحمية على النحو التالي:

أ- حدود الحرم وعلاماته:

للحرم المكي حدود وعلامات وأنصاب مبنية في الخريطة رقم (١)، وأول من وضع هذه العلامات هو الخليل إبراهيم عليه السلام- بدلالة جبريل له، وتلي ذلك إصلاحها على فترات مختلفة ومن أناس متعددين، ومنهم نبينا محمد ﷺ فقد نصبها عام الفتح، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان.

وبيان هذه الحدود على النحو التالي:

١- **الجعرانة:** حد الحرم من جهة عرفة، على طريق الطائف، وهي واد في شرقي مكة وبه بئر عذبة الماء، يذهب إليها أهل مكة للنزهة لطيب هوائها، ومنهم من يعتمر في رمضان منها، وسميت بهذا الاسم على أسم امرأة كانت تقيم بهذا الوادي وتلقب بالجعرانه، وأسمها ربطة بنت سعد ابن زيد مناه من تميم، وقيل: من قريش، وقيل: هي التي نزل فيها قوله تعالي: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا...﴾(١٠)، ويطلق عليها "تمرة"، وهى موضع به المسجد الأثري الكبير المقام في

(١٠) سورة النحل: الآية ٩٢.

وادي عرنه، وقد اختلف فيها هل هي من عرفة أو من عرنة، والمسافة بينها وبين الحرم ابتداء من باب بني شيبة ١٦ كيلو مترا.

٢-**وادي نخلة:** حد الحرم الواقع على طريق العراق وفارس والشرق الأردني، والحد في هذه الجهة يقال له: المقطع، وسمي بذلك إما لأنهم قطعوا منه أحجار الكعبة في زمن ابن الزبير، أو لأنهم كانوا في الجاهلية إذا خرجوا من الحرم علقوا في رقاب إبلهم شيئا من قشور شجر الحرم، فيأمنون حيث يتوجهون، ويقال لهم: هؤلاء وفد اللّه تعظيماً للحرم، فإذا رجعوا قد خلوا الحرم قطعوا هذه الأشياء، فسمي بالمقطع، وهذا الحد يبعد عن الحرم ١٤ كيلو متراً.

٣-**التنعيم:** وهو أحد حدي الحرم في الجهة الغربية، ويقع على طريق رابغ المدينة المنورة القديم، وسمي هذا المكان بهذا الاسم لأن هناك جبلاً عن يمينه يقال له "نعيم" وآخر عن شماله يقال له: "ناعم" والوادي الذي بينهما يقال له: "نعمان" على ذكره القاس، ويبعد هذا الحد عن الحرم ٦ كيلو مترات، اعتباراً من باب العمرة، وهذا هو أقرب حد إلى الحرم، وهو المودة بمسجد السيدة عائشة، لأنه هو المكان الذي أحرمت منه بالعمرة في حجة الوداع مع رسول اللّه ﷺ، ومنه يعتمر الناس اليوم.

٤-**الشميسى:** وهو حد الحرم من جهة جدة، ويقع على طريق مكة جدة، ويقع على طريق مكة جدة، ويبعد هذا الحد عن الحرم ١٥ كيلو متراً، ويقال لها الحديبية، وبها بئر يعرف بـ بئر الشميس وهو مكان معروف بذلك الآن.

٥-**إضاءة أو إضاه:** هي حد الحرم من جهته الجنوبية، وتقع على طريق مكة بلملم اليمن، وفيها علامة مبينة تبين حد الحرم، والإضاءة مستنقع

الماء، وتبعد عن الحرم ١٢ كيلو متراً اعتباراً من باب إبراهيم عليه السلام.

أ- الأحاديث الدالة على حرمة مكة وما حولها من حرم اللّه:

ذكر الإمام الشافعي في مسنده عن ابن شريح الكعبى أن رسول اللّه ﷺ قال: «إن اللّه سبحانه حرم مكة ولم يحرمها الناس، ولا يحل لمن كان يؤمن باللّه واليوم الاخر أن يسفك بها دماً، ولا يعضد بها شجراً، فإن ارتخص أحد فقال: أحلت لرسول اللّه ﷺ قال: إن اللّه سبحانه أحلها لي ولم يحلها للناس، وإنما أحلت لي ساعة من نهار، ثم هي حرام حرمتها بالأمس» أخرجه البخارى ومسلم بالمعني.

روي الإمام أحمد بن حنبل في مسنده عن ابن عباس قال: قال رسول اللّه ﷺ يوم فتح مكة: "إن هذا البلد حرام حرمه اللّه يوم خلق السماوات والأرض، فهو حرام بحرمة اللّه إلى يوم القيامة، ما أحل لأحد فيه القتل غيري، ولا يحل لأحد بعدي فيه حتى تقوم الساعة، وما أحل لي منه إلا ساعة من نهار، فهو حرمة اللّه عز وجل إلى أن تقوم الساعة، لا يعضد شوكة، ولا يختلي فلاه، ولا ينفر صيده، ولا تلتقط لقطته إلا لمعرف، قال فقال العباس وكان من أهل البلد، قد علم الذي لابد لهم منه: الإذخر يارسول اللّه، فإنه لابد لهم منه، فإنه للقبور وللبيوت، فقال رسول اللّه ﷺ: الإذخر" أخرجاه بالمعني.

جـ- مظاهر الحرية في تحريم هذا الحمي:

١- منع اختلاء خلاء مكة: أي يحظر قطع النباتات القائمة بها، ما عدا نبات الإذخر والسنا المكي، أما الإذخر فلأنه من النباتات الطبية والعطرية ذات الرائحة الطيبة، وهو الذي يطلق عليه "طيب العرب"، ولهذا النبات أسماء

متعددة فيطلق عليه "حشيش الجمل" أو السترونيلا، وفي مصر يطلق عليه حلفاء مكة" وترجع أهميته لاحتوائه على مجموعة من الزيوت والمواد العطرية المنعشة، كما أنه يعتبر من النباتات الطاردة للحشرات المنزلية كالذباب والعتة وخلافها، كما أن فعليه يفيد في تسكين نزلات البرد عن شربه، وكان أهل مكة يستخدمونه في بناء المنازل وفي بناء القبور، وأما السنا مكي فلأنه نبات طبي مفيد في علاج كثير من الحالات، ولهذا فقد رخص رسول اللّه ﷺ قطع هذه النباتات لهذه الأغراض.

٢- منع تنفير الصيد فيه: فقد نهي المسلم عن إزعاج الصيد في الحرم، ومع هذا فلو نفر الصيد ولم يؤذه فلا جزاء عليه، لكنه يأثم بارتكاب المنهي عنه.

٣- منع اصطياد صيد الحرم: أي عدم التعرض لصيد طيورها بأي صورة من أنواع الصيد.

٤- من قتل شيئا في الحرم فعليه الجزاء بحكومة عدلين، أما من قتل أو صاد شيئا من حمام الحرم فإن جزاءَ للواحدة شاة من غير حكومة عدل إن أصابه في الحرم.

٥- من خرج يصيد شيئاً خارج الحرم فدخل الحرم تركه.

٦- النهي عن التقاط لقطته إلا للتعريف.

٧- مضاعفة ثواب القربات والصلاة فيه.

٨- يؤاخذ العبد بالهم بالسيئة وإن تاب عنها، لحديث ابن مسعود الذي رواه الإمام أحمد في مسنده قال: «أخبرنا شعبة عن السدي أنه سمع مرة أن

عبد الله قال في قوله تعالي: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[11] لو أن رجلا هم فيه بإلحاد وهو بعدن أبين لاذاقه الله عذابا أليما».

٩- حمي المدينة المنورة:

لقد حرم رسول الله ﷺ عضاة المدينة وما حولها في حدود أربعة أميال حولها، فلا يصح لأحد أن يحتطب من هذه النباتات، فلا يقطع النبات أو الأشجار التي ترعاها الماشية في المدينة وما حولها، وذلك لمصلحة المدينة المنورة وبعيداً عن حرمها، وقد كانت هذه المنطقة محمية ذات حدود معينة.

الاهتمام بأمر المساجد والعناية بنظافتها:

تعتبر عناية الإسلام بأمر المساجد والاهتمام بنظافتها لون من ألوان اهتمام الإسلام بالبيئة، عن طريق وضع النموذج والنمط المثالي لكل المناطق والأحياء، وايات القرآن الكريم وأحاديث النبي ﷺ خاصة بالإرشادات والتوجيهات التي تحث على العناية بهذا المرفق الإسلامي الهام، فالطهارة في كل من يرتاد هذه الأماكن.

(١١) سورة الحج: الآية ٢٥.

مراجع هذا البحث:

١- شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، تقى الدين من بن أحمد بن على الناس المكى المالكى — دار الكتب العلمية — بيروت لبنان.

٢- القرى لقاصد أم القرى- محب الدين الطبرى ثم المكى، مصطفى البابى الحلبى ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

٣- البيئة في الفكر الإنساني والواقع الإيماني، د. عبد الحكم عبد اللطيف الصعيدي الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٦م.

٤- المؤتمر الدولي حول التاريخ الاقتصادي للمسلمين، جـ١ ابريل ١٩٩٨م- مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي- جامعة الأزهر- القاهرة.

٥- البيئة مشكلاتها وقضاياها وحمايتها من التلوث (رؤية إسلامية) من عبد القادر الفقي مكتبة ابن سينا ١٩٩٣م.

٦- في منزل الوحي- محمد حسين هيكل، دار المعارف الطبعة الثامنة ١٩٨٦م.

٧- الهجرة مواقف- عبر- عظات، الشيخ عبد المعز عبد الحميد الجزار مجلة الأزهر ١٩٩٨م.

اقتصاديات البيئة ومفهوم الإدارة البيئية

الأستاذ/ علاء عبادة سرحان(*)

مقدمة:

ظهر الاهتمام بالبيئة على الصعيد الدولي خلال العقود الثلاثة الماضية وتبلور هذا الاهتمام بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية باستكهولم عام ١٩٧٢م. ولقد أصبحت القضايا البيئية تحتل جانبا كبيرا ومتميزا من اعتمادات الدول المتقدمة منها والنامية على حد السواء. فلقد شهد العقدين الماضيين اهتماما دوليا غير مسبوق في مجال حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية والذي توج بسلسلة من الاتفاقات الدولية في هذا المجال. كما جاء مؤتمر البيئة و التنمية بريو دي جانيرو بالبرازيل أو ما يعرف "بقمة الأرض" عام ١٩٩٢م بمثابة تأكيد المجتمع الدولي بأكمله على تصميمه وإصراره على وضع خطة عمل لمجابهة المشكلات و القضايا البيئية في القرن القادم.

ومن هذا المنظور، تم إعداد وثيقة جدول أعمال القرن الحادي والعشرين "أجندة ٢١" لتعكس اهتمام المجتمع الدولي بقضايا البيئة والموارد الطبيعية وإصراره على توحيد الجهود الرامية إلى حماية البيئة وبالتالي الحفاظ على صحة الإنسان وتوفير نوعية حياة أفضل له في القرن القادم.

وعلى الرغم من هذا الاهتمام الدولي بقضايا ومشكلات البيئة واستخدامات الموارد الطبيعية إلا أنه حتى العقد الماضي لم تتضح جيدا

(*) معهد البيئة - جامعة عين شمس – برنامج الأمم المتحدة للبيئة

العلاقة بين البيئة واقتصادياتها. فلقد كان حتى زمن قريب اعتقادا راسخا بمجانية البيئة في استهلاك مواردها وذلك بسبب عدم وجود أسواق تقليدية لها بالإضافة إلى عدم وجود قيم مالية تعكس التأثيرات السلبية على البيئة.

وفيما يلي نتطرق إلى الشق الخاص بقضية التلوث وكيفية تناولها من الناحية الاقتصادية.

التلوث والنظرية الاقتصادية:

يعتبر الاقتصاديون التلوث بأنه "خارجيات سلبية" Negative e'xternality (أو تكاليف خارجية External Cost) والتي تعرف بأنها التكلفة التي تقع على كاهل فرد أو أفراد من المجتمع بسبب آخرين ولا يتم تعويض الأفراد الذين وقع عليهم هذا الضرر أو التكلفة. ومثال على ذلك: فمصنع كيماويات يصرف في النهر ملوثات صناعية تحتوي على معادن ثقيلة وغيرها من الملوثات التي لها أضرار بالغة على الزراعة والثروة السمكية في حين أن أصحاب رأس المال في هذه المنشاة (المصنع) لا يتحملوا التكاليف الإجمالية للإنتاج – والتي يجب أن تتضمن تكلفة التلوث أو المعالجة– ولكن يتحمل هذه التكاليف أو الخسائر هؤلاء الأفراد– أو شرائح المجتمع– الذي يقع عليهم عبء تحمل الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الأضرار ذات الصلة بالتلوث من المصنع. ومن ثم فتكون هذه التكاليف الخارجية عن المنشأة حيث لا تظهر في حسابات الأرباح والخسائر الخاصة بالمنشأة، يحدث ذلك على أساس اعتبار الموارد البيئية مثل المياه النظيفة سلع عامة أو موارد ذات ملكية مشتركة وفي حالة عدم وجود سعر للمياه النظيفة، فلن يكون للصناعة أية حافز لترشيد استهلاكه، أما في حلة المصنع– في المثال المشار إليه سابقا–

فيستخدم المياه كوعاء مجاني مناسب للتخلص من الصرف الصناعي و بالتالي تكون منتجات المصنع اقل تكلفة عن ما إذا تحمل المصنع التكاليف الاجتماعية الإجمالية للانتاج، وفي لغة الاقتصاديين، يقال إن هناك سوء تخصيص للموارد Misallocation of Resources، وذلك بسبب قصور السوق.

والتكاليف الاجتماعية هي مجموع التكاليف الخاصة والتكاليف الخارجية، أي التكاليف الاجتماعية= التكاليف الخاصة+ التكاليف الخارجية.

والتكاليف الخاصة لآية منشأة هي عبارة عن تكلفة المدخلات اللازمة للإنتاج والتي تتحملها المنشأة مثل: تكلفة العمالة، المواد الخام، الطاقة، الآلات والمعدات... الخ، وتظهر هذه التكاليف في حساب الأرباح والخسائر للمنشأة. أما التكاليف الخارجية فهي التكاليف البيئية (تكاليف التلوث) حساب الأرباح والخسائر للمنشأة. ولكنها تمثل تكاليف حقيقية للمجتمع وحيث أن التلوث هو تكلفة خارجية للإنتاج فتصبح مشكلة التحكم في التلوث هي تحويل "الخارجيات" إلى "داخليات" Internalizing Externalities فعلي سبيل المثال، قيام رجال الصناعة بتضمين التكاليف الخارجية في التكاليف الإنتاجية للوحدات الصناعية فيكون بذلك قد تم أخذ التكاليف الاجتماعية الكلية للإنتاج في الاعتبار. وهناك طريقتان للوصول إلى هذا الهدف: الطريقة الأولي هي ما تعرف بنظام التدخل الحكومي المباشر أو السيطرة والتحكم، والطريقة الثانية هي نظام أدوات السوق.

أولاً التدخل الحكومي المباشر في مجال حماية البيئة:

تنعكس اللوائح والتشريعات والتنظيمات الحكومية المباشرة في مجال

حماية البيئة من خلال مدخل السيطرة والتحكم Command and Control بحيث يتم السيطرة على الملوثين للتحكم في بعض الأنشطة ذات العلاقة بالبيئة، ويعتبر هذا الأكثر تفضيلا للحكومات ومتخذي القرار لذلك يتم تطبيقه في كثير من الحالات.

ومن أهم معالم منهج "السيطرة والتحكم" هو أنه لا يعطي الملوث أية بدائل ولكن الأساس هنا هو أما التوافق مع القوانين واللوائح التنفيذية والقرارات الإدارية أو أن يواجه الملوث عقوبات قضائية و إدارية. وتعتبر التراخيص والتصاريح هي أهم آليات هذا المنهج في حين يعتمد هذا المنهج على أسلوب المنع ومن ثم فلابد من تحديد المقاييس والمعايير لمصادر التلوث والملوثات بصورة عامة. وعلى الرغم من شيوع استخدام هذا المنهج عدد من المشكلات خاصة في الدول النامية.

ثانياً: منهج أدوات السوق في مجال الإدارة البيئية:

وينقسم هذا المنهج إلى شقين رئيسين، الشق الأول خاص بنظام الأدوات أو الحوافز الاقتصادية. أما الشق الآخر فيتعلق بنظام مواصفات ومقاييس الجودة لنظم الإدارة البيئية و الجودة البيئية بصفة عامة.

١-نظام الأدوات/ الحوافز الاقتصادية:

يمثل هذا النظام مدخلا حديثاً في عملية صياغة السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة في العديد من الدول مكملة لمنهج السيطرة والتحكم وليس بديلا له ويهدف هذا النظام إلى تحسين الجودة البيئية وذلك عن طريق تحفيز الأفراد والمؤسسات والأنشطة ذات الصلة بالبيئة لتحقيق أهدافهم الاقتصادية من خلال أطر السياسة والأهداف البيئية المنشودة.

فنظام الأدوات الاقتصادية يعتمد أساسا على تعظيم المنافع الاقتصادية في المرتبة الأولي ثم تأتي حماية البيئة كهدف ثانوي للمنشأة وبالتالي، تكون الاستجابة المتوقعة لهذه الأدوات أكبر عن تلك التي تهدف إلى حماية البيئة فقط.

وهذه النقطة هي جوهرية ويجب على متخذي القرار أخذها في عين الاعتبار وذلك لأن الهدف الرئيسي للأفراد والمنشآت الاقتصادية المتعاملة مع البيئة هو تعظيم العائد الاقتصادي في المقام الأول وليس حماية البيئة كما يظن الكثيرين. ويقوم هذا المنهج على مبدأ منح الملوثين الفرصة لاختيار إجراءات تخفيض التلوث التي تتناسب مع ظروف كل منهم ونوعية النشاط الاقتصادي.

وكما ذكرنا سلفا عن التكاليف الخارجية Externalities أو تكاليف التلوث، فمنهج الأدوات الاقتصادية يترجم نظرية التكاليف الخارجية في عملية صنع القرار وذلك عن طريق مبدأ الملوث يدفع الثمن Polluter Pays Principle، بحيث يكون بمقتضى هذا المبدأ المنشأة مسئولة مسئولية مباشرة عن توليد الآثار الخارجية السلبية للتلوث عليها أن تتحمل كل التكاليف ذات الصلة بهذه الآثار مما يؤدي في النهاية إلى أن كل هذه التكاليف الخارجية تنعكس في تكاليف الإنتاج الخاصة بالمنشأة.

٢-نظام الجودة البيئية والمواصفات ذات الصلة بالبيئة:

وهذا النظام لا يزال اختياريا وغير ملزما في كثير من الدول إلا أنه مع ارتفاع مستوي الوعي البيئي لدي مواطن الدول ومع تطبيق البنود الخاصة باتفاقيات الجات الخاصة بتحرير التجارة الدولية، ستصبح المواصفات البيئية

أحد أهم عوامل المنافسة بين السلع والخدمات في الساحة الدولية.

ومن أهم هذه المواصفات هي سلسلة الأيزو ١٤٠٠٠ الخاصة بنظم البيئية للمنشآت وبالإضافة إلى هذه المواصفات فهناك مواصفات أخري ذات الصلة بالبيئة مثل:

BS 7750 المواصفات البريطانية.

CE المطابقة الأوربية.

الخلاصة:

أن من أهم مصادر التلوث الأنشطة التنموية المختلفة من صناعية، أو زراعية، وما ينتج عنهما من ملوثات تصرف في المجاري النائية أو الهواء أو التربة دون أن تعالج أو أن تسترجع للاستفادة منها. ومن هنا، تتدخل الدولة، بموجب ما لديها من سلطات ومسئوليات سيادية، للتحكم في مستويات التلوث أو مستويات الجودة البيئية للأوساط البيئية الثلاثة من ماء وهواء وتربة. ولقد استعرضنا المنهجين الرئيسين للإدارة البيئية بدء من منهج السيطرة والتحكم حيث تفرض فيه القوانين واللوائح التنظيمية وانتهاء بمنهج أدوات السوق والذي يتضمن نظام الأدوات الاقتصادية والذي راعى المشرع المصري ذلك في إصداره لقانون ٤ لسنة ١٩٩٤م في شأن حماية البيئة من التلوث.

ولضمان أن المشروعات التنموية الجديدة من زراعية، صناعية، إلخ.. لن يكون لها تأثيرات سلبية على جودة الموارد المائية في مصر أو أن يتم العمل على تخفيف حدة هذه التأثيرات السلبية، فمن أهم أدوات الإدارية البيئية المستخدمة في هذا الشأن هي تقييم التأثيرات البيئية و هي عملية ليست فقط ضرورية ولكنها أيضاً أحد متطلبات الحصول على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة.

الدعوة الإسلامية والحفاظ على البيئة

الدكتور/ إسماعيل الدفتار(*)

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلي الله علي آله وصحبه ومن اهتدي بهداه، وبعد؛

ابتدأ بكلمة أشار إليها الأخ الدكتور/ شوقى دنيا، بحثت عن كلمة البيئة بهذا اللفظ وبالمعني المقصود فلم أجد إلا ما جاء في آيات القرآن الكريم ﴿وَبَوَّأَكُمْ فِي الأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾(١) ثم في قصة ابني آدم ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾(٢) ثم أيضا ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّآَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا..﴾(٣) وجدت أن هذه المادة تدور حول ما يتفاعل معه الإنسان في الكون كله. يعني بالنسبة لجميع عناصر الكون وباعتبار أن الإنسان عنصراً من عناصر الكون، كل ما يتفاعل معه الإنسان فهو من البيئة، وسواء كان هذا الشيء حسياً مثل الدار والبيوت والجبال أو كان معنويا مثل الإثم، والقرآن الكريم قد جمع بين الأمرين الحسي والمعنوي في قوله

(*) الأستاذ بكلية أصول الدين.

(١) سورة الأعراف : الآية ٧٤.

(٢) سورة المائدة : الآية ٢٩.

(٣) سورة يونس : الآية ٨٧.

تعالي: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾[1] وبالتالي فكانت البيئة من المنظور الإسلامي شاملة بما يتفاعل مع الإنسان حسياً ومعنوياً، وسواء كان خيراً أو كان شراً، وإذا كان الأمر كذلك فعلاقة الإنسان بعناصر البيئة تكون بالطبع وبالضرورة على قانون المأمورات والمنهيات من الناحية الشرعية.

نستطيع أن نتبين كيف كان الإسلام مفصلاً وموجهاً لعلاقة الإنسان بكل عنصر من عناصر البيئة. نجد أن في كتب الفقه وهي تبدأ بكتاب الطهارة، تبدأ بذكر أنواع المياه، وتبين أن المياه ما يصح التطهر به ومالا يصح التطهر به، وتبين متي يكون الماء طاهراً ومتي ينجس الماء. إذن هي تعالج علاقة الإنسان بعنصر الماء في كل الأحوال المتوقعة بالنسبة لحركة الإنسان.

ثم إذا جئنا بالنسبة للأرض عموماً كأرض، طبعاً ما جاء في القرآن الكريم بالنسبة لتسخير ما في الأرض أمره واضح، وجدت حديثاً للإمام الطبرانى ولم يوجه إليه أي طعن إلا بمقال في إسناده، وهذا يعني أن المحدثين لم يطعنوا في المضمون، وبالتالي إن لم يكن هذا حديثاً فهو قول مأثور في ظل الفكر الإسلامي، وبالتالي فالمعني صحيح وإن لم يصح نسبته للنبي ﷺ، مع أن الضعف ليس شديداً، الحديث فيه طول كان يقول في آخره تحفظوا الأرض فإنها أمكم، وما من أحد أو ما من عامل يعمل عليها بخير أو بشر إلا أخبرت به بالطبع هذا يؤيده ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[2].

هذا بالنسبة للأرض، بالنسبة للحيوان نجد في الفقه الإسلامي الأمر

(١) سورة الحشر : الآية ٩.

(٢) سورة الزلزلة : الآية ٤.

واضح في كتابين كتاب الصيد وكتاب الذبائح، كتاب الصيد كما يتحدث عن الحيوان يتحدث عن الطير، فأوضح علاقة الإنسان بالحيوان وبالطير، كذلك أوضح الفقه الإسلامي علاقة الإنسان بالنبات، وآيات القرآن الكريم كثيرة في تحديد هذا المعني، تذكر مثلاً في بعض الآيات بعد أن يتعلم عن أنواع النبات ﴿مَتَاعًا لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ﴾[1] ويذكر في البعض الآخر ﴿انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ..﴾[2] في آية أخري ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾[3] فالحديث بالنسبة للنبات أمره واضح، بالنسبة لعلاقة الإنسان بالإنسان طبعاً تشريعات الإسلام وتوجيهات الإسلام واضحة في هذا المعني، وطالما قلنا أن كلمة البيئة بالمفهوم من خلال الآيات القرآنية تشمل الجانب المعنوي، فهذا أيضاً داخل في هذا الإطار.

أمام فيما يتصل بالهواء فبالطبع الإسلام والحمد للّه أوصي بالروائح الطيبة، وحذر من الروائح الكريهة باعتبار أنها تنتقل مع الهواء وتؤذي الإنسان، والنبي عليه الصلاة والسلام تكلم عن أنواع الرياح مثل " نصرت بالصبا وأهلكت عاد بالذبور" بالنسبة للريح العاصف. أقول كل عناصر الكون حدد الإسلام علاقة الإنسان بها، والآيات واضحة بالنسبة للشمس والقمر والنجوم وما إلى ذلك. لكن يبقي التعامل مع هذه العناصر، طبعاً التعامل تعامل الاستثمار، تعامل الاستغلال لمنفعة الإنسان أيا كان الإنسان؛ لأن المنفعة بالنسبة للإنسان، ليست منفعة شخصية بالنسبة للمسلم وإنما هي منفعة

(١) سورة النازعات : الآية ٣٣.

(٢) سورة الأنعام :الآية ٩٩.

(٣) سورة الأنعام : الآية ١٤١.

عامة "خير الناس أنفعهم للناس" كذلك أيضا يتجنب الاستخدام الذي يمكن ان يفسد؛ لأن الحديث الشريف "إن الله ينهاكم عن إضاعة المال" والموارد وما حول الإنسان هو مما يتموله الإنسان سواء كان نباتاً أو حيواناً أو أرضاً أو ماءً أو ما إلى ذلك، كل هذا داخل في هذا الإطار؛ فبالتالي منهج الإفساد ممنوع بالنسبة لهذا، وسواء كان إفساد على نفسه أو على غيره بقانون «لاضرر ولا ضرار».

بالنسبة لتنقية البيئة من التلوث انظر نظرة مبدئية: إن الإسلام يربي المسلم على تحمل المسئولية، فلما يربيه على تحمل المسئولية لابد أن يربيه في الدائرة الضيقة لينتقل بعدها إلى الدائرة الواسعة، إلى الدائرة العامة، فبالنسبة كما سمعنا لقضاء الحاجة الأحاديث الموجودة في سنن أبى داود والترمذى وغيرهم من كتب السنة تبين أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يختار المكان البعيد بالنسبة لقضاء الحاجة، وأنه كان يختار المكان الذي يتبول فيه كما يختار المنزل الذي يجلس فيه، أي يبحث عن المكان الملاءم. وجدت حديثاً يرويه ابن عمر، ويقول: أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يبعد حتى المغمس، وبالطبع حكمه "المغمس" الذين ذهبوا إلى مني– قريب من وادي محَسب بالنسبة لها، والمسافة بينه وبين مكة مسافة طويلة، راوى الحديث عن ابن عمر يقول يبلغ مرحلتين من المراحل التي كانت معتادة عند العرب، فهو يضرب هذا مثلاً في البعد، لأن النبي عليه الصلاة والسلام كان موجوداً في المدينة بالنسبة للتشريعات وبيان الأحكام، وابن عمر يتكلم عن هذا الحديث حين كان النبي ﷺ في المدينة؛ ليكون بعيداً عن تلوث البيئة القريبة بالنسبة للإنسان.

بعد هذا يأتي دور الوضوء ودور الصلاة، الوضوء يكون بالماء الطاهر

المطهر، وبالنسبة للصلاة يختار المكان الطاهر وأيضاً الثوب الطاهر، ولابد أن يكون البدن طاهراً، فتنظيف كامل، والقرآن الكريم قال هذا على الإجمال ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّه يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾[1] إذن الطهارة والبعد عن التلوث خطوة أولي يتدرب عليها المسلم وهو يقدم على الصلاة.

بالنسبة للمسجد، المسجد بيئة مصغرة لتدريب الإنسان على صيانة البيئة وعلى المحافظة عليها من التلوث، فالطبع المسجد لابد أن يكون طاهراً، هذه واحدة، مع وجود الطهارة فيه لابد أن يكون نظيفاً حتى ولو كانت الشوائب الموجودة فيه طاهرة لابد أن ينظف، والرسول ﷺ كان يأمر بتنظيف المساجد وتطهيرها وتجميرها أي تبخيرها لتكون رائحتها طيبة، وتذكر الأحاديث الشريفة أن امرأة سوداء كان تقم المسجد أي تكنسه، توفيت وكانت وفاتها بالليل ولم يؤذن النبي ﷺ بها إشفاقاً عليه؛ فلما أصبح وعلم قال: لماذا لم تعلموني ثم ذهب إلى قبرها وصلي عليها صلاة الجنازة، وقال: إن صلاتي عليهم تملأ قبورهم نوراً. فالمسألة إذن أن النبي عليه الصلاة والسلام يعلن تكريم من يقم المسجد.

إذا كان المسجد خارج بيت الإنسان، فالرسول عليه الصلاة والسلام أمر أن تتخذ المساجد في البيوت وأن تُطهر وتنظف، ليس معني ذلك مسجد عام، لكن المسجد مكان للصلاة في داخل البيت الإنسان، يعتني به أكثر من بقية البيت، مع إن الحديث الموجود في السنن أيضاً يأمر بتنظيف البيوت وبتنظيف الأفنية أي ساحة البيوت، فيقول للنبي ﷺ: «نظفوا بيوتكم وأفنيتكم وأرحالكم

(١) سورة التوبة : الآية ١٠٨.

(الأمتعة) حتى تكونوا في الناس كأنكم شامة» أي يكون المسلم علامة في النظافة والحديث أيضا موجود «تنظفوا فإن الإسلام نظيف».

فتنقية البيئة عموماً، الإسلام وضع القواعد ووضع التوجيهات إليها. يبقي مسألة تنقية البيئة من التلوث بالنسبة للّهواء، كلنا يحفظ حديث نهي من أكل ثوماً أبو بصلاً أن يحضر إلى مساجدنا، أماكن التجمعات، لماذا؟ لأن الهواء فيها يتغير والرائحة تصبح منفرة، فالنبي عليه الصلاة والسلام أبعده، فإذا كان مثل هذا وهو حلال لأن النبي عليه الصلاة والسلام قال إنني لا احرم حلالاً (بالنسبة للثوم والبصل). لكن أناجى من لا تناجي، يعني أنا أتكلم مع الملائكة، وإذا كنت أتكلم مع الملائكة لا أريد أن تكون الرائحة خبيثة؛ فأي رائحة خبيثة تصدر من أي مصدر تكون من باب أولي ممنوعة فيها، والإسلام يحرص على أن المسلم يمنع هذا.

أيضا فيما يتصل بالتلوث السمعي، أي الصوت، القرآن الكريم واضح ﴿وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنكَرَ الأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾[1] من الأوصاف التي تضمنتها الأحاديث بالنسبة للمنافقين أنهم يكثرون الصخب، أي ارتفاع الصوت، ومن أوصاف نبينا ﷺ أنه ليس بفحاش ولا لعان، ولا صخاب في الأسواق، وأيضا القرآن الكريم علمنا كشيء تدريبي في بيئة غيرة ﴿لا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ﴾[2] والإمام مالك اعتبر أن ذكر رسول اللّه ﷺ كشخصه وهو حي، فرفع الصوت من ذكره كرفقه عند شخصه صلي اللّه عليه وسلم، وبالتالي يكون هذا تدريبا

(١) سورة لقمان : الآية ١٩.

(٢) سورة الحجرات : الآية ٢.

على منع التلوث السمعي.

أما بالنسبة للمحافظة على البيئة. فأود أن أعطي مثالاً فيها، الكلاب تنفع وتضر، وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام: «لولا الكلاب أمة لأمرت بقتلها» ثم بين أن الإنسان يستخدمها لحراسة ماشية أو غيرها. وبالرغم من هذا الكلام لا تجد أمراً ولا توجيهاً نبوياً بإبادة الكلاب إلا ما يتحقق ضرره، وليس ما يحتمل ضرره، يعني "خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم عد منها الكلب العقور.

فالإسلام إذن بالنسبة للمحافظة على الموارد في البيئة وعلى الثروة الحيوانية وعلى أي ثروة من الثروات الموجودة فيها يوصي بها، وليس هناك ما يدعوا إلى إبادتها بأي شكل من الأشكال إلا إذا تحقق الضرر، لأني أدفع ضرر أقل لأبقي على مصلحة أكبر، وهي مصلحة الإنسان في هذه الحياة بالنسبة للتنمية، تنمية موارد البيئة، بالطبع ما ورد في أمور الزراعة في حديث الإمام مسلم وبين أن الإنسان حين يزرع، لا يزرع ليأكل ولا ليأكل البشر وإنما يزرع ليأكل الحيوان والطير «ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً؛ فيأكل منه إنسان أو بهيمة أو دابة أو طير أو شئ» فمعني هذا أن الإنسان حينما ينمي موارد الزراعة في البيئة إنما ينميها من أجل بني الإنسان ومن أجل ما يمكن أن يكون في منفعة الإنسان.

هذه بعض لمحات أردت أن أقدمها في معالجة الإسلام لشئون البيئة، وطبعاً اختتم كلمتي بأن أقول: نحن نعلم أن الإسلام كل متكامل، وأن الإسلام يبدأ من العقيدة بوحدانية اللّه عز وجل، وينتهي إلى فعل الخير ولو بشق تمرة ولو بكلمة طيبة ولو بالإمساك عن الشرب فهذا المنهج ينبغي أن نحرص على تربية أجيال المسلمين على هذا المنهج أنها توفر لنا الجهد وتوفر لنا الوقت،

وحينما نحتاج إلى أمر من الأمور لا نحتاج إلى شرح ولا إلى إيضاح ولا إلى إثارة كوامد، إنما نحتاج فقط أن نقول مطلوب كذا، ويفهم أن هذا مطلوب دينياً، وأنه مسئول عن ذلك بين يدي اللّه عز وجل.

ومن الأشياء التي سعد بها الإنسان كثيراً، في بعض القراءات قرأت أسماء كتابين للإمام السيوطى– والإمام السيوطى من رجال القرن التاسع الهجري– ويتضح من عنوانهما الحديث عما يتصل بالبيئة للأنهار، اسم الكتاب الأول "تحريم البروز بالبناء في شطوط الأنهار"، الكتاب الثاني "الجهر بمنع البروز إلى النهر" قد يكونا كتاب واحد قد يكون كتابين اللّه أعلم؛ لكن هذا يدل على أن المسلمين من خلال تعاليم الإسلام لم يفعلوا أمثال هذه الأشياء، حتى كان في مسألة واحدة، فمسألة البروز ألف فيها كتاب ولو بحثنا لوجدنا كتبا وكتبا في كل جانب من الجوانب.

وأسأل اللّه تعالي أن يوفقنا جميعاً إلى ما يحب ويرضي

وأشكركم والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته

حول دور العمل الأهلي في حماية البيئة

الدكتور/ محمد حبشي على(*)

مقدمـــة:

عند توقيع اتفاقية كامب ديفيد، كان أول إشـارة لكلمـة محميـة كـانت فـي هذه الاتفاقية، فبدأنا لأول مرة نتكلم عن المحميات الطبيعية الموجودة على أسـاس النـص الموجـود فـي الاتفاقيـة علـى أن تحمـي مصـر المحميتيـن الموجودتين في سانت كاترين ورأس محمد.

بدأت الدراسات تعمـل فـي مصـر، وبدأنـا نحصـر الحيوانـات المهـددة بالانقراض من حيث عددها وأنواعها، النبـات المهـددة بـالانقراض وأنواعهـا، عن طريق الجمعيـة المصريـة للمحافظـة علـى الثروات الطبيعيـة التـي كنـت أشرف برئاستها، وهناك جمعيتـان أو ثلاثـة للمحافظـة علـى الطيـور ومراقبـة الطيور وهناك أربع أو خمس جمعيات كانوا مهتمين في مصر بهذه المشاكل. فعلاً بدأنا نرسل أعضاء من الجمعيات مع أطباء مـن حدائـق الحيـوان ونعمـل حصر و مسح شامل لصحاري مصر، وفعلاً على سنة ١٩٨٢م صدر القانون ١٠٢ بشان المحميات، وهو أول قانون يكمل قوانين الزراعة والمحافظة علـى الطيـور النافعـة للزراعـة، وقـد تـم إنشـاء حوالـي ١٨ محميـة علـى مسـتوي الجمهورية.

بدأنا في الجمعيات نقول إننا نريد أن نعمـل تكتـل أو مجموعـة نوعيـة من الجمعيات تضم في وعاء واحد وتبدأ هـي تـأخذ علـى عـاتق هـذا الوعـاء

(*) رئيس المكتب التنفيذي للجمعيات البيئية.

الذي يمثل كل الجمعيات المهتمة بالبيئة، وكان عددها قليل جداً لأن تشكل لجنة للبيئة، وفي سنة ١٩٩٤م اجتمع مجموعة من أعضاء هذه الجمعيات في وجود الأستاذ صلاح حافظ وبعد مناقشات صدر قرار بتشكيل لجنة الجمعيات الأهلية المهتمة بالبيئة، وتم اجتماع سنة ١٩٩٤م بحوالي ٦٥ جمعية، وانتخبنا ١٥ عضو وبدأ تشكيل هذه اللجنة، ولم يكن هناك إمكانيات ولا مكان ولا أي شئ.

وأقول هذه المقدمة لكي أبين لكم كيف أن هذه الجمعيات الموجودة في هذا التشكيل بإمكانياتها البسيطة وبدعم من أعضاء مجالس إدارتها استطاعت أن تشغل هذه اللجنة لمدة سنتين. وإذا كنا نريد عمل مؤتمر تكإفدى الجمعيات بإقامةلمؤتمر، نريد عمل دورة تدريبية تقومدى الجمعيات بهذه الدورة التدريبية، فبدون إمكانيات استمرت هذه اللجنة لمدة سنتين تؤدي واجبها في الدفاع عن قضايا البيئة وفي عمل ندوات وفي عمل تدريبات للجمعيات وقد أخذنا مقر في عمارات العبور، ٩ عمارات العبور شقة ٦ الدور السادس، وبدأنا نزود نشاطنا فعلاً، حتى وصلنا بدد الجمعيات البيئية الموجودة في مصر من٥٠-٢٠٠ جمعية، وإنما أقول أن في مصر ١٤ ألف وستمائة جمعية، وهذه الجمعيات موجودة في كل بقاع مصر ويجب أن يكون لها دور كامل وكبير جداً في التوعية البيئية، في النظافة وفي نوعية النشء وفي حماية البيئة، وكل أفرع البيئة التي تكلم عنها وخصوصاً أن أغلبية جمعيات مصر فيها مساجد، فهذه الجمعيات ٨٠٪ منها فيها إما كنائس وإما مساجد، فلماذا لا تكون هذه المساجد مركز توعية وإشعاع بيئي للناس وخصوصاً أن اغلب هذه الجمعيات في مجتمعات تحت خط الفقر، فيجب ان يكون هناك وازع ديني ووازع أخلاقي ووازع وطني في حماية البيئة.

اللجنة ساهمت في قضايا كثيرة جداً في السنوات الماضية، وأقول يجب أن ندعم دور الجمعيات الأهلية ونطورها في خدمة قضايا البيئة ككل، وكما قال سيادة المستشار ليس الفرد فقط هو الذي ينبغي أن يبلغ عن المخالفات البيئية بل الجمعيات الأهلية الموجودة في كل منطقة يمكن أن تتبنى مشروع معين، تشجير نظافة، تعليم الصغار المحافظة على البيئة من التلوث، هذا دور كبير للجمعيات الأهلية، لو أننا نظمناه، يمكن أن تؤدي هذه الجمعيات دور واضح وخطير ومؤثر في حماية البيئة وفي الضغط على كل الناس الذين يسيئون إلى البيئة حتى لا يسيئوا إليها، وعلى الذين لا يهتمون بالبيئة حتى يهتموا بها.

وأشكركم والسلام عليكم ورحمة اله وبركاته.

تعقيب

الدكتور/ رفعت العوضى

الأستاذ الدكتور/ محمد حبشى على أعطي بعض المعلومات وأنه مهم جدا ان نتعرف على النشاط التطوعي الأهلي في مجال البيئة، فمن المعلومات التي أعطاها أن لدينا الآن ٩٥ جمعية عاملة مسجلة كجمعيات لها نشاط في مجال البيئة، هذا غير الجمعيات الموجودة في مدينة نصر والتي خطت خطوة متقدمة جدا في ناحيتين:

١- تعريف الناس بخطورة المشكلة.

٢- تقديم اقتراحات للدولة.

وأنا أعتقد أن الدولة بأي حال من الأحوال عاجزة وحدها من أن تواجه هذه المشكلة التي استفحلت إلى الحد الذي وصلت إليه على النمو الذي سمعناه.

لا أريد أن أطيل عليكم بأكثر من هذا، لكن يطيب لي أن أوجه لكم الشكر باسم الأخوة القائمين على المركز لحضوركم وتشريفكم.

وأنا أعتقد أن مسك الختام أن أقول لعل الأزهر بهذه الندوة يكون قد قام بدوره سواء في التعريف بقيمة الإسلام بهذا الموضوع الذي يعتبر أنه موضوع حديث، وأيضاً في تحمل المسئوليات في أن يتبنى قضايا لها أهميتها ولها خطورتها في المجتمع.

أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حول دور العمل الأهلي في حماية البيئة

المستشار عبد العاطى الشافعى(*)

والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ﷺ، أحيكم بتحية الإسلام، وتحية الإسلام السلام، فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الحقيقة أمرنا الرسول ﷺ بالرفق ترفقاً بكم لن أطيل، وسأكتفي بدقائق معدودات حتى لا أشق عليكم.

أولاً: بالنسبة لتعريف البيئة، القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م الخاص بالبيئة والذي صدر أخيراً، وبدأ تنفيذه من أول شهر مارس من هذا العام بعد إعطاء مهلة ثلاث سنوات التوفيق الأوضاع، عرف البيئة في مادته الأولي تعريفاً دقيقاً، فقال أن البيئة بالتحديد هي المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحويها من مواد، وما يحيط بها من ماء وهواء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت، هذا تعريف جامع مانع ويتفق تماماً مع التعريفات الطبية التي قدمها أستاذنا الجليل فضيلة الدكتور إسماعيل الدفتار، وأعتقد أنها تتفق تماما مع التوجيهات الإسلامية في بيان البيئة وتعريف البيئة.

ثانياً: بالنسبة للجمعيات الأهلية هي ركيزة التنمية الاجتماعية كلها، وسلامة البيئة هي أساس ودعامة صحة المجتمع كله بما فيه من مقومات، والحفاظ وحماية الثروات والموارد مقدرات المجتمع، والبيئة بهذا الوضع ستحتاج إلى ملتقى آخر للحديث عن أهداف حماية البيئة،

(*) رئيس مجلس إدارة الجمعية المركزية لحراس النيل وحماية البيئة

وسأقترح على أساتذتي هنا أن البيئة ينبغي ألا تنتهي عند هذه الجلسة، وإنما لابد ان يكون لها ندوة أخري مكملة إن شاء الله.

نأتي إلى موضوع دور المشاركة الشخصية في حماية البيئة والنيل وسلامة النيل، سأحدثكم عن السبب الذي جعلني أفكر في إنشاء جمعية حراس النيل وحماية البيئة، الأصل طبعاً "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" الأصل أن نتعاون جميعاً ولا نلقي العبء كله على ولي الأمر وعلى الحكومة كي تقوم بكل العمل، فيجب أن نضع أيدينا في أيدي أولي الأمر والمسئولين والحكومة والسلطة التنفيذية بالمشاركة الشخصية، لأن الأصل في المسلم أن يكون إيجابياً لا أن يكون سلبياً في كل تصرفاته وفي كل أعماله، وأن يكون إيجابياً في خدمته للمجتمع وخدمته لأهله وخدمته لنفسه.

تعاونوا على البر والتقوي، إذن حينما نتعاون مع الحكومة على حراسة النيل وحماية البيئة فهذا واجب ديني ما في ذلك شك، مثل شعار الندوة، «حماية البيئة هو واجب ديني» وأنا أقول أنه واجب ديني ووطني وأخلاقي، وواجب قانوني أيضاً.

في يوم من الأيام، كنت عضواً في المجالس القومية المتخصصة، وبالتحديد في المجلس القومي للخدمات، وكنا ندرس دراسة عن المصانع فقرات عرضاً ذكر النيل، وأن المصانع تلقي بمخلفاتها السائلة غير المعالجة، أي مخلفات سامة، بالتحديد ٥٤٩ مليون متر مكعب سنوياً، وطلبت الكلمة ثم قلت أنه في الريف عندما يتكلمون عن واحد قليل الأصل ليس لديه إحساس ولا مروءة ولا إنسانية يقولون عنه عبارة سأثر حبها بالفصحى "إنه يأكل في الوعاء ويخلف فيه صرفاً صحياً"، وقلت لهم يا علماء مصر كلنا نصنع صنيع

هذا الرجل، فنحن نشرب من النيل ونتبرز ونتبول فيه، أضيف إلى هذه المعلومة، ثلث الصرف الصحي على مستوي الجمهورية يلقي في النيل وفي التراب، نهيكم عن الحيوانات النافقة وغيرها، لقد رأيت أنهار العالم الخواجات يقدسونها رغم أنهم لا يشربون منها، وقد قلت لهم: أنهار الدنيا مقدسة وأنهارنا ملوثة ومدنسه.

كيف يتفق مع العقل أن أشرب من الماء ثم أتبول فيه وأتبرز فيه، هذا هو الذي تصنعه وما زلنا، وما زالت المصانع تلقي بمخلفاتها السامة في النيل، وما زالنا وما زالت عربات المجاري تلقي محتوياتها في النيل أمام أعيننا جميعاً، لم أنم في تلك الليلة وفكرت في إنشاء جمعية حراس النيل وحماة البيئة وفيها كوكبة كبيرة من العلماء لعل بعضهم حاضرون الآن وعدد من المحافظين وعدد من الوزراء، والناس كلها مقبلة عليها لأنها أمست بخطر.

أريد أن أصل إلى القول بأن هذه الجمعية نموذج وهناك جمعيات أخري كثيرة. واجبنا الأخلاقي والديني والضمير يحتمان علينا أن نتعاون ، ولا يقول كل واحد منا "وأنا مالي ما كلنا بنشرب من مية النيل" أنا أحضرت جهاز لترشيح الماء وبعد عشرين يوماً عندماً طلبت تنظيفه وجدت كتلاً من الحجارة تكونت فيه نتيجة لكمية المياه القليلة التى شربناها فقط في خلال العشرين يوم.

قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م جاء وقنن هذه المشاركة الشعبية، وفي المادة ١٠٣ منه، قال ان حق الإدلاء عن المخالفات لكل مواطن وللجمعيات، إذن المشرع الوضعي أيضاً بالإضافة إلى التشريعات السماوية والإسلام وكيف أن أوجب علينا ان نساهم في حراسة النيل كجزء من البيئة، ألزمنا والمشرع الوضعي أن تبلغ عن كل مخالفة. فلا انتظر النيابة حتى تتحرك ولا جهاز البيئة، فهو لن يستطيع تحمل كل هذا العبء بمفرده، ولا وزارة البيئة،

علينا جميعاً أن نشارك مشاركة شعبية ونحمي مقدراتنا، لأننا بذلك نحرس أنفسنا لا أحد غيرنا يعمل لأنفسنا ولأولانا. وقد قلت للعلماء وقتها أن ستين مليون مصري مرشحون للفشل الكلوي، ولكنها عناية السماء، لأن الماء الذي نشربه به كل مقومات الفشل الكلوي لولا لطف الله تبارك وتعالي.

أقول أن المشاركة الشعبية واصية في صورة جمعيات، وقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤م يتم تعديله الآن، تكوين الجمعيات حق دستوري، فالدستور يقول من حق المواطنين جميعاً أن يشكلوا الجمعيات طالما أنها جمعيات للخير.

من خلال هذه الجمعيات، وجمعية حراس النيل وحماة البيئة التي أشرف بتأسيسها مع كوكبة من العلماء، وياليت كل الناس تعمل كل يوم جمعية، حتى تقوم جمعيات الخير والبر والتقوى على حماية البيئة.

وإننا إن فعلنا ذلك أرضينا الحق تبارك وتعالي وحمينا مصالحنا وأنقذنا أولادنا وأحفادنا والأجيال القادمة من خطر داهم، هو خطر تلوث البيئة.

وشكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المحتويات

الموضـــــــــــــــــــــــــــــــوع	الصفحة
تصدير كلمة فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر	٥ ٧
الوضع البيئى في مصر حجم وآثار تلوث البيئة – الجهود لحماية البيئة الأستاذ/ صلاح حافظ	١٣
الأسس العامة للتوازن البيئى في الإسلام الدكتور/ محمد عبد الفتاح القصاص	٢٥
التأصيل الإسلامي لحماية البيئة من التلوث والتطبيق المعاصر الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر	٣٥
تلوث البيئة الدكتور/ عطية عبد الحليم صقر	٤٣
الإدارة والمسئوليات وآليات التنفيذ لحماية البيئة في الشريعة الإسلامية الدكتور/ شوقى دنيا	٥٧
التوازن البيئى – رؤية إسلامية الأستاذ/ محمد يونس	٧١

تابع المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
الحفاظ على البيئة من المنظور الإسلامي الدكتور/ عبد الحكم عبد اللطيف الصعيدى	٩٣
اقتصاديات البيئة ومفهوم الإدارة البيئية الأستاذ/ علاء عبادة سرحان	١٠٩
الدعوة الإسلامية والحفاظ على البيئة الدكتور/ إسماعيل الدفتار	١١٧
حول دور العمل الأهلى في حماية البيئة الدكتور/ محمد حبسى على	١٢٥
حول دور العمل الأهلى في حماية البيئة المستشار عبد العاطى الشافعى	١٢٩

الأنشطة العلمية للمركز

منذ إنشائه

أولاً: سلسلة الندوات والمؤتمرات:

١-ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجة النظر الإسلامية - أبريل ١٩٨٦م

٢-ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر - سبتمبر ١٩٨٨م

٣-ندوة البركة للاقتصاد الإسلامي - أكتوبر ١٩٨٨م

٤-ندوة نوادي أعضاء هيئة التدريس

٥-ندوة إعداد القوانين الاقتصادية الإسلامية - أغسطس ١٩٩٠

٦-ندوة الإدارة في الإسلام - سبتمبر ١٩٩٠

٧-ندوة الضرائب والتنمية الاقتصادية في مصر من منظور إسلامي - أكتوبر ١٩٩٠

٨-مؤتمر الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة الخليج - أبريل ١٩٩١

٩-ندوة نحو إقامة سوق إسلامية مشتركة - مايو ١٩٩١م

١٠-ندوة حق الشعوب في السلم - ديسمبر ١٩٩١م

١١-ندوة مكان الاقتصاد الإسلامي في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة - يناير ١٩٩٢م

١٢-ندوة دور الأمين العام للأمم المتحدة مع التركيز على المتغيرات الاقتصادية - فبراير ١٩٩٢م

١٣-ندوة مناخ الاستثمار الدولي في مصر من منظور إسلامي - فبراير ١٩٩٢م

١٤-ندوة الإعلام الإسلامي بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل - مايو ١٩٩٢م

١٥-المؤتمر الأول للتوجيه الإسلامي للعلوم - أكتوبر ١٩٩٢م

١٦-ندوة الاحتفاء بمرور خمسمائة عام على وفاة الإمام السيوطي - شوال ١٤١٣هـ

١٧-المؤتمر الثاني للتوجيه الإسلامي للعلوم الاجتماعية - أغسطس ١٩٩٣م

١٨-المؤتمر الدولي: المسلمون في آسيا الوسطى والقوقاز - سبتمبر ١٩٩٣م

١٩-ندوة حول مشكلات تطبيق قانون الأعمال العام - ديسمبر ١٩٩٣م

٢٠-مؤتمر العمل الإسلامي الواقع والمستقبل - أبريل ١٩٩٤م

٢١-مؤتمر الإسلام والاقتصاد الدولي - يونيو ١٩٩٤م

٢٢-مؤتمر حقوق وواجبات مراقب الحسابات - أبريل ١٩٩٦م

٢٣-مؤتمر أثر اتفاقية الجات على العالم الإسلامي - مايو ١٩٩٦

٢٤-مؤتمر تطوير مناهج التربية الدينية الإسلامية - مايو ١٩٩٦

٢٥-ندوة حقوق المؤلف - يونيو ١٩٩٦

٢٦-ندوة صناديق الاستثمار في مصر - الواقع والمستقبل - مارس ١٩٩٧م

٢٧-ندوة التقييم الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الخيرية الأهلية أكتوبر ١٩٩٧م

٢٨-مؤتمر مستحدثات تكنولوجيا التعليم ٢١ أكتوبر ١٩٩٧م

٢٩-المؤتمر الدولي حول التاريخ الاقتصادي للمسلمين مارس ١٩٩٨م

٣٠-المؤتمر الدولي: "العلوم الاجتماعية ودورها في مكافحة جرائم العنف والتطرف في المجتمعات الإسلامية" ٢٨-٣٠ يونيو ١٩٩٨م.

٣١-ندوة التطبيق المعاصر للزكاة ١٤-١٦ ديسمبر ١٩٩٨م.

٣٢-المؤتمر الدولي حول: "اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة" ٣-٥ مايو ١٩٩٩م.

ثانياً: سلسلة المنتدى الاقتصادي:

١-الأمن والتنمية الاقتصادية - مايو ١٩٩٧م.

٢-الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية - يوليو ١٩٩٧م.

٣-أزمة البورصات العالمية في أكتوبر ١٩٩٧م - نوفمبر ١٩٩٧م

٤-حماية البيئة من التلوث واجب ديني - ٢٦ مايو ١٩٩٨م.

٥-الائتمان والمداينات بين الواقع المعاصر والتنظيم الإسلامي - ١٠ أكتوبر ١٩٩٨م.

٦-المنتدى الاقتصادى حول: "العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)"

ثالثا: سلسلة الدراسات والبحوث:

١-كتاب (الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي) للمستشار عبدالحليم الجندي

٢-كتاب (أسس التنمية الشاملة) للأستاذ أحمد عبد العظيم

٣-كتاب (الوقف) للدكتورة نعمت عبد اللطيف مشهور.

٤-كتاب (السنن الإلهية في الميدان الاقتصادي) للدكتور يوسف ابراهيم يوسف.

٥-كتاب (الضوابط الشرعية للاقتصاد) للدكتور رفعت العوضى

٦-كتاب (أعلام الاقتصاد) للدكتور شوقي دنيا

٧-كتاب (إسهامات الإمام الماوردي في النظام المالي الإسلامي) للدكتور شوقي عبده الساهي.

٨- تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد (المساهمة العربية العقلانية) للدكتور رفعت السيد العوضى.

٩- التكافل الاجتماعى في الإسلام - للدكتور ربيع الروبى

١٠- مجلد معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

رابعاً: سلسلة محاضرات كبار العلماء:

١-محاضرة الأستاذ الدكتور عبد الغنى الغاوثى أستاذ الاقتصاد الإسلامي بألمانيا أكتوبر ١٩٩٠م

٢-محاضرة فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم - رئيس جامعة الأزهر - التوجيهات النبوية الشريفة - مارس ١٩٩٧

٣-محاضرة سعادة الشيخ/ صالح عبد الله كامل - الاقتصاد الإسلامي - مايو ١٩٩٧م.

٤-محاضرة فضيلة الإمام الأكبر/ محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر - المنهج الإسلامي في بناء المجتمع.

٥-أسس ومعالم الاقتصاد الإسلامي - للدكتور أحمد عمر هاشم

٦-محاضرة معالى الأستاذ الدكتور/ محمد عبده يمانى - وزير الإعلام السعودى الأسبق - مستقبل التعليم في العالم الإسلامي.

٧- التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي - للأستاذ الدكتور صوفي أبو طالب

خامساً: الحلقات النقاشية:

١-القوانين الاقتصادية الجديدة من منظور إسلامي ديسمبر ١٩٩٢م

٢-مناقشة (الإسلام كبديل) للسفير الألماني مراد هوفمان نوفمبر ١٩٩٣م

٣-الملتقى الأول لمراكز ومؤسسات المعلومات العاملة في المجالات الإسلامية مارس ١٩٩٤م

٤-حلقة نقاشية حول كتاب (كارثة الفائدة-لفرايهوفون بيتمان) يوليو ١٩٩٤م

٥-حلقة نقاشية حول كتاب (الإسلام بين الشرق والغرب) للرئيس على عزت بيجوفيتش - أكتوبر ١٩٩٤م

٦-قضايا ومسائل البحث في الاقتصاد الإسلامي - مارس ١٩٩٧م

٧-القيمة الاقتصادية للزمن من منظور إسلامي - مايو ١٩٩٧م

٨-تفسير الخلاف في فقه الزكاة

٩-التفسير الاقتصادي للبيوع المنهي عنها شرعا - أبريل ١٩٩٨م.

١٠-أثر التضخم على الحقوق والالتزامات من منظور إسلامي مايو ١٩٩٨م.

١١-الشروط الجزائية وغرامات التأخير - يوليو ١٩٩٨م.

١٢-التأجير التمويلى من منظور إسلامي

١٣-بطاقات الائتمان من منظور إسلامي

١٤-مناقشة كتابين للأستاذ/ جمال البنا وهما "نحو فقه جديد، السنة ودورها في الفقه الجديد

١٥-مدى الحاجة إلى معايير محاسبية خاصة بالبنوك الإسلامية

١٦-الصرف الأجنبي وتبادل العملات

١٧-عدد اثنين حوار علمى بين علماء الاقتصاد الوضعى وعلماء الاقتصاد الإسلامي حول : هل يوجد اقتصاد إسلامي؟

سادساً: الحلقات الدراسية:

١-الصحافة الاقتصادية - سبتمبر ١٩٩٧م.

٢-الفقه للاقتصاديين - نوفمبر ١٩٩٧م.

٣-الاقتصاد للفقهاء - ديسمبر ١٩٩٧م.

٤- التحليل المالى للمحررين الاقتصاديين - يوليو ١٩٩٨م.

٥-الاستثمار في الأوراق المالية - يوليو ١٩٩٨م.

٦-فقه مهنة الطب

سابعاً: المجلة العلمية:

١-مجلة الدراسات التجارية الإسلامية - صدر منها (٧) أعداد من ١٩٨٤م حتى يوليو ١٩٨٥م.

٢-مجلة المعاملات المالية الإسلامية صدر منها (٦) أعداد من رمضان ١٤١٢هـ إلى ذى الحجة ١٤١٣هـ.

٣-مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر صدر منها (٣) ثلاث أعداد ١٩٩٧م.

٤-مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الرابع - ١٩٩٨م.

٥-مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الخامس - أغسطس ١٩٩٨م.
٦-مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد السادس - ديسمبر ١٩٩٨م.

طبع بمطبعة
مركز صالح كامل - للاقتصاد الإسلامي
جامعة الأزهر بمدينة نصر
☎: ٢٦١٠٣٠٨

رقم الإيداع: ٩٩/٨٢٦٠
الترقيم الدولي I.S.B.N
977-5252-43-1